هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

التخطيط والسياسة اللغوية

السنة الرابعة، العدد الثامن (رجب ١٤٤٠هـ)، (إبريل، ٢٠١٩م).

الحقوق اللغوية في إطار هيمنة اللغة الإنجليزية:
وضع اللغة العربية نموذجاً

اكتساب العربية لغة ثانية بواسطة تطبيقات الجوال:
دراسة تقييمية لتخطيط أفضل

اللغة والاستثمار الاقتصادي
(استثمار العربية في المجال الاقتصادي في
المملكة العربية السعودية أنموذجا)

عرض كتاب:
السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي من
عصر القومية إلى عصر العولمة

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجاريا

التخطيط والسياسة اللغوية

تتكامل أعمال مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية في مسارات متنوعة سواء في المجال الدولي أم الداخلي لتنفيذ برامجه المتنوعة كالمؤتمرات والملتقيات و التدريب والمسابقات وتأسيس البرامج والتعاون مع الجهات المختلفة لإطلاق برامج لتمكين اللغة العربية ودعم انتشارها في العالم، ويسعد المركز بالمسار العلمي الذي تعمل في مجالاته عدة فرق علمية، وترعاه لجان متعددة، حيث ينفذ المركز مجموعة من المشروعات العلمية البحثية بالتعاون مع باحثين وخبراء من مختلف الجامعات والمؤسسات، فيطلق المركز البرامج البحثية على المستوى الوطني لدراسة القضايا اللغوية، ومنها المشروع العلمي: (اتجاهات طلاب الجامعات السعودية نحو اللغة العربية)، أو مدونة قرارات اللغة العربية، وغيرهما، كما يستمر في تنفيذ مشروعه الضخم: حال اللغة العربية في العالم وأدلتها، وصدر منه عدة أجزاء وآخرها: اللغة العربية في بروناي وفي كوريا، إضافة إلى مشاركة المركز في المشروعات العلمية الدولية، ومنها: تعاونه الوثيق مع منظمة اليونسكو لإنجاز التقرير الدولي عن اللغة العربية بوابة لولوج المعرفة، ويسعد المركز بأن تتكامل هذه المشروعات العلمية مع برنامج النشر حيث ينشر جزء منها في هذا الحقل.

وتأتي مجلة التخطيط والسياسة اللغوية حاضنا مهما لمجموعة من البحوث العلمية المحكمة التي صنعت حضور المجلة ومواكبتها المعرفية في مجال تخصصها، حتى ترقّت في مسارات العمل الإداري والعلمي وحظيت مؤخرا بتصنيفها ضمن معامل التأثير العربي التابع لاتحاد الجامعات العربية وحصلت على (١ , ١) عن العام ٢٠١٨م.

مزيدا من الشكر والثناء للزملاء في هيئة التحرير ولجميع الباحثين والباحثات، ودعوة لا تنقطع للتواصل العلمي بالنشر والحوار والقراءة والتقويم.

المشرف العام على المجلة
أ.د. عبدالله بن صالح الوشمي

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقيا أو
تداولها تجارياً

المشرف العام
أ.د. عبدالله بن صالح الوشمي
رئيس التحرير
أ.د. محمود إسماعيل صالح
مدير التحرير
د. محمود بن عبدالله المحمود
هيئة التحرير:
أ.د. إبراهيم بن عبد العزيز أبوحيمد
د. أمل عبد الله الراشد
منسق التحرير
أ. محمد مفلح الشهراني
الهيئة الاستشارية
أ.د. إبراهيم بن سليمان الشمسان
أ.د. سعد بن عبد الرحمن البازعي
أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد
أ.د. صالح بلعيد
أ.د. عبد السلام بن عبد السلام المسدي
أ.د. عز الدين بن محمد مجدوب
أ.د. محمد خضر عريف
أ.د. محمد خطابي

مجلة التخطيط والسياسة اللغوية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مركز
الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة
اللغة العربية
السنة الرابعة، العدد الثامن (رجب ١٤٤٠هـ)،
(إبريل، ٢٠١٩م).
(ردمد) : ٧٤١٣ - ١٦٥٨

مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي
لخدمة اللغة العربية
King Abdullah Bin Abdulaziz Int'l Center for
The Arabic Language

لإسهاماتكم واستفساراتكم نسعد بتواصلكم من خلال:
البريد الإلكتروني لمجلة التخطيط والسياسة اللغوية
mtsl@kaica.org.sa
هاتف: ٠٠٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٩
٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢
ناسوخ : ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٦٩
ص.ب. ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣
المملكة العربية السعودية
www.kaica.org.sa

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقيا أو
تداولها تجاريا

صفة المجلة:

هي مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

من أهداف المجلة:

- إثراء المحتوى العلمي العربي في مجال التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية.
- تنمية الثقافة والممارسة البحثية في مجال التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية وتشجيع المهتمين والمتخصصين للبحث والاهتمام بهذا المجال.
- التوعية بمستجدات تخصص التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية والتعريف بالإنتاج الأكاديمي المميز باللغات الأخرى.
- التعريف بالمبادرات والمراكز ذات العلاقة بالتخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في العالم العربي خصوصا، ودول العالم المختلفة بوجه عام.

المجالات البحثية للمجلة:

ينطلق اهتمام المجلة بالدراسات والأبحاث المتعلقة بمجالات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية بما في ذلك الدراسات المتعلقة بتخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط الاكتساب اللغوي، وتخطيط البنية اللغوية، وتخطيط المكانة اللغوية، ودراسات التعريب، والتنوع والازدواج اللغوي، وتمكين اللغة وتنميتها ونشرها.

قواعد النشر بالمجلة:

تخضع جميع المواد المقدّمة إلى المجلة للتحكيم العلمي المتخصص، وتقبل البحوث والدراسات للنشر بالمجلة وفقا لقواعد النشر التالية:

- أن يكتب البحث بلغة عربية سليمة.
- أن يكون البحث أو الدراسة في أحد مجالات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية بما في ذلك الدراسات المتعلقة بتخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط الاكتساب اللغوي، وتخطيط البنية اللغوية، وتخطيط المكانة اللغوية، ودراسات التعريب، والتنوع والازدواج اللغوي، وتمكين اللغة وتنميتها ونشرها.
- أن يعتمد الباحث الأسس العلمية في كافة خطواته وأن يتبع قواعد التوثيق العلمي المستخدمة بالمجلة وهي طريقة جمعية علم النفس الأمريكية APA .
- أن تكون عدد كلمات البحث ما بين ٥٠٠٠ إلى ١٠,٠٠٠ كلمة.
- ألا يكون قد سبق نشر البحث في أي وعاء علمي.
- أن يعد الباحث ملخصا لبحثه في حدود ٢٠٠ كلمة باللغة العربية.
- تحتفظ المجلة بحقوق النشر، ويمكن للباحث إعادة نشر بحثه في وعاء أكاديمي آخر، بشرط مضي سنة على نشر البحث في مجلة التخطيط والسياسة اللغوية والإشارة إليه.
- يمنح كل مشارك في المجلة مكافأة رمزية ترسل للباحث خمس نسخ ورقية من العدد الذي نشر فيه البحث، ومستلة إلكترونية من البحث.

معامل تأثير المجلة:

١,١ (وذلك للعام ٢٠١٨ وفقا لمعامل التأثير العربي، التابع لاتحاد الجامعات العربية).

كما ترحب المجلة بالاستعراض العلمي للكتب ذات العلاقة باهتمامات المجلة وفق الضوابط المتاحة في صفحة المجلة في موقع مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية:

www.kaica.org.sa

البحوث المنشورة بالمجلة تعبر عن رأي أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المركز، ويتحمل مؤلفوها المسؤولية كاملة عن صحة ودقة المعلومات والاستنتاجات.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجاريا

محتويات العدد الثامن

٨
الحقوق اللغوية في إطار هيمنة اللغة الإنجليزية:
وضع اللغة العربية نموذجاً
أ.د. فالح بن شبيب العجمي

٣٨
اكتساب العربية لغة ثانية بواسطة تطبيقات الجوال:
دراسة تقييمية لتخطيط أفضل
د. هشام بن صالح القاضي

٨٧
اللغة والاستثمار الاقتصادي
(استثمار العربية في المجال الاقتصادي في المملكة العربية السعودية أنموذجا)
د. خالد بن سليمان القوسي

١٢٥
عرض كتاب: السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي من عصر القومية إلى عصر العولمة
أ.محمد مفلح الشهراني

١٤٣
نبذة عن بعض إصدارات المركز الحديثة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

التخطيط والسياسة اللغوية

كلمة التحرير

من المعروف أن قضايا التخطيط والسياسة اللغوية متعددة ومتشابكة ، منها ما يتعلق بتخطيط الوضع وتخطيط المكانة وتخطيط الاكتساب وغير ذلك. ويرتبط بعضها بالجوانب اللغوية ، كما يرتبط بعضها بالجوانب السياسية والاقتصادية .

في هذا العدد نلاحظ هذا التنوع الذي يثري كلا من مجالي التخطيط والسياسة اللغوية. حيث نقرأ بحثًا للدكتور العجمي يتحدث فيه عن هيمنة اللغة الإنجليزية في المشاهد الثقافية والاقتصادية والسياسية وأساليب مقاومتها . فيعرض لنا الباحث بعضًا من أنماط هذه الهيمنة من حيث انتشارها ليس بوصفها لغة مشتركة للتواصل بين الناطقين بلغات مختلفة فحسب، بل طغيانها على وسائل النشر العلمي. إضافة إلى تفضيل بعض النخب العربية للإنجليزية على لغتهم في بعض المجالات والمناسبات. كما يشير الباحث إلى أن وظائف اللغة وحقوقها التي قد تضيع نتيجة لهيمنة اللغة الإنجليزية تخضع للتغيير نتيجة لقرارات رسمية أو لاستعمال الناس للغة ما.

في إطار هذه الظروف والمتغيرات يقدم الباحث مقترحات للحفاظ على مكانة اللغة العربية. من ذلك على سبيل المثال قيام الدول العربية ومؤسساتها العامة والشعوب العربية بالدفاع عنها عن طريق التشريعات ومراعاة تطبيقها، وتيسير تعليم اللغة العربية

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

على الناطقين بلغات أخرى والتشجيع على ذلك، ومواكبة التطور العلمي والتقني بوضع المصطلحات وفق أسس منهجية يذكرها الباحث إضافة إلى التجديد اللغوي ودعم الاعتزاز باللغة العربية عند أبنائها.

في دراسة الدكتور القوسي يتحدث الباحث عن العلاقة الوطيدة بين اللغة والاقتصاد، حيث نجد أن هناك علاقة وطيدة بين تنمية كل منها في الأخرى، وهو ما يفسر اهتمام الدول المختلفة بنشر لغاتها لتحقيق مكاسب اقتصادية كالترويج لمنتجاتها وزيادة توزيعها في مناطق مختلفة. وفي هذا السياق يشير الباحث إلى ضرورة الاستثمار في اللغة العربية، ويضرب أمثلة على ذلك من واقع اللغة العربية ومكانتها في المملكة العربية السعودية على الأصعدة كافة، بما في ذلك التعليم والتجارة والإدارة والتقنية ونشر اللغة العربية خارجيا. ويذكر الباحث أمثلة على ذلك في هذه المجالات المختلفة وفي مجال التعريب والترجمة من العربية وإليها. ويقدم عددًا من الاقتراحات لدعم دور اللغة العربية بما يحقق لها مكاسب اقتصادية، إلى جانب المكاسب السياسية والثقافية.

في مجال تخطيط اكتساب اللغة يقدم الدكتور القاضي دراسة عن الاستفادة من الهواتف الذكية في نشر اللغة العربية بين الناطقين بغيرها من اللغات ، حيث يتحدث الباحث عن أساليب الاستفادة من الحاسوب والتقنية عمومًا، والهواتف الذكية (الجوال) بشكل خاص في تعليم اللغات. ويورد لنا تقييما موضوعيًا لعدد من البرامج المحوسبة لتعليم اللغة العربية بوصفها لغة أجنبية، مما سيعين المسؤولين على نشر اللغة العربية، ومعلميها، ودارسيها في الاستفادة من مثل هذه البرامج، وفي تطوير برامج مشابهة لدعم مكانة اللغة العربية على المستوى العالمي وتيسير انتشارها ونشرها.

ويسعدنا أن نقدم في هذا العدد للقارئ العربي عرضًا متميزًا لأحد الأعمال المهمة والحديثة في مجال التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية، وهو كتاب (السياسة

اللغوية والتخطيط اللغوي من عصر القومية إلى عصر العولمة) للباحثة سو رايت وترجمة الدكتور أحمد البنيان.

ويلخص لنا الباحث الشهراني الكتاب في السطور التالية:

«يعالج هذا الكتاب الموضوعات الجوهرية للسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي وبما أن هذا المجال يُعَدُّ مجالا واسعا فقد أشارت مؤلفة هذا الكتاب إلى أنها ستنطلق من التعريف الواسع جدا لمفهوم تخطيط اللغة وسياستها. تناول الكتاب ثلاثة مواضيع ارتأت صاحبته مدى أهميتها، وأنها تُعَدُّ من أكثر الموضوعات أهمية في هذا الصدد؛ فجاء الموضوع الأول ليتكلم عن كيفية توظيف اللغة ودورها في عملية بناء الأمة؛ والموضوع الثاني عن تأثير عمليات العولمة وإسهامها في خلق عملية تواصل بين مواطني الدول القومية؛ أما الموضوع الثالث فيعرض النهضة الحديثة للجماعات الصغيرة وذلك في ظل تعايش إحياء اللغة مع العولمة، وكيف استطاعت هذه الجماعاتُ التي فقدت لغاتها أثناء بناء الأمة الانخراطَ في عملية إحياء هذه اللغات».

وتأمل هيئة تحرير المجلة أن يجد القارئ الفائدة والمعلومات التي نرجو أن تسهم في فهمنا لقضايا التخطيط والسياسة اللغوية ، كما نتمنى من علمائنا أن لا يبخلوا علينا بإسهاماتهم الثمينة.

رئيس التحرير

أ.د. محمود إسماعيل صالح

الحقوق اللغوية في إطار هيمنة اللغة الإنجليزية: وضع اللغة العربية نموذجاً

أ.د. فالح بن شبيب العجمي[1]

ملخص

نظراً لتعلق الإنسان بلغته وارتباطه بها ارتباطاً وجودياً، فقد أصبحت قضية التعبير بها عن مراده ليست هدفاً براجماتياً يتحقق من كونها أداة للتواصل فحسب؛ بل إن هناك أيضاً علاقة معقدة بين الفرد ولغته الأم، وكذلك بين المجتمع ولغته السائدة الموروثة المتغلغلة في جيناته تاريخياً بقيمة التواصل نفسها تقريباً. ومن أجل ذلك كان الصراع السياسي والتنافس الاقتصادي ينتج عنه صراع ثقافي لغوي بالحدة نفسها، وربما ينشأ الأول في بعض الحالات عن اختلافات لغوية جذرية، وتنافس على السيطرة الثقافية.

وفي هذا البحث يجري تناول موضوع هيمنة اللغة الإنجليزية على ساحة التواصل العالمي في العصر الحاضر، وموقع الحقوق اللغوية للشعوب التي لا تتحدث الإنجليزية في واقع هذا التنافس اللغوي غير العادل. كما يُعنى بمجريات تخطيط الوضع اللغوي، الذي يحكم معطيات اختيار اللغات في مجتمعات متعددة الألسنة، أو إجراءات ترسيم اللغات النموذجية أو الوطنية. ولا بد أيضاً من الاعتناء بجدلية «اللغة المشتركة» في مقابل «الحقوق اللغوية»، حيث تتم المقارنة بين الأوضاع المختلفة، التي تستخدم فيها اللغة المشتركة؛ بحيث لا تضيع معها حقوق أصحاب اللغات الأخرى.

[1] ١- أستاذ في قسم اللغة العربية، جامعة الملك سعود.

وتكون المقارنة بين وضع اللغة المهيمنة واللغة المهيمن عليها قائمة على واقع الاستخدام الفعلي من جهة، والفاعلية في التعبير عن الأفكار بدقة والقدرة التواصلية في المجال الذي تستخدم اللغة فيه. كما يقدم البحث عدداً من المقترحات المتعلقة ببعض الإمكانات والحلول لمشكلات اللغة العربية بعد تشخيصها، ليكون المجال متاحاً لاستفادة الجهات، التي تُعنى بالتخطيط اللغوي، من بعض ما تطرحه الدراسة في الرفع من مستوى وضع اللغة العربية قياساً إلى اللغات التي سبقتها في الانتشار والهيمنة على قنوات التواصل العلمي والحياتي.

الكلمات المفتاحية:

التخطيط اللغوي، تخطيط الوضع، تخطيط المتن، الحقوق اللغوية، الهيمنة اللغوية، اللغة الإنجليزية، اللغة المشتركة، الخطاب، الثنائية اللغوية، اللغة المحايدة، اللغة الهجين، اللغة العربية.

المقدمة:

تعنى دراسات اللسانيات الاجتماعية بالمحاولات المبرمجة لتغيير أنماط محددة من اللغة، أو لتغيير دور لغة أو مستوى لغوي في أحد المجتمعات. ومثل هذه التغييرات توصف عادة بمصطلحات مثل «التخطيط اللغوي»، حيث يحدد Weinstein هذا المفهوم، بأنه: الجهد الحكومي الواعي والمقنن والطويل المدى والدائم الصلاحية لتغيير وظيفة لغة في مجتمع ما، وذلك من أجل حل مشكلات التواصل. وعلى هذا الأساس أصبح ذلك التخطيط اللغوي جزءاً من تكوين الأمم في العالم المعاصر، لأنه بات الاتجاه العالمي قوياً لاقتران اللغة بالقومية. بل إن كل بلد جديد ينضم إلى هيئة الأمم المتحدة صار يرغب في لغته الخاصة؛ إذ

تحولت اللغة إلى شعور قومي بالانتماء إلى الثقافة العرقية والتاريخ المرتبط ببعض الأمجاد المعتز بها، وبدأت تشغل المادة الأولى أو الثانية من الدساتير القومية الحديثة(Weinstien, 1980, p. 56) .

ونتيجة لمثل ذلك الشعور الطاغي لدى كثير من الأمم في العصر الحديث أصبحت «الحقوق اللغوية» أحد أهم المطالب في وثائق استقلال كثير من البلدان، أو اندماج بعض الأعراق، التي تمثل أقلية في بلد ما، ضمن مكونات المجتمع مع أكثرية تفرض لغتها بوصفها اللغة الرسمية في البلاد. وبما أن موضوع هذه الدراسة يتعلق بعلاقات بين اللغات، فإن البحث سيكون محصوراً في «تخطيط الوضع» status planning، وذلك من أجل تحديد مستوى التنافس بين اللغات في منطقة جغرافية وثقافية واحدة. بينما سيكون الاهتمام «بتخطيط المكانة» planning prestige، وكذلك «تخطيط المتن» planning corpus في غير إطار المقارنة(Wardhaugh, 1992, p. 347) .

١ - اللغات والصراع السياسي

تكتسب اللغة قيمة رمزية أبعد من استخدامها البراجماتي، كما تصبح طوطماً لمجموعة ثقافية عندما تقرّ لهجة أو لغة بوصفها نموذجاً أعلى للاستخدام فوق بقية النماذج (أو اللغات)، بأثر من قوة استعمارية، أو لدواعٍ قومية، أو عندما تُفرض لغة بطريقة قسرية، أو بتخطيط مركزي لأغراض اقتصادية أو سياسية (مثلما هي الحال مع انتشار اللغة الإنجليزية في عدد من المدن ومراكز الأعمال في العالم حالياً). كما تقود طوطمة اللغة الغالبة إلى وصم اللغات المغلوبة بالضعف والتخلف والدونية الاجتماعية(Kramsch, 1988, p. 75) .

وفي الواقع أن أصل المشكلات اللغوية في الغالب أحداث سياسية، ثم تتعدد تبعاتها وتعقيدات الوضع الفرعية في مجالات اجتماعية وثقافية ودينية

وعرقية ولغوية أيضاً. وهناك مثالان يوضحان هذا التشابك الشديد بين تلك المجالات نتيجة لأحداث سياسية كانت هي الباعث الأول لتداخل تلك المنظومة في تعقيدات مركبة؛ المثالان مأخوذان من لويس جان كالفي في دراسته عن الصراعات اللغوية (كالفي ٢٠٠٨، ص ص ٢٥٥ - ٢٥٧):

الحالة النرويجية: نتيجة لهيمنة الدنمارك على النرويج (من ١٥٢٣م إلى ١٨١٤م)، ثم اضطرارها للتخلي عن تلك الهيمنة لصالح السويد؛ حاولت إعطاء النرويج دستوراً ليبرالياً، لتبقى في إطار السيادة الدنماركية. لكن النخبة ذات الشعور الوطني أرادت أن توحد البلد عن طريق اللغة، لتفصل بين ما هو دنماركي وما هو نرويجي. فأصبح الاختيار لديهم بين «لغة شعبية نرويجية» (وهي اللغة المستخدمة في المدينة) و«لغة وطنية» (تمثل الأرياف النرويجية البعيدة عن التأثير الدنماركي). وقد تطرق بعض الدارسين المختصين في لغات المنطقة وتراثها إلى تلك الأشكال اللهجية، التي اعتمدت عليها جماعات التخطيط اللغوي للدنماركية(Haugen, 1966).

الحالة التركية: كانت الثورة اللغوية التركية أيضاً منتجا من منتجات الأحداث السياسية؛ فقد انتخب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية التركية عام ١٩٢٣م بدعم حركة علمانية متحمسة للوطنية ومعادية للتوجه العثماني. فباشر سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تحديث الدولة، ومنها «الثورة اللغوية» في معجم اللغة التركية (المعتمد على اللغتين العربية والفارسية)، وعلى طريقة الكتابة (المعتمدة على الرسم العربي). ووضعت الخطوات اللازمة لتنفيذ تلك الإصلاحات من إنشاء «جمعية دراسة اللغة التركية» إلى القوانين المصدرة بتواريخ محددة للتطبيق المرحلي لمنجزات الخطة، ونشر قاموس للتركية القديمة والحديثة، مثلما وضعت معجمات تقابلية، وكتب مدرسية للانطلاق بذلك الإصلاح الجذري من مؤسسات التخطيط إلى مؤسسات التعليم وألسنة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

الناس في الشارع. ولقصر فترة التنفيذ وجذرية التغيير عدّت تجربة «الثورة اللغوية التركية» مثالاً فريداً في تاريخ التخطيط اللغوي (كالفي ٢٠٠٨، ص ص ٢٦١ - ٢٦٤).

٢ - تطورات هيمنة اللغة الإنجليزية

تستخدم اللغة الإنجليزية حالياً حول العالم بوصفها «لغة مشتركة» lingua franca، للتواصل الدولي. ومثل هذه الحالة تخلق بالطبع قلقاً متزايداً بشأن هيمنة اللغة الإنجليزية، التي تسبب عدداً من المشكلات الخاصة بقضايا عدم المساواة والتمييز العنصري بين المتحدثين بالإنجليزية من جهة، والمتحدثين بلغات غيرها من جهة أخرى(Tsuda, 2013, p. 248) . ولكون تلك المعطيات قد ارتبطت بعولمة هذه اللغة وإدراجها في كثير من أمور التواصل الرسمي (بين الدول والمنظمات والشركات والمؤسسات غير الحكومية، وفي المحافل الدولية والمؤتمرات)، أو الخاص بين الأفراد غير المنتمين إلى ثقافة واحدة؛ فإنه لا بد من التركيز على المشكلات، التي تنشأ عن تلك الهيمنة، وبعض الأيديولوجيات، التي تدعم مثل هذه التوجهات، إضافة إلى طرح مقترحات مباشرة لحل تلك المشكلات.

وخلافاً «للغة المشتركة» أو «لغة العمل»، فإن «اللغة النموذجية»، التي يتم اختيارها للتعبير عن هوية قومية تكون صناعية، ومنتقاة من خليط من اللهجات. فعندما يُختار نموذج لغوي بوصفه معياراً للتفريق بين أهل الدار والأقوام الأجانب، فسيكون حتماً مدعوماً بأنواع من القواعد والمعجمات الرسمية، كما يجري إدراجه ضمن نظام التعليم الوطني. على سبيل المثال، في وقت حكم الإغريق، كان أي شخص ليست لغته الأم اليونانية يعد «بربرياً»،

أي أنه غريب ينتمي إلى ثقافة رديئة؛ لذلك أصبح مصطلح «البربرية» يشير إلى استخدام اللغة في الاصطدام مع النماذج المعدة آنياً بوصفها معايير الصحة والنقاء(Kramsch, 1988, pp. 74- 75).

وكان روبرت فيليبسون قد استخدم في دراسته هذه القضية مصطلح «الاستعمار اللغوي» imperialism linguistic، محتجاً بأن هناك منظومة من عدم المساواة بين اللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات؛ ويجري تبرير ذلك الميل وأيضاً إقحامه من خلال القوى السياسية الدولية، مستغلة في ذلك المساعدات الدولية لدول العالم الثالث، ومنظومات تعليم اللغة الإنجليزية المنتشرة حول العالم(Philipson 1992) . وهناك من أعاد أسباب هذه الهيمنة إلى قوة خطاب اللغة الإنجليزية discourse؛ أي أنها قد تمكنت من تلك المكانة بسبب تقبّل جميع الأطراف المتعاملة بها (سواء كانوا راغبين في ذلك الوضع أو مرغمين عليه)، اختيارها لغة دولية(Pennycook, 1994) ، مما يبرر سيطرة هذه اللغة على ساحة التواصل بين المتعاملين من كل مكان في العالم (لكون ذلك التواصل ضرورياً للسلام والسياسة والاقتصاد والأمن، وحتى الترفيه والسياحة والاتصالات والإعلانات والبيانات وغيرها من أشكال التكامل البشري وتبادل المعلومات)، وكذلك أصبحت هي العامل المشترك بين أصحاب المهن المتماثلة في الأعمال العابرة للقارات.

وقد طرح اللساني الألماني أولريش أمون في الكتاب البحثي الجماعي(Ammon, 2003) ، عن هيمنة الإنجليزية في لغة العلوم والأبحاث المتخصصة، وبيّن فيه كيف تُستخدم اللغة الإنجليزية في كل بلد ضمن النشاطات الأكاديمية. وقد أظهرت النتائج سيطرة واضحة للإنجليزية في التواصل الأكاديمي. وتعرض آخرون إلى القضية الأيديولوجية المتعلقة بقبول النشر العلمي باللغة الإنجليزية فحسب في بعض قنوات النشر

"Only-English" ideology. وبالطبع توجد مشكلات متعددة في هذه القضية، لكن المهم جداً في هذا الشأن هو الفحص النقدي لهذه الهيمنة، لأنه يمكّن المرء من التعرف على جذور المشكلة؛ حيث لا ترتبط أسباب نشأتها واستمرارها بأمور لغوية خالصة، بل هي متعلقة بالدرجة الأولى مباشرة بالقوة، أو بصورة خاصة بالمدخل القائل: «من يتحكم في العالم»؟

ومن السياسات اللغوية المكرسة لهيمنة الإنجليزية ما كانت تمارسه بعض المراكز والمعاهد اللغوية في بعض مناطق نفوذ الدول الكبرى، من ذلك على سبيل المثال: المعهد اللغوي الصيفي، الذي أنشأه في عام ١٩٣٤م الأسقف الكالفاني كاميرون تاونسند، وصادقت عليه ولاية كاليفورنيا في عام ١٩٤٢م. وقد سمي بالمعهد اللغوي الصيفي ، لأنه ينظم في كل صيف في عدد من البلدان المختلفة دورات للتكوين على وصف اللغة، إضافة إلى ترجمات الكتاب المقدس.

وقد وصفت أنجيلا جيليام ذلك المعهد وجهاز الترجمة المرتبط به في بابوازي غينيا الجديدة في هذه الصورة المشينة: «بما أن الحكومة الوطنية لم تغير السياسة اللغوية تغييراً جوهرياً، فإن أهداف الوكالات الاستعمارية، التي كانت قبل الاستقلال - من كنائس وإدارات استعمارية - والتي جاءت بالمعهد وبجهاز المترجمين إلى بابوازي غينيا الجديدة، ظلت قائمة». وتسجل المؤلفة على وجه الخصوص اختلال التوازن الفاضح بين ما ينشره المعهد بالإنجليزية، وما ينشره باللغات المحلية: «يُكتب بالإنجليزية العمل اللغوي ذو الطابع العلمي، الذي يعزز شهرة المؤلف، ويجعل منه خبيراً دولياً. أما ما يُكتب في لغات بابوازي غينيا الجديدة، التي أبجدياتها حديثة العهد، فنزرٌ يسير، يتناول أحياناً كتب تدريس للمبتدئين، أو كتب تغذية، وأحياناً كتبا في الأحاجي والمواعظ». وهناك كما تقول المؤلفة، الشفرة التقنية للسانيين من جهة، مكتوبة باللغة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الإنجليزية، مثل مقالة عن عمليات الاشتقاق والنقل بين صيغتي المعلوم والمجهول؛ وهناك من جهة أخرى، نصوص فارغة في النصح والمواعظ، مكتوبة باللغات المحلية، مثل: «كيفية معيشة اليهود قديماً، وبعض العادات التوراتية». وتصل المؤلفة إلى خلاصة مؤداها، أن المعهد وجهاز الترجمة لا يهدفان إلى فتح نقاش حول السياسة اللغوية للبلد، وإنما إلى التبشير ونشر الكتاب المقدس (كالفي ٢٠٠٨، ص ٢٩١).

وهذا المبدأ في هيمنة اللغة الإنجليزية الناتج عن تلك السياسات اللغوية، الذي جعل الناس يكتفون بها في كثير من المجالات دون غيرها، يتعارض مع احترام لغة الهوية (اللغة الأم) والثقة فيها، كما يقلل من مستوى التلقائية والإبداع اللذين يقترنان بالقدرة على استعمال اللغة، التي تشكل شخصية الفرد منذ الطفولة الأولى. فهي تمثل الأسس، التي تبنى عليها السياسات والمؤسسات الديموقراطية؛ والقيام بمنع الفرد من استعمال لغته يدخل في إطار القمع واضطهاد الحريات الثقافية (الفهري ٢٠١٣، ص ١١٨).

وتعد سياسات المحاباة هذه للغات المهيمنة نوعاً من الاعتداء على حقوق الشعوب باستخدام لغاتهم الفطرية؛ مما ينتج عنه أيضاً تسلط بعض النخب الناطقة باللغة المهيمنة على مقدرات الفئات الأخرى، واحتلال المواقع القيادية في تلك المجتمعات. وبالطبع تبقى الجماهير الأقل حظاً في التمكن من اللغة المسيطرة مستبعدة من موقع القرار، وهو ما يمثل استمراراً للأوضاع الاستعمارية، التي كانت قائمة في القرون الثلاثة الأخيرة من الألفية السابقة. كما أن اللغات المهيمنة فعلياً هي نفسها لغات قوى الاستعمار السابقة، مع تفاوت نسبي لصالح الإنجليزية في عصر العولمة والإنترنت والتحول الرقمي.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

٣ - تخطيط الوضع اللغوي

يوجد في دراسات التخطيط اللغوي أربعة أنواع مع تفاوت في مجالات تطبيقها (المحمود ٢٠١٥، ص ١٧٥)؛ أحدهما يُعنى بالتدخل في اللغة (أو العمل الداخلي)، دون مقارنة أو ربط مع أوضاع لغات أخرى أو استخداماتها، وهو ما يُطلق عليه «تخطيط المتن اللغوي» planning corpus. والثاني يهتم بالتدخل في اللغات (أو العمل الخارجي)، وهو ما يجعل المقارنة والتنافس بين اللغات هي أساس النظر فيه والاشتغال على العوامل المؤدية إلى تفاوت بينها في الأداء، أو سعة الانتشار والاستخدام، وغيرها من الخصائص التنافسية، وهو ما يُطلق عليه «تخطيط الوضع اللغوي» status planning. وهناك نوعان آخران لهما علاقة بكيفية التعامل مع اللغة، هما: «تخطيط الاكتساب اللغوي» acquisition planning، و»تخطيط المكانة اللغوية» planning prestige.

والملاحظ أن النوعين الأولين من التخطيط (تخطيط المتن وتخطيط الوضع) يمكن أن يحدثا معاً في بعض القرارات التخطيطية، مكونين مزيجاً مركباً من التغييرات في الوضع مع تغييرات داخلية، مثلما يحدث في بعض المستعمرات السابقة عندما تتغير لغة من اللغات المستعملة فيها؛ فإن تخطيط الوضع لبقية اللغات فيها يتغير أيضاً. وهذا ما يجعل هذين النوعين من التخطيط غير قابلين للفصل في البلدان ذات التعدد اللغوي، حيث يكون المدّ في الاستعمال أو الفاعلية لإحداها يمثل جزراً لغيرها، والعكس صحيح.

ولكن ما يهمنا في سياق هذا البحث بالدرجة الأولى هو النوع الثاني على وجه التحديد، دون إغفال الجوانب التي تؤثر على لغة بعينها، ليكون وضعها في الاستعمال أو الفاعلية ضعيفاً أو قوياً. إضافة إلى ذلك فإن «الحقوق اللغوية»، التي يُعنى بها هذا البحث، في ظل الهيمنة اللغوية للغة الإنجليزية، يُنطلق فيها من مبادئ أخلاقية واجتماعية وثقافية واقتصادية. وبالطبع سيتم

التعـرض إلى تخطيـط المتـن وتخطيـط المكانـة، فيـما يخـص اللغـة العربيـة، بوصفهـا الحالـة النمـوذج.

يُعنـى تخطيـط الوضـع بالتغيـرات في وظائـف اللغـة أو نـماذج مـن اللغـة وحقوق أولئـك النـاس، الذيـن يسـتخدمونها؛ فعـلى سـبيل المثـال، عندمـا يُمنـع المتحدثـون بلغـة أقليـة فجـأة مـن اسـتخدام تلـك اللغـة في تعليـم أطفالهـم، فـإن لغتهـم تفقـد وضعهـا لتنـزل إلى درجـة أدنـى status lower. وفي المقابـل عندمـا تعلـن حكومـة مـا أن لغتـين مسـتخدمتين في البلـد سـتكونان بـدءاً مـن ذلـك التاريـخ معترفـاً بهـما، بـدلاً مـن واحـدة، فـإن اللغـة المعـترف بهـا حديثـاً سـتكون قـد اكتسـبت درجـة أعـلى في ترتيـب الوضـع higher status. وبذلـك يكـون تخطيـط الوضـع اللغـوي تصـورا نسـبيا، وليـس ثابتـاً للغـة أو لغـات معينـة بإطلاقهـا؛ إذ يمكـن أن يتحسـن وضـع لغـوي لإحـدى اللغـات أو المسـتويات اللغويـة إلى درجـة أعـلى، ويمكـن أن ينقـص إلى درجـة أدنـى، تبعـاً لحـالات الاسـتخدام اللغـوي والاعـتراف الرسـمي بـأي منهـا.

وعندمـا يتخـذ بلـد قـراره باختيـار أحـد النـماذج اللغويـة لغـة رسـمية لذلـك البلـد، فـإن في ذلـك تمييـزاً ضـد النـماذج اللغويـة الأخـرى (أو اللغـات إن كان الاختيـار بـين لغـات في ذلـك البلـد)، كـما أنـه غـير عـادل إزاء ثقافـة الآخريـن، الذيـن لم يجـر اختيـار لغاتهـم لاسـتخدامها الرسـمي في التعليـم أو التعامـلات اليوميـة والتجاريـة.

ومعلـوم أن اللغـة الإنجليزيـة تعـد الآن «اللغـة الرسـمية للتعامـلات عالميـاً» بـين الـدول والمنظـمات والشـعوب؛ وفي هـذا تمييـز ضـد اللغـات الأخـرى ومتحدثيهـا، لأنهـا تعطـي متحدثـي الإنجليزيـة قـوة كبـيرة، وقـدرة عـلى التحكـم بالمعلومـات. كـما أن أخـذ الأمـور بـأن اسـتخدام الإنجليزيـة أمـر مفـروغ منـه يعطـي قـوة إضافيـة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

للبلـدان التـي تتحـدث الإنجليزيـة وشـعوبها. وهـذه الحالـة تظهـر أن هيمنـة الإنجليزيـة لا تـؤدي إلى منـع اللغـات الأخـرى مـن فرصـة اسـتخدامها وانتشـارها فحسـب، بـل أيضـاً تدفـع إلى وضـع تتضـاءل فيـه قيمـة اللغـات القوميـة الأخـرى ذات التاريـخ العريـق والقـدرات اللسـانية القويـة، لتبقـى مجـرد ضوضـاء في المحافـل الدوليـة، إذا اعـتُرف لبعضهـا بالاسـتخدام في أي منهـا. إذ يُنتظـر أن تجـري ترجمـة تلـك المشـاركات باللغـات الأخـرى إلى اللغـة الإنجليزيـة؛ وهـو مـا يعنـي بـأن المتحدثـين بغـير الإنجليزيـة لم يمنعـوا مـن حقوقهـم اللغويـة فحسـب، بـل تُعـدي عـلى كرامتهـم الإنسـانية، وتـم تجاهـل مضامـين إسـهاماتهم العلميـة والفكريـة.

وفيـما يخـص اللغـات أو نماذجهـا المختلفـة، فـإن التغـيرات المرتبطـة بالوضـع اللغـوي تكـون دائـماً بطيئـة جـداً، كـما تصبـح عـادة عرضـة للنـزاع، وتـترك في الغالـب بقايـا مشـاعر قويـة ترتبـط بأوضاعهـا قبـل التغـير. بـل إنـه حتـى التغـيرات البسـيطة، أو اقتراحـات التغيـير المدرجـة ضمـن أطـر التخطيـط، يمكـن أن تُحـدث مثـل تلـك الآثـار لـدى مواطنـي عـدد مـن البلـدان الذيـن ألِفـوا النـماذج القديمـة، وارتبطـوا بهـا عاطفيـاً، مثلـما حـدث في النرويـج عنـد التخطيـط لبدائـل اللغـة الدنماركيـة التـي كانـت مسـيطرة في النرويـج مـن قبـل، أو في بلجيـكا بلغاتهـا المتعـددة، أو كنـدا بـين الإنجليزيـة والفرنسـية في إقليـم كيبيـك، أو في الهنـد بـين الإنجليزيـة مـن جهـة، والهنديـة أو الأورديـة إضافـة إلى بعـض اللغـات المحليـة مـن جهـة أخـرى(Wardhaugh 1992, p. 347).

وهنـاك آليـات لتخطيـط الوضـع اللغـوي؛ تتوقـف فاعليـة كل منهـا والحاجـة إلى اسـتخدامها عـلى ظـروف البيئـة اللغويـة، والقـرارات الرسـمية التـي تصـدر بذلـك الشـأن، ومـدى تقبلهـا لـدى مسـتخدمي اللغـة. وأكثـر تلـك الآليـات وروداً هـو في كل مـن:

مجال التعدد اللغوي

يعد التعدد اللغوي طبيعياً مع تنوع الثقافات؛ بل إنه أحياناً يكون تعدداً في ثقافة مستخدمي اللغة، أكثر منه اختلافاً بين لغات متجاورة أو متداخلة جغرافياً. ففي الهند على سبيل المثال شهدت مناطق الوسط والشمال خلال القرن التاسع عشر الميلادي صراعاً دينياً عنيفاً بين المسلمين والهندوس، وهو صراع ديني يصحبه صراع لغوي وصراع سياسي يتغذى من التحريض الديني والتنوع اللغوي. وكان الهندوس، ومعظمهم يتكلم الهندية، أكثر حداثة على الصعيد السياسي، وكانوا لا يعارضون توجه النخبة الهندية نحو اللغة الإنجليزية، ويحاولون أن يحصلوا من السلطة البريطانية على الاعتراف بلغتهم على غرار الاعتراف باللغة الأوردية، لغة المسلمين التي كانت مستخدمة في المحاكم.

ومن المفارقة أن المتكلمين بهاتين اللغتين كانوا قادرين على أن يفهم بعضهم بعضاً، كل بلغته، لأن الخلاف بين اللغتين كان خلافاً بين المتكلمين، أكثر منه خلافاً بين طبيعة هذه اللغة وتلك. وكانت الأوردية التي تُكتب بالحروف العربية، قد اقترضت كثيراً من العربية ومن الفارسية. أما الهندية المكتوبة بحروف دنفاناغارية، وهي حروف السنسكريتية، فقد اقترضت كثيراً من السنسكريتية. فوافق الإنجليز على إحلال الهندية محل الأوردية لغة للدولة في بيهار عام ١٨٦١م، وكان هدف الهندوس أن تعتمد لغتهم في كل المقاطعات الوسطى والشمالية الغربية (كالفي ٢٠٠٨، ص ٢٤١). وتدل عريضة كان يجري الإعداد لنشرها في ثمانينات القرن التاسع عشر على جو هذه الحملة اللغوية: «لا يقبل أي رجل مهذب أن ينحط إلى مستوى تربية ... النساء باللغة الأوردية أو الفارسية، لأن الكتب بهاتين اللغتين كتبٌ بذيئة تتجه إلى إفساد الخُلُق»(Dasgupta, 1970 P.103) .

وفي الإطار نفسه أراد الشعب الكتلوني الاستقلال والتحرر في مطلع القرن العشرين، لكن نشأت جمهورية إسبانيا، وتبعتها الحرب الأهلية الإسبانية، مما سبب تأخير ذلك المشروع. وقد عانت كتلونيا بشدة من آثار تلك الحرب؛ واحدة من الآثار المدمرة للحرب الأهلية كان الإذلال الذي تعرضت له كتلونيا، الذي لم ينته إلا بعد موت فرانكو، وإعادة النظام الديمقراطي للحكومة. ونتيجة لقرار الملك خوان كارلوس، فإنه الآن ممكن التعبّد بالكتلانية وممارسة التعليم بها، واستخدام هذه اللغة بحرية، ودون الخوف من الاتهام بالخيانة. والحقوق نفسها أعطيت إلى إقليم الباسك، الذي هو الآخر كان يعاني من الاضطهاد في زمن فرانكو. فأصبح وضع اللغة الكتالانية محترماً مثلما كان من قبل في شبه الجزيرة الإيبيرية، وحققت لغة الباسك أيضاً وضعاً جيداً كانت قد حرمت منه في فترات الاضطهاد.

الحفاظ على دينامية اللغة

هذا العنصر يعد من مجالات تداخل تخطيط المتن مع تخطيط الوضع؛ حيث تكون الدينامية مجالاً للتنافس على الوضع الأعلى في الاستعمال والانتشار، لكن معايير هذه الدينامية داخلية في كل لغة بمفردها. وتتحدد قوة هذه الدينامية بناء على عدة عوامل منها:

١. تكثيف استخدامات الأدوات المساعدة في اللغة (ضمن اللكسيمات الوظيفية فيها)، من الظروف والمتعلقات، التي تسهّل على مستعمل اللغة الدقة في التعبير، كما ترفع من فاعلية التواصل بواسطة تلك اللغة،

٢. مواكبة ما يستجد في حياة الناس من مبتكرات وأفكار تتعلق بشؤونهم المتغيرة، أو الأشياء والأدوات، التي يتعاملون معها في واقعهم الفعلي،

والافتراضات في مجالات عيشهم وعلاقاتهم مع الآخرين (أفراداً وشعوباً)،

٣. توفير المصطلحات اللازمة في العلوم والفنون والآداب والتقنية، وهذه المرحلة تحتاج إلى جهود مؤسسية كبيرة، واستعداد شعبي مساند، ودعم رسمي يحول تلك الجهود إلى واقع في قنوات المؤسسات العلمية واستخدام الباحثين والمتعلمين.

ولا يغيب عن البال وجود بعض المؤثرات، التي تجعل بعض اللغات أو النماذج اللغوية أكثر ديناميةً من غيرها في بيئة متعددة اللغات، أو بلد توجد فيه لغات أجنبية وأخرى محلية؛ وفي الحال الأخيرة تكون غالباً اللغات الأجنبية هي ذات القوة الدينامية، التي تستمدها من كثرة الاستخدام والعناية بتلك العوامل المذكورة أعلاه.

الحياد في تخطيط الوضع

أحياناً يجري البحث عن لغة محايدة؛ حيث لا تكون اللغة التي تُعطى وضعاً مميزاً هي اللغة المشتركة بين أغلب فئات المجتمع، بل لغة لا تعطي أفضلية لأي مجموعة عرقية على أخرى. من ذلك مثلاً ما حصل سنة ١٩٧٤م، عندما أمر الرئيس الكيني كنياتا بأن تكون السواحلية هي لغة البلد الرسمية، اللغة التي توحد القومية داخل البلاد، بالرغم من أنها لم تكن لغة أكثرية في كينيا، ولم تكن لغة العاصمة نيروبي؛ فهي لم تكن توجد إلا على صورة لهجات متعددة من اللغات الهجين. كما أن أكثر من يتكلمها لم يكن يتحدث بها جيداً، إضافة إلى أن الإنجليزية كانت معروفة أكثر منها في المؤسسات الحكومية، وفي الأعمال والمهن المختلفة؛ فبقيت السواحلية والإنجليزية لغتين رسميتين، بالرغم من ذلك القرار التفضيلي للغة السواحلية. لكن السواحلية بوصفها

«لغة حياد» قد حققت التوازن في ذلك البلد، الذي يحتوي على أكثر من مئة لغة أصلية. ونتيجة لذلك القرار الكيني في سنة ١٩٧٤م، فإن السواحلية تستخدم الآن أكثر مما كان استخدامها قبل القرار، لكنها لم تستطع الحلول بدلاً من الإنجليزية في المناطق التي كانت تُفضّل فيها اللغة الإنجليزية في الاستعمال من قبل(Wardhaugh, 1992, pp. 356- 357). كما أن السواحلية قد اختيرت أيضاً في تنزانيا لغة قومية، لكنها في تنزانيا تستخدم كثيراً بوصفها لغة للتجارة على طول الساحل، وكذلك في العاصمة دار السلام.

٤ - لغة مشتركة أم حقوق لغوية؟

تتناول كثير من الدراسات المتعلقة باللسانيات التاريخية، أو تلك المتصلة بالتخطيط اللغوي، قضية «اللغة المشتركة» lingua franca. وهو مصطلح يستخدم للدلالة على اللغة العابرة للقوميات والانتماءات العرقية، مثلما هي الحال مع اللغة اللاتينية في فترة ازدهارها، واللغة العربية الكلاسيكية عندما أصبحت هي لغة التفاهم بين الشعوب المختلفة في ظل الحضارة الإسلامية، وأيضاً الفرنسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، وأخيراً اللغة الإنجليزية في العصر الحاضر.

وفيما يخص الجدلية بين اللغة المشتركة والحقوق اللغوية، هناك قضيتان تستحقان التعليق؛ الأولى تتعلق بأي الحقوق اللغوية يلزم أن يحصل عليها المهاجرون إلى بلد ما في فترة تنتشر فيها الهجرة المحفّز إليها لعدد من الأسباب، لكن داخل نظام سياسي دولي يساوي غالباً بين الانتماء إلى بلد والانتماء إلى أمة من خلال اللغة وأحياناً من خلال العرق. لذا فإنه من غير المستغرب، أن تكون الحقوق اللغوية للمهاجرين قضية جدلية في كل مكان تقريباً. أحد

الآراء يذهب إلى أن المهاجرين يتخلون عن حقوقهم اللغوية وعن ثقافتهم عند قيامهم بالهجرة؛ أما الرأي الآخر، فمفاده أن لا أحد عليه أن يتخلى عن لغته الأم بسبب مثل ذلك الانتقال؛ وأن مثل تلك الإجراءات محزنة في عالم تكون فيه الهجرات الجماعية مطلوبة ومندوب إليها، كما هي الحال في هجرات القرن التاسع عشر الميلادي إلى أمريكا، أو مضطراً إليها في حالات أخرى، مثلما هو الوضع عند تهديدات الإبادة.

والقضية الأخرى تتعلق بالتطبيق؛ فقد أعلنت كل من اليونسكو والأمم المتحدة أن الجماعات العرقية لديها الحق في الاحتفاظ بلغاتها؛ لكنه على أي حال ليس الأمر واضحاً، إن كان المهاجرون إلى بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو كندا أو أستراليا، أو عائلات العمال المهاجرين إلى الاتحاد الأوربي، ينطبق عليهم جميعاً هذا القرار الأممي. فمصطلح «السكان الأصليين» واضح في دلالته على مجموعة متجانسة عرقياً ولغوياً، وتعيش في منطقة محددة؛ لكن إلى أي درجة يمكن أن تدرج بعض الجماعات اللغوية ضمن ذلك التصنيف هو الأمر غير الواضح تماماً.

والجدير بالذكر أنه من أهم العوامل، التي يلزم مراعاتها عند التخطيط اللغوي معرفة المشاعر التي تسيطر على الناس عن ماهيتهم، وماذا يتكلمون، وأي الحقوق يمكن أن يحصلوا عليها.

وفي مجال استعراض أمثلة هذه الحالات، تعد الحالة الكندية أجود مثال لهذا التأرجح بين وضع «اللغة المشتركة» و«الحقوق اللغوية»؛ ففي هذا البلد، الذي أصبح دستورياً «ثنائي اللغة» منذ سنة ١٩٨٢م، استمرت هذه الثنائية اللغوية، لتصبح قضية جدلية في كندا؛ إذ يعرف ذلك من يقرأ الصحافة، أو يتابع النقاشات السياسية في ذلك البلد. والمعروف في تاريخها أنها مزيج من

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

الأراضي، التي احتلتها فرنسا (فيما أصبح يعرف بمنطقة كيبيك)، وبعض المقاطعات، التي كانت تحت الاحتلال البريطاني شمال أمريكا. وبالرغم من أن نشأتها كانت منذ ١٨٦٧م، إلا أن استقلالها عن برلمان المملكة المتحدة لم يحدث إلا في عام ١٩٨٢م. وكان الجدل بشأن «الحقوق اللغوية» قد أخذ حيزاً مهماً من النقاشات، التي أفضت إلى إنشاء الدستور الكندي في عام ١٩٨٢م.

وكما أن «الحقوق اللغوية» للتحدث بالإنجليزية قد أقرت في كيبيك، فكذلك هو الشأن بالنسبة للحقوق اللغوية للتحدث بالفرنسية خارج كيبيك. لكن الواقع لم يكن داعماً لتلك التأكيدات النظرية؛ حيث وجدت الفرنسية نفسها محصورة في منطقة كيبيك وحدها، التي تحاصرها أيضاً الإنجليزية في مونتريال، مما جعل اللغة الفرنسية تتحول إلى لغة أقلية في ذلك البلد الذي ينص دستوره على ثنائية اللغة الوطنية. وفي الوقت الذي كانت الحكومة الكندية تضمن «الحقوق اللغوية» للغة الفرنسية في كامل كندا، كانت حكومة كيبيك تتخذ إجراءات للحد من استخدام الإنجليزية في الإقليم؛ أي أنه في حين كانت الحكومة الفيدرالية تسعى إلى توسيع «الثنائية اللغوية» في بقية كندا، كانت حكومة الإقليم تحاول ترسيخ «الأحادية اللغوية» للغة الفرنسية في كيبيك، لأن الحكومة المحلية للإقليم قد وجدت أن «الثنائية اللغوية» في كندا قد تحولت إلى «أحادية لغوية» للغة الإنجليزية (Wardhaugh, 1992, p. 366) مع الزمن وانصراف الناس عن الفرنسية بسبب الهيمنة المطلقة للإنجليزية، وارتباطها بمصالح الأجيال الجديدة، والقدرة على التواصل في إطار العولمة.

والثابت من خلال وضع المجتمعات البشرية في التاريخ، أن الأفراد في أي مجتمع أو فئة اجتماعية لا يعبرون عن تجاربهم الشخصية فحسب؛ بل يصنعون تجارب لهم أيضاً من خلال اللغة الخاصة بهم. فهم يعطونها معنى من خلال الوسيلة، التي يختارونها للتواصل مع الآخر؛ على سبيل المثال: هل يفضّلون

الحديث بواسطة الهاتف، أو مع الشخص الآخر وجهاً لوجه؛ هل سيكتبون له رسالة أم يوجهون إليه بريداً إلكترونياً؛ هل سيقرأون صحيفة، أم يحللون صورة أو رسماً بيانياً؟ كما أن الطريقة، التي يستخدم بها الناس الوسائل المنطوقة أو المكتوبة أو المرئية نفسها، لها دور في صناعة معاني مفهومة للمجموعة، التي ينتمون إليها؛ على سبيل المثال من خلال تنغيم الكلام أو النبر أو أسلوب المحادثة أو الحركات أو تعابير الوجه. وبواسطة كل هذه الجوانب اللفظية وغير اللفظية تصوغ اللغة «الواقع الثقافي».

وأخيراً تعد اللغة نسقاً من العلامات، يحتوي «قيمة ثقافية»؛ فالمتكلمون يعرّفون أنفسهم، وكذلك يحددون الآخرين من خلال استخدام اللغة. فهم ينظرون إلى لغتهم بوصفها نسقاً من هويتهم الاجتماعية. كما أن الحيلولة بينهم وبين استخدامها يؤخذ غالباً لدى أصحاب أي لغة خاصة، بأنه رفض لفئتهم الاجتماعية واستبعاد لثقافتهم؛ مما يؤدي إلى الاستنتاج بأن اللغة تعد الرمز الأبرز للهوية الثقافية(Kramsch, 1988, p. 3) . ومما لا شك فيه، أن استخدام «اللغة المشتركة» يفضي إلى الشعور لدى كثير من مستخدمي كل لغة خاصة بغياب «الواقع الثقافي» وكذلك فقدان «القيم الثقافية»، التي يستشعرونها فقط عندما يستخدمون لغتهم الخاصة.

وفي الواقع أن قضية «الحقوق اللغوية» قد أصبحت مطروحة بقوة منذ أن صارت جزءاً من حقوق الإنسان الرئيسة في عام ١٩٨٥م؛ لكنها قد ازدادت قوة بصورة خاصة بعد عدوى الانتشار الطاغية للغة الإنجليزية في العالم. فبالإضافة إلى الربط الرمزي غالباً بين اللغة والهوية الإقليمية أو الثقافية، أصبح هناك نوع من الترابط بين نشر أيديولوجيا العولمة وذلك التوسع في كل أرجاء

العالم للغة واحدة، مما يُطلق عليه «الألْسَنة».[٢] وفي بعض الدراسات المختصة بهذا الشأن ترد هذه الظاهرة ضمن ما يُسمى «الإمبريالية اللسانية».

وقد حُددت «الألْسَنة» بأنها الأيديولوجيات والأبنية والممارسات، التي تُستخدم لشرعنة القسمة غير المتساوية في القوة والموارد، وجعلها مقبولة، وإعادة إنتاجها (سواء في الأمور المادية أو المعنوية) بين المجموعات، التي تشترك في شروط الحياة نفسها، لكنها تستخدم وسائل لغوية مختلفة. ذلك لأن اللغة هي العامل الأكثر حساسية في العلاقة بين الفرد والفئة الاجتماعية، التي ينتمي إليها؛ وأي انسجام أو خلل في ذلك العامل، يقود بالطبع إلى تآكل في العلاقة، التي تحكم الطرفين بقوة. فهي - أي اللغة الأم - تمثل الجزء الرئيس بداخلنا، كما أنها تحدد الطريقة التي نفكر بها، وأشكال رؤيتنا للعالم.

٥ - الإمكانات والحلول

من الحلول المقترحة لذلك الخلل في الوضع اللغوي العالمي هو إيجاد منظومة متكاملة للحقوق اللغوية؛ وحيث إن اللغة تعد أهم ركائز حقوق الإنسان، فإنه يجدر الاعتراف بها، وتأسيسها بوصفها

جزءاً جوهرياً ضمن حقوق الإنسان العالمية. وقد جرى تدشين مبادئ هذه المنظومة في برشلونة بإسبانيا سنة ١٩٩٦م بعنوان: «الإعلان العالمي للحقوق اللغوية»، من أجل نشر الوعي العالمي بشأن أهمية الحقوق اللغوية. وفي وقت لاحق بعد ذلك الإعلان تم تحديد يوم سنوي للغات، التي تستخدمها اليونسكو في وثائقها الرسمية، ومنها اللغة العربية، التي أصبح يوم

٢ - هذا المصطلح وضعتُه مقابلاً لمصطلح «linguicism» (C. Kramsch: Language and Culture, p. 76)، وهو يقابل في إطار الثقافة «الأمركة».

١٨ ديسمبر هو اليوم السنوي لها، وهو اليوم الذي أصبحت بعض المؤسسات المعنية باللغة العربية تحتفل فيه بها.

ولتقوية الإيمان بضرورة الاعتراف بتلك الحقوق عالمياً، يجدر التنويه إلى أن أهمية اللغة ليست في وظيفتها الاجتماعية فحسب؛ بل أيضاً في ماهيتها على حد سواء، لأننا نكون كيفما نتكلم. فاللغة - خاصة اللغة الأم - ليست مجرد أداة، بل هي مصدر للفخر والكرامة الإنسانية؛ لذا فإن الحقوق اللغوية يلزم أن يجري تأسيسها بوصفها جزءاً جوهرياً من الحق في أن يكون المرء كما هو. فكل فرد له الحق في استخدام اللغة التي يختار أن يتحدثها، ويجب أن يُحترم هذا الحق في كل أشكال التواصل(Tsuda, 2013, p. 261) .

وفيما يخص اللغة العربية، فإننا نجد أنها بالمقارنة مع اللغات الفاعلة في مجال الفضاء الرقمي متأخرة جداً في هذا المجال؛ حيث تشير الأرقام الصادرة عن موقع Internet World Stats المتخصص في إحصائيات الإنترنت حول العالم، أن المحتوى العربي فيها (تبعاً لتقرير ٢٠١٤م) لا يتجاوز ٣,٣٪ في حين يصل محتوى اللغة الإنجليزية إلى ٢٦,٨٪ ومحتوى اللغة الصينية إلى ٢٤,٢٪. أما في ويكيبيديا، فإن اللغة العربية غير مدرجة في قائمة اللغات العشر الأولى، من حيث عدد الزيارات في الساعة الواحدة، وتحتل المرتبة العشرين من حيث عدد صفحات المحتوى (حسب إحصائية مايو ٢٠١٥م) (المالكي وفيرنانديث ٢٠١٦، ص ص ١٢٢ - ١٢٣).

ويقترح الباحثان مخرجاً يمكن من خلاله ضمان استمرارية اللغات في عالمنا الحالي، الذي تهيمن عليه اللغة الإنجليزية، وربما اللغة الصينية أيضاً بعد بضع سنوات؛ وذلك باتباع عدد من الإجراءات التكاملية على التنوعات اللغوية المختلفة، ومنها:

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

- مأسسة السياسات اللغوية، التي يراد تطبيقها من أجل النهوض بمستوى اللغة الواقعة تحت هيمنة اللغات القوية، ومن ضمن تلك اللغات المستهدفة بالطبع اللغة العربية في كثير من المجالات الدولية؛
- إنشاء هيئات مستقلة لتولي شؤون السياسة اللغوية في كل منطقة، مع اختيار أعضائها من ذوي المكانة المهنية والاجتماعية، في مجال الثقافة، وخاصة في علوم اللغة وفقهها؛
- إشراك القطاع الثقافي في تطبيق السياسة اللغوية (ناشرين، وسائل إعلام، معلمين، موجهين تربويين)؛
- الحرص على ولاء مستخدمي اللغة لتلك الإجراءات وتكريس اقتناعهم بها؛
- قيام الحكومات والمؤسسات العامة بالدفاع عن تلك السياسات، والمساعدة في تطبيقها بعناية شديدة (المالكي وفيرنانديث ٢٠١٦، ص ص ١٢٦ ـ ١٢٨).

وفي سبيل الاستفادة من الأعداد الكبيرة من غير العرب في البلدان العربية، تتعالى الأصوات بتقليد بعض الأمم المتقدمة، التي تستغل وجود جاليات أجنبية لإعطائهم حقوقهم الثقافية من جهة، وحثهم بطرق مختلفة لتعلم لغة البلد المضيف. ومن تلك التجارب ما قامت به أستراليا في هذا المجال، حيث يمكن الاستفادة من التجربة الأسترالية في العمل باتجاهين متوازيين؛ الأول يقوم على إعطاء الوافدين حقوقهم اللغوية من خلال إتاحة ما يحتاجون إليه من خدمات باللغات، التي يتحدثونها (مثل مجالي الصحة والعدل). والثاني يتمثل في تيسير تعليم العربية للوافدين من غير العرب، وإتاحتها لهم وتشريع الأنظمة، التي تحث أرباب العمل والمؤسسات على إيصال العربية للعاملين فيها، خصوصاً من له اتصال مباشر بالجمهور (المحمود ٢٠١٥، ص ٢١٠).

ومن الإمكانات المحتملة لتغيير وضع اللغة العربية في المنافسة العالمية المعاصرة أن يسعى القائمون على «تخطيط المتن اللغوي» و«تخطيط المكانة اللغوية» فيها إلى رفع مستواها في هذين المجالين.

ففي مجال تخطيط المتن هناك نقص في مستوى دينامية اللغة، سبق الحديث عنه عند تناول تخطيط الوضع اللغوي، وهو المتمثل في عجز معجمي، يصاحبه ضعف علمي / تقني، عن مواكبة العصر في تقدمه وقفزات الأفكار الجديدة والمبتكرات البشرية، التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ. ويمكن للعربية سدّ هذا العجز عن طريق اشتغال المخططين لذلك على قصور اللغة في مجالات التعبير الاصطلاحي في العلوم الحديثة، وكذلك على معالجة المشاكل المتعلقة بالتعبير عن بعض شؤون الإنسان العادية.

ومن أجل تحليل عمليات التوسع فيما تحتاج إليه العربية الحديثة، لا بد من الموازنة بين جانبين على درجة كبيرة من الأهمية في ضبط التوسع في المفردات أو الأساليب؛ سواء كان ذلك في عمليات توليد أو تعريب هما: أولاً الجانب المعلوماتي، وهو حيز الدلالة المعجمية، الذي تنقله الكلمة الناشئة (عن توليد أو تعريب)؛ ثانياً القوالب (الصيغ في حالة المفردات أو التراكيب في حالة الأساليب)، وهو الجانب العملي، الذي تطبق فيه عمليات النقل المفترضة نظرياً في الجانب الأول.

لا تتميز اللغة ولا مستخدموها - خاصة المستخدم العادي - بحساسية شديدة في مثل مواقف يفرض فيها أمر جديد بقواعد موضعية (hoc ad). لذلك يفرض المنطق على من يبحث في زيادة الرصيد اللغوي أن يتحرى المحتوى المعلوماتي للمدلول والدال؛ إن كان الأول مطلوباً وضرورياً، وحاجة المجتمع إلى إيجاد الدال موجودة، حينئذ ينبغي النظر في الجانب العملي (تكوين القالب)؛ وهو الجانب الذي يرتكز على ثلاث ركائز أساسية: إمكان صناعة القالب (ذاتياً أو اقتراضاً أو بوسائل ذاتية مع أخرى مقترضة) وسهولة استخدامه، وسرعة انتشاره، ودون وجود أي من هذه الركائز يبقى العمل عبثياً لن يكتب له النجاح.

وكلما كانت معايير السهولة وقابلية الانتشار أكثر، كانت المحاولات أكثر توفيقاً في صناعة القالب، الذي يدخل رصيد اللغة الفعلي. وذلك يقلل الفجوة بين المعجم النظري العربي والمعجم المتداول، من أجل أن تصبح اللغة أكثر دقة في التعبير؛[٣] وبالتالي أقرب إلى الإفهام وألصق بالناس، ومن أجل أن تعبر عن الفروق بين الدلالات المتقاربة.

كما يجدر العمل على استتباب الحدود بين الكلمات العامة والكلمات الاصطلاحية، كلما كانت نصوص اللغة في إطار موضوعي، لأن كثيراً من الدلالات المطاطية الموجودة في المعاجم العربية كانت نتيجة للخلط بين المعنى العام للمفردات وبعض استخداماتها الاصطلاحية في الفقه مثلاً أو القضايا العسكرية أو في شؤون الفلسفة، مما يجعل دلالاتها تتأرجح بين شيء ونقيضه، أو تتباعد دلالاتها المتعددة في أحسن الأحوال (العجمي ١٩٩٨، ص ص ١٨٨ – ١٨٩).

وفيما يخص آليات بناء المصطلحات العلمية الدقيقة، يوجد منها ما هو قديم في تاريخ العربية، ومنها ما هو حديث تطلبته عمليات التوسع في وضع المصطلحات المقابلة لمثيلاتها في اللغات الأجنبية. وكما هو معروف توجد للمصطلح قضايا ومشكلات شائكة تختلف تعقيداتها من مجال إلى آخر، لكنها تجتمع في تناسب عكسي مع وحدة المصطلح في اللغة أو الثقافة الواحدة وقصر الطريق بين الدال والمدلول ووجود الترابط بين الأصول والفروع. وتوجد بعض الآليات القديمة القائمة على خصائص اللغة نفسها؛ أما إذا لم تسعف في سك مصطلحات جديدة، فإن العربية تلجأ إلى خمس طرق ليست متساوية في الانتشار والاستخدام وكثرة الكلمات المولدة منها، هي:

٣- من الحالات التي توجد فيها على سبيل المثال مفردات في المعجم العربي النظري، لكنها غير متداولة كلمة «لاذع» في التعبير عن المأكولات الحاذقة؛ إذ يعبر بكلمة «حار» عن تلك الدلالة مع وجود الفارق بين الساخن والحاذق؛ لكن تعبيرات مصاحبة تستبعد الدلالة الأولى، أو قد يحتاج الأمر إلى استفسار تالٍ. وذلك يدل على عدم الدقة في التعبير.

١ - الوصف، وهي الطريقة الأقرب إلى طبيعة اللغة العربية والأكثر نجاحاً في المساعدة لتخصيص الدلالة عندما لا يكفي الاشتقاق بمفرده في تحديد المدلول، وانتقائه من بين عناصر مجموعته الصغرى. لكن تلك الطريقة لها محاذير؛ أهمها كثرة اللجوء إليها بحاجة ودون حاجة، والتداخل في كثير من الأحيان بين حدود المصطلح والكلمة العامة.

٢ -الإضافة، إذ تعتمد العربية غالباً في بناء هذا المركب على إضافة الرمز الخاص إلى الرمز العام، عدا حالات يكون فيها العام شديد العموم، مثل «علم الصوتيات»، أو مما يكون تركيب الإضافة فيه اختصاراً للوصف ، مثل «اقتصاد السوق».

٣ -التضاد،[٤] في بعض الحالات يكون بناء المصطلح المقابل لدال أجنبي صعباً نتيجة عدم وجود ما يناسب بعض اللواصق المهمة والضرورية في بناء المصطلح من جذره المعجمي في اللغة العربية، مما يضطر المستخدم إلى التخلي عن بنائه من ذلك الجذر المعجمي إلى جذر آخر مضاد تماماً لدلالة الأول، ومستغنياً بالكامل عن اللاصقة، التي لا يوجد في العربية المقابل المناسب لها، أو إلى جذر آخر في حالات أخرى يحتاج المصطلح معه إلى لاصقة موجودة في العربية. واستخدام مصطلح «التضاد» لا يعني أن كل الجذور، التي يلجأ إليها في بناء المصطلحات بتلك الطريقة مضادة لدلالات الجذور الأولى، بمعنى معاكسة لها تماماً؛ بل يتبع مبدأ الضدية في علم الدلالة، الذي يبدأ من اختلاف المفردتين في صفة أساسية واحدة، ويتدرج إلى حد اختلافهما في جميع الصفات الأساسية (وهو الحد الذي يصل إلى عكس الترادف تماماً). ومثال ذلك مصطلح "abnormal"، ومقابلته بمصطلح «الشاذ»، مما لا يحتوي تركيبياً جميع مورفيمات المصطلح الأجنبي، ويختلف مع المورفيم الأساسي جذرياً في الدلالة المعجمية.

٤- المصطلح هنا لا يشمل ما يتناول علماء الدلالة العرب القدماء، ومن سار في نهجهم من المحدثين، بكونه جزءاً من المشترك اللفظي، الذي تدل فيه الكلمة الواحدة على الشيء ونقيضه. انظر مثلاً: حلمي خليل: الكلمة – دراسة لغوية معجمية، ط٢. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣م، ص ١٣٦.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٤ – النحت، وهي من طرق التركيب، التي تكاد تكون معجمية بحتة، لأنه يتكون فيها ناتج من دمج وحدتين دمجاً كاملاً، وإسقاط بعض أصوات الوحدتين. فيصبح ذلك الناتج ذا معنى جديد قد يعرف بسهولة من خلال ما تبقى من أصوات الوحدتين، وقد يصبح صعباً دون التفسير. لكنه في جميع الأحوال يتكون من مورفيم واحد، لا تدخل إليه اللواصق إلا بصفتها القواعدية المعتادة بوصفها وحدة واحدة. وما يوجد منها في العربية الحديثة قليل جداً، مثل كلمة «رأسمال»، التي تُجمع على «رساميل» جمع تكسير، مما يوحي بأنها تعد وحدة واحدة. كما أنها لم تنتشر كثيراً لوجود المركب الإضافي «رؤوس الأموال»، مما يشكل عدم اعتراف باندماجها التركيبي (Emery,1988, p.34)

٥– الاقتراض، وهو يعد سمة أساسية من سمات اللغات الطبيعية؛ إذ تعيش المجتمعات البشرية في تبادل منافع مستمر واختلاط دائم، فيصحب تلك المعاملات تبادل لغوي، وغالباً يكون في اتجاه واحد من الأقوى إلى الأضعف بأشكال شتى. ولم يكن العرب استثناء من القاعدة؛ فقد اقترضوا كثيراً من الأمم المجاورة أو أصحاب الفكر المصدّر إلى المنطقة العربية. وكان الاقتراض في العربية قديماً مصدره شعوب ترتبط مع العرب بنسب، وتشترك معهم في الثقافة كالآراميين والسريان والأحباش على سبيل المثال، أو شعوب بعيدة عنهم وعن ثقافتهم كاليونان والرومان والفرس (العجمي ١٩٩٨، ص ص ١٩٤ – ١٩٨).

أما تخطيط المكانة اللغوية، فيقوم أساساً على تحديد المشكلات الجوهرية أصلاً، ثم العمل على معالجة الخلل بما يتطلبه رفع المكانة. ومشكلة العربية المعاصرة تكمن في التعامل معها بوصفها ليست أكثر من حلقة تاريخية من حلقات العربية التراثية من وجهة نظر القائمين عليها، وفي أذهان المخططين للتعليم، والمهتمين بمؤسسات الفكر والثقافة. ونتيجة لعدم الاعتراف بكونها لغة قائمة على احتياجات أصحابها في زمننا الحاضر، فإنها غالباً ما تصبح حبيسة أساليب قديمة كان يستخدمها العرب في أزمان مضت. وهذا بالطبع يكبل اللغة، ويمنعها من التطور والتلاقي مع اللغات الحديثة، كما يحد من قدرتها على اكتساب صفات

إضافية، بحجة أنها لا تتلاءم مع البنى القديمة للعربية.

وقد أصبح تبني التجديد في النظرة الواقعية إلى اللغة العربية المعاصرة، بوصفها لغة حية مستقلة، يعد من أفكار هدم التراث، والانسياق خلف المؤامرات التغريبية والاستعمارية، وغير ذلك من التهم الجاهزة، التي تجعل المناهج التقليدية هي السائدة في التحكم في مصير اللغة وتعليمها؛ مثلما أن الباحثين والأساتذة التقليديين هم المرجع في الحكم على اللغة بكامل فتراتها، مع أنهم - بالطبع- لا يقبلون عناصر التجديد، ولا ظروف التطور، التي مرت بها اللغة العربية في عصورها المختلفة. ولا يخفى على المتابعين، أن مثل هذه الرؤى هو ما أسهم في إبقاء المشكلة قائمة طوال عصور استخدام العربية (العجمي ٢٠١٥، ص ص ٣٣٨ - ٣٤٠).

ومما يرفع من مكانة اللغة لدى مستخدميها سعي القائمين على التخطيط فيها إلى إيجاد الاعتزاز باللغة لدى أهلها. وبالنسبة إلى العربية، فقد نشط، مع استقلال البلدان العربية في القرن العشرين، الحس الوطني، الذي صاحبه رغبة في بعض البلدان، خاصة ذات الاتجاهات القومية في سياساتها، مثل العراق ومصر وسوريا والجزائر. ومع نشاط الأحزاب القومية في عدد منها، اهتمت المؤسسات العامة ووسائل الإعلام باللغة العربية كثيراً، مما أوجد نهضة حقيقية في استخدام العربية المعاصرة تحدثاً وكتابة، وازداد معه الاعتزاز بتلك اللغة، التي تمثل من وجهة نظر القوميين وسيلة وحدة بين الأقطار المختلفة في أنظمتها السياسية، والمتناحرة أحياناً عسكرياً. ونتيجة لاستيراد كثير من مكونات الحياة المدنية الحديثة، كان لزاماً على مؤسسات التعليم والإعلام الاهتمام بكثير من نواحيها بغرض التعبير عنها بدقة، بما في ذلك القوانين المدنية والدولية ونظم الاتصالات الحديثة وتقنية الصناعة الآلية وثورة المعلومات المتغيرة، وما يصاحب ذلك كله من تداعيات فلسفية وأخلاقية. لكن العامل الذي ننشده هنا ليس استخدام فكرة سياسية وثقافية مثل هذه بوصفها شعاراً تتوسل به بعض القوى لتحقيق أهداف محددة، بل هو خلق الاعتزاز باللغة لدى الناشئة في كل بلد عربي، وتشجيع استخدامها في

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

كافة المجالات، مما يرسخ لدى أهل اللغة الرغبة في ربطها بالإبداع والتلقائية في الاستخدام (العجمي ٢٠١٥، ص ٣٤٣).

ومن أجل تحقيق مستوى مرتفع من الاعتزاز باللغة لدى مستخدميها، يلزم وضع إستراتيجيات مرحلية؛ تبنى على عدة عناصر منها (أبو عرفة وآخرون ١٩٩٨، ص ٢٢٦):

- تبني منهجا إيجابيا وفاعلا ودقيقا لكسر الحاجز النفسي، الذي تراكم في ذاكرة الأجيال الحاضرة من تشكيك في مقدرة اللغة العربية على مسايرة علوم العصر وتقنياته المتعددة. وذلك بأن يسعى المخططون إلى وضع مشاريع قابلة للتنفيذ، وتجري تهيئة كل شرائح المجتمع لخدمة هذه الإستراتيجية، مثلما أن الدقة تعني البعد عن السطحية والارتجال في التقويم ووضع الخطط،
- التطابق بين ما هو نظري وما هو عملي، تجنباً للسقوط في فخ الازدواجية المحبطة بين التطلع لجعل العربية هي لغة النهضة والتقدم العلمي والتقني،وبين الهزيمة النفسية تجاه التطور التقني الكبير في الدول المتقدمة،
- الأخذ بسياسة النفَس الطويل والخطى الثابتة الواثقة المتقدمة دوماً نحو تحقيق الأهداف الموضوعة، منعاً للحيرة والتردد، وإغلاقاً لأبواب التناقض والانتكاس،
- العمل على التمكين للغة العربية الفصحى في كل مناحي الحياة، وتهيئة الرأي العام لذلك، وإشراك الفاعلين من فئات المجتمع المختلفة في ذلك العمل الشامل.

المراجـــــــــع

أولاً: المراجع العربية:

- أبـو عرفـة، عدنـان؛ التهامـي، عمـر؛ حسـين، الأمـين: «جهـود التعريـب والترجمـة: التقويـم والتنظيـم». نـدوة تعميـم التعريـب وتطويـر الترجمـة في المملكـة العربيـة السـعودية، المعقـودة في جامعـة الملـك سـعود بالريـاض، في الفـترة مـن ٢ - ٣ جمـادى الآخـرة ١٤١٩هــ (الموافـق ٢٢ - ٢٣ ديسـمبر ١٩٩٨م)، ص ص ٢١١ - ٢٢٩.
- خليـل، حلمـي (١٩٩٣): الكلمـة - دراسـة لغويـة معجميـة، ط٢. الإسـكندرية: دار المعرفـة الجامعيـة.
- العجمـي، فالـح شـبيب: «مبـادرة إنشـاء «مقبوليـة» للعربيـة المعـاصرة». كتـاب المؤتمـر الـدولي الرابـع للغـة العربيـة، المعقـود في دبي (الإمـارات العربيـة المتحـدة) في الفـترة مـن ٦ - ١٠/ ٥/ ٢٠١٥م (الموافـق ١٧ - ٢١/ ٧/ ١٤٣٦هــ)، ص ص ٣٣٧ - ٣٤٥.
- العجمـي، فالـح شـبيب: «مسـتويات التعريـب في مجـالات العلـوم وشـؤون الحيـاة المختلفـة». نـدوة تعميـم التعريـب وتطويـر الترجمـة في المملكـة العربيـة السـعودية، المعقـودة في جامعـة الملـك سـعود بالريـاض، في الفـترة مـن ٢ - ٣ جمـادى الآخـرة ١٤١٩هــ (الموافـق ٢٢- ٢٣ ديسـمبر ١٩٩٨م)، ص ص ١٧١ - ٢١٠.
- الفهـري، عبـد القـادر الفـاسي (٢٠١٣): السياسـة اللغويـة في البـلاد العربيـة - بحثـاً عـن بيئـة طبيعيـة عادلـة ديموقراطيـة وناجعـة. بـيروت: دار الكتـاب الجديـد المتحـدة.
- كالفـي، لويـس جـان (٢٠٠٨): حـرب اللغـات والسياسـات اللغويـة، ترجمـة: حسـن حمـزة. بـيروت: المنظمـة العربيـة للترجمـة.

- المالكي، سعيد بن مسفر؛ هيرنانديث، خوسيه بارتول (٢٠١٦): «السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي نحو اللغة الإسبانية». الاستراتيجيات الدولية في خدمة اللغات الوطنية - دراسة لحالات مختلفة في التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية. مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض (المملكة العربية السعودية)، ١٤٣٧هـ، تحرير: محمود بن عبد الله المحمود، سلسلة مباحث لغوية ٢٣، ص ص ٨٥ - ١٣٢.
- المحمود، محمود بن عبد الله (٢٠١٥): «التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في أستراليا - دراسة حالة». مجلة الدراسات اللغوية، المجلد ١٧، العدد ١، ص ص ١٦٧ - ٢١٨.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Ammon, Ulrich (2003): Global English and the non- native speaker. Overcoming disadvantage, in Language in the 21st century, (eds H. Tonkin and T. Reagans), John Benjamins Amsterdam, pp. 23- 34.
- Dasgupta, Jyotirindra (1970): Language Conflict and National Development. Group Politics and National Language Policy in India. Berkeley: University of California Press.
- Emery, P. (1988): Compound Words in Modern Standard Arabic. Journal of Arabic Linguistics 19, pp. 32- 43.
- Haugen, Einar Ingvald (1966): Language Conflict and Language Planning- The Case of Modern Norwegian. Cambridge: Harvard University Press.

- Kramsch, Claire (1988): Language and Culture. Oxford: Oxford University Press.
- Pennycook, Alastair (1994): Cultural Politics of English as an International Language. London: Longman.
- Philipson, R. (1992): Linguistic Imperialism. Oxford: Oxford University Press.
- Tsuda, Yokio (2013): "Speaking Against Hegemony of English- Problems, Ideologies, and Solutions". The Handbook of Critical Intercultural Communication. Edited by Thomas K. Nakayama and Rona Tamiko Halualani. Oxford: Blackwell Publishing, pp. 248- 269.
- Wardhaugh, R. (1992): An Introduction to Sociolinguistics, 2d Edition. Oxford & Cambridge (USA): Blackwell Publishers.
- Weinstein, B. (1980): Language planning in Francophone Africa. Language Problems and Language Planning, 4 (1), pp. 55- 77.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

اكتساب العربية لغة ثانية بواسطة تطبيقات الجوال: دراسة تقييمية لتخطيط أفضل

د. هشام بن صالح القاضي [1]

ملخص

عشر سنوات مضت - أو تزيد - منذ بزغ نجم الهواتف الذكية (الجوالات)، فأحدث تلك النقلةَ النوعية في حياة الناس. ولم يكن التعليم اللغوي بمعزل من ذلك التأثير فقد استثمر المتخصصون مفهوم التعليم المتنقل (الجوال) لتصميم تطبيقات تعليم اللغات الأجنبية في امتداد سُمّي فيما بعد «تعليم اللغة بمساعدة الجوال». وكانت اللغة العربية إحدى تلك اللغات التي كان الطلب العالمي لتعلمها كبيراً وما يزال في ازدياد. ومن هنا فقد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أشهر تطبيقات تعليم العربية لغة ثانية المتوافرة في متاجر التطبيقات وقت إجراء الدراسة، واستعراض أبرز خصائصها من أجل تقييمها وإبراز مميزاتها أو عيوبها. وليس يخفى ما للتقييم من أهمية في معرفة الأصلح والأفضل لاعتماده والتوجيه بالاستفادة منه أو الكشف عن الأقل صلاحية لاطراحه واستبعاده بناء على أساس علمي.

اشتملت الدراسة على خمسة محدِّدات لاختيار العينة نتج عنها اثنا عشر

١ - قسم تدريب المعلمين، معهد اللغويات العربية، جامعة الملك سعود (البريد الإلكتروني: halqadi@ksu.edu.sa)

تطبيقا، وبنى الباحث نموذج التقييم المشتمل على ست فئات تتضمن ثلاثين معيارا بطريقة الاختيار المقصود من ثلاثة نماذج محكمة، ثم كوّن فريقاً من متخصصَين لتجربة النموذج عدة مرات قبل اعتماده لتقييم التطبيقات. وقد أظهرت النتائج ضعفاً واضحا في مستوى تطبيقات تعليم العربية لغة ثانية، حيث لم تستطع بمجموعها أن تحقق إلا متوسطاً قدره ٥٤٪ فقط. غير أن النتائج تفصيلياً كشفت عن تقسيم التطبيقات حسب تقييمها إلى ثلاثة أقسام هي: ١) تطبيقات متميزة يوصى بها لحصولها على ٨٠٪ فأعلى، وهما تطبيقان فقط، ٢) وتطبيقات جيدة يمكن الاستفادة منها بحسب الحاجة للتعليم اللغوي حصلت على درجة بين ٦٠٪ و ٨٠٪ وعددها ثلاثة تطبيقات، ٣) وتطبيقات تحتاج للكثير أو القليل من التحسين والعمل إذ حصلت على أقل من ٦٠٪ وتدخل في هذا القسم التطبيقات السبعة الباقية.

كلمات رئيسة: اللغة والتقنية، تطبيقات تعليم اللغة الثانية، تعليم العربية لغة ثانية، نموذج تقييم، التعليم بالجوال

١ - مقدمة

العصر عصر الهاتف الجوال. لقد انطبعت الحياة بطابع التنقل واستحدثت مفاهيم تعليمية ولغوية واجتماعية منبثقة من هذا الطابع الذي قدمته لنا التقنية على وجه من وجوه المباغتة. بدأ الأمر مبكراً لدى عدد من الجامعات الغربية التي تبنّتْ تعليم اللغات الأجنبية بمساعدة التقنية، وانتقلت مع انتقالات التقنية السريعة من موجة إلى أخرى. وصعد هذا الاتجاه حتى أوجدت له تلك الجامعات فروعاً وتخصصات علمية وبرامج أكاديمية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

ومع تكاثر التقنيات وتنوعها وتعدد الأدوات التقنية في التعليم اللغوي، تبرز أهمية التقييم بوصفه مرشحاً مساعداً في اختيار الأفضل، إما على وجه العموم أو بحسب الاحتياج والغرض التعليمي. ويعد التقييم ممارسة نوعية تؤدي إلى تحسين مستمر في الفضاء العام، وفي وضع السياسات التعليمية واللغوية في هذا الإطار.

ومن هنا فإن هذه الدراسة[٢] تهدف إلى تقييم عدد من تطبيقات الهواتف المحمولة التي تهتم بتعليم العربية لغة ثانية وتتساءل عن مدى ملاءمة تلك التطبيقات للمعايير والممارسات المثلى في هذا المجال التقني واللغوي. بطبيعة الحال تطمح الدراسة إلى أن تساعد مخرجاتها في تقديم صورة أوضح للمخطّطين وواضعي السياسات اللغوية المهتمين بالجوانب التقنية، وتسهيل الوصول لمنفذي تلك السياسات من الباحثين والمعلمين والمدربين اللغويين، الذين سيخرجون من خلال نتائج هذه الدراسة بتقرير علمي معتمد يمكّنهم من اتخاذ قرارات أفضل.

٢- اللغة والتقنية: علاقة قديمة متجددة

لم تكن العلاقة بين اللغة والتقنية وليدة اللحظة، ولا حتى نتيجة الانفجار الهائل في المعلوماتية مطلع هذا القرن الميلادي، ولكنها كانت قديمة قِدَمَ التقنية الحديثة ذاتها (أي منذ بداية الثورة الصناعية الثالثة قبل خمسين عاماً تقريباً)، حيث استُخدمت أجهزة كالمذياع وأشرطة الكاسيت وأشرطة مسجلات الفيديو VCR في تعليم اللغات قبل الانتقال للعصر الرقمي. وكانت تلك التقنيات مفيدة في تعليم اللغة الثانية وقت سيادة النظرية السلوكية إذ مثلت الأشرطة وسماعات

٢- شكر وتقدير: أود أن أعرب عن شكري الجزيل للباحثة الكريمة أ. آلاء الشهري على مساعدتي في جمع وتحليل بيانات هذه الدراسة. جهودها الكبيرة واهتمامها بالتفاصيل وآراؤها كانت محل تقدير كبير من الباحث.

الرأس بالإضافة إلى المذياع والفيديو تقنيات رائعة لنشاطات لغوية غالبها المحاكاة والترديد والحفظ والمراجعة الصوتية للنطق، وأصبح ذلك من الوسائل الأساسية لطرق تدريسية أهمها الطريقة السمعية الشفوية.

ومع وصول الحاسوب، انتقلت حوسبة اللغة وتعليمها في الثمانينيات الميلادية إلى مستوى آخر أكبر انتشاراً وأعمق أثراً. نعم بقيت من عصر ما قبل الحاسوب كل التقنيات السابقة لكنها تراجعت مفسحة المجال لتقنيات أكثر تطوراً، لاشتمالها على إمكانات أكبر تتعلق بالقدرة على عرض الصور والفيديو وإضافة عنصر التفاعلية الجوهري، وتضمنها ما هو ألصق بطرق تعليمية أفضل كالطريقة التواصلية التي استفادت من برامج الحاسوب واللواقط الصوتية الموصولة بها والأقراص المدمجة والوسائط المتعددة التي تجاوزت مجرد المحاكاة إلى التفاعلية الحقيقية.

وقبل بداية الألفية الجديدة دخلت الشبكة العالمية إلى الجامعات والبيوت، وبدأ معها عصر مختلف حيث انتقلت المواد التعليمية للغات من الوسائط المتعددة والأشرطة والأقراص إلى المواقع الشبكية وأصبح تعلم اللغات أقل تكلفة وأسهل وصولا، وما لبث هذا الوضع أن تضاعف مع وصول النسخة الثانية من الشبكة العنكبوتية Web 2.0، وظهور الأجهزة الذكية، وتطور الهواتف المحمولة، وأدى كل ذلك إلى مزيد من تجسير العلاقة بين اللغة والتقنية، وهو ما تمخض عنه فوائد كبرى لم يكن تعليم اللغات الأجنبية سوى أحدها.

أستعرض فيما يأتي بشكل مختصر أطوار تعليم اللغة العربية منذ ظهور الهاتف المتنقل كتقنية جديدة، وانتشار مفهوم تعليم اللغة بالجوال.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

٢,١ تعليم اللغة بالهاتف الجوال:

إننا نعيش الآن ثورة الأجهزة الذكية التي أضافت خصائص رائعة إلى كل ميزات الجوال التقليدي، فتصاميم الجوالات الذكية أصبحت متأنقة بخصائص اللمس، وكاميراتها المدمجة أضحت أكثر دقة، وتطبيقاتها باتت أكثر تطورًا، هذا فضلا عن خدمات الشبكة اللاسلكية (Wi-Fi)، وشبكات الجيل الثالث والرابع (والخامس عمّا قريب) التي تجعل حاملها متصلا بالعالم دون توقف. إن الجوال الذكي يشتمل الآن على عدد من الأدوات التعليمية المتنقلة بسهولة بحيث تكون مع المتعلم في كل مكان وزمان. إذ أصبح المتعلم يحمل في جيبه الصغير آلة حاسبة ومترجما إلكترونيا وكاميرا رقمية وحاسوبا صغيرا ومؤقتا ومنبها وكتابا إلكترونيا وصحيفة أو صحفا إلكترونية وخرائط مختلفة ومذكرات وجدولا للمواعيد والمهام ومرآة وعدسة مكبرة...وعدداً كبيراً من الأدوات التي لم يكن دائماً يقدر على حملها في حقيبته.

لقد ظهر الهاتف الجوال بميزاته التي أَسَرَتِ الجميع، وأخذ يتطور سريعا، فيصغر في الحجم ويقل في الوزن ويعظم في الصفات ويزداد ذكاء في كل جيل، ولم يكن هاتفا للتواصل فقط، فبفضل أدوات التنظيم التي يمتلكها، والملحقات المعيارية كالكاميرا التي تمتاز بسهولة الاستخدام أصبح جهازا شخصيا لا غنى عنه. وبينما كانت الكاميرا في وقت مضى تحتاج إلى طباعة الصور الملتَقَطة أو إرسالها إلى الحاسوب قبل توزيعها على العائلة والأصدقاء، فإن الجوال ذاته يلتقط الصورة ويحفظها في «ألبوم» الصور بحيث يمكن مشاهدتها مباشرة على الشاشة أو تعديلها أو إرسالها في لحظات إلى الآخرين أو نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي أو إرسالها إلى الطابعة لطباعتها (Green and Haddon، 2009). ذلك المدى الواسع من الخصائص والإمكانات لم يكن متاحًا من قبل.

بـإزاء كل ذلـك، وصلـت هـذه الأجهـزة الذكيـة إلى أيـدي عمـوم النـاس بنسـب عاليـة جـدًا، حتـى أظهـرت بعـض الدراسـات الحديثـة التـي أجريـت عـلى طـلاب الجامعـات في النمسـا واليابـان وكوريـا وصـول الجـوالات إلى ١٠٠٪ مـن الطـلاب (Stockwell، 2013). وفي مسـتوى عالمـي يمكننـا وصـف مـا حـدث منـذ ٢٠٠٧ حتـى الآن بالتبـدل الإلكـتروني، ونعنـي بـه الانتقـال الكبـير مـن الاعتـماد عـلى تقنيـات محـددة إلى الاعتـماد عـلى غيرهـا بشـكل جماعـي وقاطـع. لقـد انتقـل العـالم مـن الاعتـماد عـلى الحواسـيب التقليديـة إلى الاعتـماد عـلى الهواتـف الذكيـة، حيـث يحمـل مـا يقـارب مـن نصـف سـكان الأرض هاتفـا ذكيـاً، وأصبـح قرابـة مليـاري شـخص في ٢٠١٥ يديـرون خدماتهـم عـبر تطبيقـات الهاتـف الجـوال، فيـما يُرشـح أن يقفـز هـذا الرقـم في عـام ٢٠٢٠ إلى ٢,٨ مليـار شـخص (statista.com، 2016).

وبسـبب هـذا التقـدم التقنـي الحـالي المؤكـد والمسـتقبلي المتوقـع، بالإضافـة إلى طـرح حلـول نظريـة وعمليـة في الميـدان التعليمـي، شـاهدنا مؤخـرا مـا يسـمى بـ«الجـوال التعليمـي» الـذي يقـترح تريفانوفـا Trivanova وآخـرون (٢٠٠٤، ص ١) تعريفـه بأنـه «أي جهـاز صغـير مسـتقل عـن أجهـزة أخـرى، بحيـث يمكـن حملـه واسـتخدامه في أي وقـت لأغـراض تعليميـة».

ومـن أهـم المفاهيـم الضمنيـة التـي يمكـن أن تدعـم اسـتخدام الجـوالات في التعليـم مفهـومُ الجيـل التقنـي أو «التقنيـون الأصليـون»، إذ يـرى برينسـكي Prensky (٢٠٠١) في أن هـذا الجيـل قـد نشـأ في بيئـة تحـف بهـا التقنيـة مـن كل جانـب، بحيـث أصبحـت جـزءاً طبيعيـاً مـن حياتهـم، ولذلـك فاسـتخدام تلـك التقنيـات للدراسـة يُعـدّ شـيئاً عاديـاً، أو ربـما متوقعـاً، حسـب تعبـير برينسـكي. بـل لقـد تضاعـف الوقـت الـذي يقضيـه المسـتخدمون عـلى الأجهـزة المتنقلـة في الولايـات المتحـدة مـن قرابـة ربـع سـاعة (٠,٣) يوميـاً في عـام ٢٠٠٨ إلى أكثـر مـن ثـلاث سـاعات (٣,٣) يوميـاً في ٢٠١٧ (Meeker، 2018).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

لقد تطور إذن مفهوم "CALL" تعلم اللغة بمساعدة الحاسوب ليصبح " MALL " تعلم اللغة بمساعدة الجوال "Mobile Assisted Language Learning"، واقترح كثير من المختصين في تعليم اللغات تعزيز التعليم من خلال استخدام الجوال لما ينتج عنه من توفير للوقت والجهد (Chinnery، 2006). وهذا ما أكده تراكسلر Traxler (٢٠٠٧ ص ٨) بقوله: "إن واحدة من أهم الفوائد التي نجنيها من الجوال التعليمي هي أنها تسمح للمتعلمين باستغلال أوقات قصيرة مقتطعة بين الأعمال من أجل التعلم"، بالإضافة لما فيها من تحدّ لعنصري الزمان والمكان، ولكسر الروتين التعليمي التقليدي، وتقليل الشرود الذهني الذي يرتبط عادة بالبيئة الرسمية لتعلم اللغة (Bax، 2003؛ علي، 2016). إذ يحدث التعلم هنا خارج وقت الفصل الدراسي في الغالب، مثل الوقت الذي يمضي في الذهاب إلى العمل/ الدراسة والعودة منهما أو عند انتظار الأصدقاء (Stockwell، 2008)، وهو ما يشتمل على انتقال من المفهوم التقليدي لتعليم اللغة بواسطة الحاسوب - الذي هو نشاط صفي بطبيعة الحال - إلى مفهوم تعلم اللغة الجوال/ المتنقل.

غير مستغرب إذن أن الاهتمام بتعليم اللغات وخاصة تعليمها لغة ثانية زاد مع زيادة الإمكانات، فقد استعرضت كل من كوكولسكا وفايبرج (Kukulska Hulme & Viberg 2018) عدداً كبيراً من دراسات تعلم اللغات التعاوني المتنقل التي نُشرت في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ بهدف تحسين فهم كيفية استخدام تقنيات الجوال لدعم التعلم التعاوني بين متعلمي اللغات الثانية والأجنبية. وتشير النتائج إلى أنه تم التركيز على مساهمات مثل الاستخدام المرن، والاستدامة، والتعقيب (التغذية الراجعة) في الوقت المناسب، والتخصيص، والمخالطة الاجتماعية، والتقييم الذاتي، والمشاركة النشطة، وتدريب الأقران، ومصادر التعلم الخارجية، والأصالة الثقافية.

ولاهتمام الدراسة بهذا الأمر فإن الباحث يلقي الضوء فيما يلي على تطبيقات الجوال لتعليم اللغات وخاصة تعليم العربية لغة ثانية.

٢,١,١ تطبيقات الجوال لتعليم اللغات الأجنبية

لعل من أهم ما يميز الهواتف الذكية هي التطبيقات (Apps) التي عرفها علي (٢٠١٦، ص ٧١) بأنها «برمجيات مصغرة يتمّ تحميلها من الإنترنت لها وظائف محددة ومحدودة، تعمل عبر الإنترنت أو بدونه، وهي مجانية غالبًا أو تباع تجاريًا بسعر زهيد». ومع اتفاق الباحث مع هذا التعريف عامة، فإن هذا كان يمكن أن يكون تعريفاً لها في ذلك الوقت لا في عام ٢٠١٦ حيث لم تعد قدرات هذه التطبيقات محدودة كما أن أسعار بعضها مرتفعة بحسب جمهورها وما تؤديه من غرض.

ويمكن إذن اقتراح تعريف أكثر دقة للتطبيقات بأنها "برمجيات حاسوبية مصغرة صممت خصيصاً للعمل على الأجهزة الجوالة (الهواتف الذكية واللوحيات)، ويعني ذلك اعتبارات تصميمية مثل قياس الشاشات ومحدودية المعالَجة والذاكرة وغيرها مقارنة بالحواسيب الشخصية".

وقد نشأت فكرة التطبيقات في الأساس لمساندة العمل على المساعدات الشخصية الرقمية PDAs مثل التقويم والمؤقت الزمني ودليل الأرقام، وكان ذلك في التسعينيات من القرن العشرين. واستمرت التطبيقات حتى أصبحت ظاهرة من ظواهر الهواتف الجوالة بعد انتشارها في ٢٠٠٨ وما بعدها.

وبسبب تعدد الشركات المصنعة للهواتف - أو لأنظمة تشغيل الهواتف الذكية على وجه الدقة - تعددت المنصات أو المتاجر التي تعرض التطبيقات لتنزيلها وتثبيتها ثم تشغيلها على الجوالات المتوافقة، ومنها منصة آبل App Store لنظام آي أو إس iOS، ومنصة جوجل Play Store لنظام أندرويد، ومنصة مايكروسوفت Microsoft Store، (وهي المنصات الأكثر شهرة حالياً) ومنصة بلاك بيري BlackBerry App World، ومنصة أمازون Amazon Appstore، ومنصة نوكيا

Nokia Store، ومنصة سامسونج Samsung Apps وغيرها. ومن الجدير بالذكر أن منصة جوجل لنظام أندرويد هي المنصة السائدة، تليها منصة آبل (Kétyi، 2015)، كما أن غالب هذه المنصات إما توقفت أو لم يكتب لها النجاح كما كتب للمنصات الثلاث الأولى.

ومع هذا النمو السريع انتشرت التطبيقات اللغوية التي تهتم بتنمية المهارات اللغوية، والتعلم التعاوني، وتراعي خصائص المتعلمين العمرية والثقافية، وتنمي كفايات الاتصال، مع توظيف إمكانات التسجيل الصوتي والاستماع والتسجيل المرئي والمشاهدة، وتطوير استقلالية المتعلم. ولأجل هذه السمات كلها فقد اهتمت الحكومات والمؤسسات التعليمية بإنشاء مشاريع تعليمية لغوية بغرض الاستفادة من هذا النمو الكبير للتطبيقات وانتشارها، واستعرض علي (٢٠١٦) مشروعات عالمية من هذا النوع، مثل: مشروع قصص يوزا، ومشروع لينغوبي Lingobee الأوروبي وغيرها. كما خلص باسباتي وجانجيامران (Pasupathi and Gangaiamaran 2017) إلى أن تطبيقات الجوالات تساعد على اكتساب مهارة الاستماع أكثر من بقية المهارات. وقسمت دراستُها التطبيقات بناء على أعمار مستخدميها إلى ثلاث فئات هي: صغار السن حتى الثانية عشرة، والثانية عشرة حتى السابعة عشرة، والثامنة عشرة فأعلى.

ويمكن تقسيم التطبيقات باعتبار علاقتها بتعليم وتعلم اللغة إلى قسمين: تطبيقات لغوية وتطبيقات أخرى، فالتطبيقات اللغوية هي المخصصة لتعليم اللغة أو اختبارها كتطبيقات تعليم الحروف أو الألعاب اللغوية، بينما تكون الأخرى مخصصة لأغراض غير لغوية في الأساس كالتواصل الاجتماعي مثلاً إلا أنه يمكن استخدامها في فصول اللغة الثانية دعماً لتعليمها أو اختبار كفاياتها.

فمن نماذج التطبيقات اللغوية تطبيق بوسُو busuu الذي يتضمن أكثر من ستين مليون مستخدم مسجل، ويعدّ واحداً من أشهر تطبيقات تعلم اللغات العالمية. ففي هذا العام ٢٠١٨ أجرى روسِل-أجيولار Rosell-Aguilar دراسة مسحية واسعة النطاق (n=4095)، إذ قام بجمع البيانات من خلال استبانة عبر الإنترنت تحتوي ثلاثين عنصرًا. وبينت النتائج أنماط الاستخدام لتطبيق busuu، ومزاياه التي يجدها المتعلمون مفيدة لتعلّم اللغة. وكان معظم المستخدمين من المبتدئين بدافع شخصي للتعلم، حيث أفادوا أن التطبيق قد ساعدهم على تحسين معرفتهم باللغة التي يتعلمونها، وكانت المفردات هي المجال الرئيسي للتحسن اللغوي. وتفيد نتائج الدراسة أيضاً أن ثلث المستجيبين للاستبانة يستخدمون تطبيق busuu كمصدر وحيد لتعلم اللغة، ومن هنا يستنتج روسِل-أجيولار أنه يمكننا اعتبار تطبيقات الجوال أداة موثوقة لتعلم اللغة.

وفي دراسة مشابهة أجرى أندرسون (Andersson, 2018) تقييماً لمدى فاعلية تطبيق تعليم اللغات الأجنبية الشهير دولنجو Duolingo كمصدر لمتعلمي الإنجليزية لغة ثانية في السويد. وقد اختار الباحث هذا التطبيق بالذات - كما يقول - لبحث إمكانات الأدوات التعليمية الحديثة في تعليم اللغات والتأكيد على التقييم قبل الاستخدام. وتوصّل الباحث إلى أنه يمكن استخدام دولنجو كأداة ثانوية وليس كمصدر أساسي لتعليم اللغة، وذلك لأن التطبيق لا يغطي الجوانب التواصلية للتعلم اللغوي، بل يركز على الكفايات المبنية على القواعد اللغوية (السابق). ومع شكنا في هذه النتيجة بسبب التركيز الأساسي في تطبيق دولنجو على المحادثة والتواصل مشافهةً وكتابة، فإننا نتفق تماماً مع ضرورة التقييم قبل استخدام التطبيقات لأغراض تعليم اللغات الأجنبية.

ومن نماذج النوع الثاني (التطبيقات الأخرى) تطبيق واتساب الشهير WhatsApp. فقد أجرى أندوجار(Andujar, 2016) الذي بحث فوائد التراسل

الفوري المحمول (MIM) في تعليم اللغة الثانية من خلال تحليل الدقة النحوية، والمعجمية، والتعقيد النحوي في كتابة المتعلمين اللغة الثانية. إذ أنشأ لهذا الغرض مجموعة خاصة، شارك فيها ثمانون طالبًا إسبانيًا من المستوى المتوسط المتقدم B1 في اللغة الإنجليزية متفاعلين يوميا لمدة ستة أشهر. وقد صُممتِ الدراسة بطريقة البحث شبه التجريبي بوجود مجموعة تجريبية ومجموعة ضابطة وفي كل منهما أربعون طالبًا بالإضافة إلى اختبارين: قبل التجربة وبعدها. وتشير النتائج إلى أن تطبيق واتساب يشكل أداة تعليمية قوية لتشجيع التفاعل باللغة الثانية بين المشاركين رغم كونه تطبيقاً مخصصا للتواصل في الأساس، ويعلق الباحث بأن إمكانات التطبيق الهائلة في تفعيل مشاركة الطلاب هي واحدة من أقل الوظائف التي يتم استغلالها في الهواتف المحمولة (Andujar، 2016).

ومن الجدير بالذكر هنا أنه كما لاستخدام الهاتف الجوال إيجابيات كثيرة في تعليم اللغات الثانية، فإنه لا يخلو من السلبيات، ومنها:

صغر شاشات الجوال مقارنة بشاشات الحواسيب: إذ ربما يرغب الطلاب في قراءة نصوص قصيرة على الجوالات، ولكن عندما يكون النص طويلاً فإن هناك بالتأكيد تفضيلاً واضحاً للقراءة عبر شاشات الحواسيب المكتبية (Huang & Lin، 2011).

التأهيل التقني: فثمة نسبة كبيرة من الشباب لا يملكون مستويات تؤهلهم للتعامل مع التقنية أو ليس لديهم تلك المهارات المتوقعة من مفهوم الجيل الرقمي، مما يعني ببساطة أنه لا يمكننا افتراض قدرة المتعلمين على استخدام الجوالات، بمجرد نشأتهم محاطين بها في بيئاتهم (Stockwell، 2013).

سلبيات في تعليم الكتابة: فقد وجدت نيناغ كيمب (Nenagh Kemp 2010) أن ثلاثة أرباع المتحدثين الأصليين استخدموا بانتظام ما اصطُلح على تسميته textism (الرسائلية) وهو تعديل اضطراري في كتابة نصوص الرسائل القصيرة

يتضمن العبث بقواعد الإملاء كتجاهل الفراغات بين الكلمات، وإهمال بعض الحروف من أجل التغلب على محدودية النص وصعوبات الكتابة على الجوال. لقد أصبح واضحاً حينها - كما تقول الدراسة - أن المتعلمين ربما يحاولون وضع قواعد خاصة بهم لكتابة الرسائل في اللغة الثانية أيضاً، مع معرفة أقل بأدبيات ثقافة تلك اللغة أحياناً. ومع ذلك فقد ثبت في دراسات أخرى منها دراسة للباحثة نفسها مع آخرين عكس الشائع والمتوقع، فإما أن الكتابة الفوضوية برسائل الجوالات ساعدت المتعلمين على معرفة القواعد وكتابة رسمية أفضل، أو لم يسجل أي تأثير سلبي، مما يعني أن هذه السلبية قد تحتاج إلى المراجعة والبحث الإضافي (انظر مثلاً Rosen، 2010؛ Verheijen، 2013؛ Grace وآخرين، 2013؛ Saberia، 2016).

المواءمة التقنية: ويقصد بها تحويل أو إنتاج وتصميم المواد والمهمات والأنشطة التعليمية لتتوافق مع الجوالات، وهو أمر صعب ومكلف قياساً باستخدام الحاسوب أو التعليم التقليدي غير التقني.

٢,١,٢ تطبيقات الجوال لتعليم العربية ل٢: نظرة أولية

لحسن الحظ انتقل الاهتمام بالتطبيقات إلى تعليم العربية لغة ثانية، فنادى بعض المتخصصين في الآونة الأخيرة بأهمية تعليم اللغة العربية بالهاتف الجوال ذاكرين أسبابا مقنعة، منها تعدد البحوث التي أكدت فاعلية استخدام الجوال في تعليم اللغة، وكذلك توافر الجوال في جميع مناطق العالم بأعداد كبيرة مع الإقبال الهائل عليه (علي، ٢٠١٦). ولعل من أحدث ما صدر حول تعليم اللغة العربية بالجوال كتاب أسامة زكي السيد (٢٠١٦) المعنون بـ"تعليم اللغة بالهاتف الجوال، نحو استثمار أمثل لتوظيف المدخل التقني الأحدث في سياق تعليم اللغة العربية"،

حيث تطرق المؤلف بشيء من التفصيل إلى التعلم الإلكتروني، والتعلم النقال، وتطبيقات الجوال، وعرض أهم المصطلحات المتعلقة بالهاتف الجوال ودلالاتها العلمية.

ويصف علي (٢٠١٥) في دراسة سابقة ربما تكون الوحيدة في هذا المجال - حتى الآن - أثر تطبيقات الجوال في تعليم العربية لغة ثانية، حيث سعت الدراسة إلى قياس أثر استخدام تطبيقات الهاتف الجوال في تنمية مهارات تلقّي اللغة وإنتاجها لدى متعلمي اللغة العربية الناطقين بغيرها بحي البطحاء بمدينة الرياض، وخلصت الدراسة التجريبية التي استخدمت برنامجاً مكوناً من ستة تطبيقات على منصة أندرويد، إلى وجود أثر إيجابي في تنمية المهارات اللغوية لدى المجموعة التجريبية.

إن تعليم اللغات في سوق التطبيقات عموماً يشغل نسبة لا بأس بها، ويهتم أكثرها بالقواميس وتعليم اللغات للرحلات والسفر حول العالم، بالإضافة إلى عدد قليل من التطبيقات تحترف تعليم اللغات الأجنبية. وعند البحث عن التطبيقات الخاصة بتعليم العربية لغة ثانية فإننا نجد عددا كبيراً منها متفاوتاً في جودة التصميم والشريحة المستهدفة ودرجة الاحترافية. بيد أنه يمكننا - من خلال نظرة سريعة - تقسيمُ محتوى تطبيقات الجوال لتعليم العربية لغة ثانية في سوق التطبيقات على المنصات الثلاث الرئيسة (جوجل، وأبل، ومايكروسوفت)، إلى هذه الأقسام الستة:

١ - معاجم الكلمات والمفردات الشائعة، مثل تطبيق Learn Arabic 6000 Words

٢- تعليم الهجاء والحروف: وهي كثيرة جداً في أسواق التطبيقات، مثل Arabic Alphabet

٣- تطبيقات موجهة للأطفال: وقد لا يفصل فيها بين تعليم العربية لغة أولى

أو ثانية، مثل Arabic Alphabets - letters

٤- تطبيقات موجهة لأغراض دينية: مثل Learn Quran-Arabic Learning

٥- تعليم المحادثة: ويتمتع بعضها بشهرة وانتشار، مثل Learn Arabic Speak Arabic

٦- تعليم مؤسسي شبه متكامل: مثل العربية التفاعلية Interactive Arabic.

ورغم كونها تحظى بشعبية جارفة (إذ يتعدى بعضها مليون تنزيل) فإن تطبيقات تعليم العربية لغة ثانية عموماً غيرُ احترافية، يغلب عليها التصميمات البدائية، وانعدام الجاذبية، والمحتوى الفقير، خاصة تلك المصمَّمَة من قِبل غير المتخصصين أو غير العرب ربما لأغراض دينية أو لأغراض تراثية في المهجر. ففي الدراسة التي أجراها أربعة متخصصين في اللغة والتقنية على أعلى خمسين تطبيقاً في قائمة نتائج البحث عن التطبيقات اللغوية، وكان ٣٨٪ (١٩ تطبيقاً) منها تُعلِّم العربية لغة ثانية، وُجد أن التطبيقات تميل إلى تعليم المفردات اللغوية معزولة السياق، وأنها (التطبيقات) لا تناسب مهارات أفراد المتعلمين إلا لماماً، بالإضافة إلى كونها نادراً ما تعطي تعقيبات تصحيحية لأخطاء المتعلمين، وينتهي الدارسون إلى أن تلك التطبيقات ذاتُ طبيعة سلوكية رغم الانتقال الكلي في تعليم اللغة الثانية إلى المقاربات التواصلية. أما تطبيقات الحلول الكاملة لتعلم اللغات – مثل بوسو busuu – فهي حتى الآن غير معروفة لدى أغلب الطلاب (Kétyi، 2015).

ومع ذلك، يوجد القليل جدا من التطبيقات ذات المحتوى الجيد بالمقارنة مع السابق إلا أنها ضعيفة جداً في التصميم والتطوير، وهي قليلة الجاذبية بشكل حاد لأسباب سنناقشها لاحقا. ولكون سوق التطبيقات اللغوي ممتلئاً بالغث والسمين فإن هذه الدراسة تزمع تمييز المحتوى الجيد والدقيق المبني على حاجة المتعلمين (علميا) بالإضافة إلى الشكل الاحترافي الجاذب.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

٣ تقييم تعليم العربية لغة ثانية بواسطة التقنية

يعد التقييم من العمليات المهمة التي تساعد في تطور مسيرة تعلم اللغات؛ وخاصة ذلك التقييم الذي يتبعه تقويم وتحسين، وتُطبَّق عملية التقييم على كل عناصر العملية التعليمية من معلم، ومتعلم، ومنهج تعليمي، وكذلك طريقة التعليم. يقول جيميسون Jamieson وزملاؤه (٢٠٠٥، ص ٩٣): «يتفق الباحثون والمعلمون على أن تقييم تعليم اللغة بمساعدة التقنية ينبغي أن ينتج خيارات تربوية وتعليمية حول الطريقة المثلى لاستخدام التقنية لهذا الغرض، ولكن الكيفية التي يمكن من خلالها عمل مثل ذلك التقييم غير واضحة».

وفي مجال التقنية وعلاقتها بتعليم اللغة العربية بشكل عام، وتعليمها لغة ثانية بشكل خاص، تركّز عدد من الدراسات في الاهتمام بوصف وتقويم بعض التقنيات في تعليم العربية لغة ثانية كالبرمجيات المساعدة، والمواقع على الشبكة العنكبوتية، والبرامج الحاسوبية التعليمية.

ففي دراسة وصفية تقويمية لأربعة برامج حاسوبية في تعليم العربية لغة ثانية، حاول ممدوح نور الدين (٢٠٠٧) بجانب إجراء التقييم للبرامج الأربعة، وضعَ قائمة لأهم المعايير التي يمكن على أساسها تقييم تلك البرمجيات. ويهمنا في هذه الدراسةِ الممتازةِ المنهجيةَ البحثيةَ التي سار عليها الباحث، حيث استخلص مجموعة من المعايير لتقويم البرمجيات الحاسوبية لتعليم اللغات الثانية، وكان استخلاصها معتمدا على ما توصّل له الباحثون من ضرورة توفر ثلاثة جوانب في المعايير بشكل عام هي: المحتوى العلمي، والمواصفات التعليمية، والمواصفات الفنية. واعتمد أخيراً على قائمة معايير أساسية نشرت عام ١٩٨٧ من قبل بِتر وwighton Bitter & wighton، بالإضافة إلى معايير ثانوية في أدبياتِ أخرى. وينتهي الباحث بتطبيق المعايير التي بلغت ثلاثة وعشرين معيارا على أربعة من البرامج

الحاسوبية، ثم يعرض النتائج والتوصيات التي من أهمها: ضرورة إجراء بحوث علمية وأكاديمية في هذا المجال المهم بسبب ندرة الأبحاث وشحها، واقتراحه على المسؤولين عن برامج تأهيل المعلمين التوسعَ في مجال تقنية التعليم. وتُعدُّ هذه الدراسة رائدة لاهتمامها في المعايير بتفاصيل قد تُهمَل أحيانا مثل: التغذية الراجعة (التعقيب) التي يقدمها البرنامج للمتعلم، ودرجة الانغماس الذي يقدمه، وتميزت بتنوع المعايير بين علمية وتعليمية وفنية، مع حفاظها على عدد مقبول من المعايير.

وفي دراسة لأيمن عيد (٢٠٠٨) حول تقويم برمجيات تعليم اللغة العربية لغة ثانية، أعدّ الباحث قائمة «معايير الجودة» بعد النظر في الأدبيات السابقة ثم عرضها على عدد من المحكّمين لإبداء رأيهم، وقد اشتملت على ١٨ مجالا، و١٣٠ مفردة، وفي النهاية وضع الباحث تصوراً لبرمجيات تعليم العربية لغة ثانية، واقترح مجموعة من الموضوعات التي تحتاج إلى بحث، مثل دراسة مقارنة بين برمجيات تعليم العربية لغة ثانية من جهة، وبرمجيات تعليم إحدى اللغات كالإنجليزية أو الفرنسية لغة ثانية من جهة أخرى. وتُعدّ دراسة عيد من أكثر الدراسات تفصيلا وتقسيما للمعايير، حيث أكسب هذا الأمر الدراسة دقةً عالية، فتنوعت مجالاتها ما بين الإسلامية، والتربوية، والتفاعل، وسهولة الاستخدام، والتعليمات، وتشغيل البرمجية وغيرها. بيد أن العدد الكلي للمفردات والمعايير كبير، وهو مما يؤخذ على الدراسة.

وقريبا من هذه الطريقة أجرى هداية والسحيباني (٢٠١١) دراسة على مواقع تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها على الشبكة العالمية. وإذ اهتمت الدراسة بتحديد معايير لتقويم تلك المواقع، فقد صمم الباحثان استبانة خاصة تحوي عدداً من المعايير بناء على مراجعة البحوث والدراسات السابقة العربية والأجنبية المتصلة بموضوع البحث، ثم استطلعا آراء المتخصصين في عدة مجالات مثل تصميم مواقع

على الشبكة، والحوسبة وتصميم البرمجيات، والمناهج وطرق التدريس، وتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، وذلك قبل اعتماد تلك الاستبانة التي تحوي أربعة وخمسين معيارا موزعةً على تسعة مجالات وهو عدد معقول، كما أن تعدد المجالات والمصادر أكسب الاستبانة قوة ومصداقية.

وفي دراسة أحدث وضع الجهني (٢٠١٥) أحد عشر معيارا يندرج منها ثلاثة وستون مؤشرا لاستخدام البرمجيات التعليمية في تعليم العربية لغة ثانية، ومعرفة مدى توافر هذه المعايير في البرمجيات التعليمية، ثم وضع تصورا مقترحا لتصميم البرمجيات التعليمية على ضوء معايير استخدام التقنية في التدريس. ورغم كون هذه الدراسة مختصة بالبرمجيات الحاسوبية لا التطبيقات الجوالة، فإننا نجد أن معايير التقييم المختصة بالتقنية تتشابه ويكمل بعضها بعضا.

ولم تكن دراسة بنت ناوي، وبن شهرير (٢٠١٥) بعيدة عن ذلك، إذ أجرياها حول تقويم برنامج تفاعلي في تعليم التعبيرات الاصطلاحية في اللغة العربية لدى الدارسين الناطقين بغيرها باستخدام برامج الوسائط المتعدّدة، ورغم كونها حديثة جداً فإنها تبحث في تقنية شاعت مطلع التسعينيات وقد تجاوزها الزمن في أغلب المناطق التي دخلت عصر الشبكة العالمية.

أما كتاب علي (٢٠١٦) سابق الذكر، فقد استعرض فيه مجموعة من المعايير العامة لتطبيقات الهاتف الجوال وهي: معايير المجلس الثقافي البريطاني لتطبيقات الهاتف الجوال (اثنا عشر معيارا) تتمثل في: التقنية، والتسجيل، والأمن وسرية المعلومات الشخصية، والمجانية والقدرة الشرائية، والتحفيزية، والأصالة، وذاتية المتعلم وشخصيته، والتعلمية، والفترة الزمنية، والتغذية الراجعة، والتعاون والتشارك، واستقلالية المتعلم. كما تطرق لأبرز معايير شركة آبل لقبول التطبيقات في متجرها، التي من أهمها الاستخدام التعاوني، والتفاعل بين التطبيق

والمتعلم. ومن المعايير التي ذكرها علي أيضاً معايير مجموعة أطلس المتمثلة في: جودة المحتوى، والقدرة على التفاعل، والتكيف، والتحفيز والدافعية، والتنسيق، وسهولة الاستخدام، وإمكانية الوصول، ووضوح الرؤية، والتوافق والمقبولية. وعرض في خطوة رائدة عقد مقارنة سريعة لبعض تطبيقات العربية وذلك بذكر الفئة المستهدفة، والمستوى اللغوي، ومميزات وعيوب كل تطبيق وتوضيح أهدافه التواصلية، والمهارات اللغوية التي ينميها، ورغم أن هذه المقارنة قد كشفت لنا شيئاً من خصائص التطبيقات والملحوظات عليها، إلا أنها لم تكن منهجية بالمعنى العلمي فلم تعتمد نموذجاً معينا في الوصف، ولم تتضمن محددات واضحة للتطبيقات المختارة.

أخيرا أعدّ الصرامي (٢٠١٧) مجموعة معايير لتقييم مواقع تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها على الشبكة العالمية، واهتم بتعليم المهارات اللغوية بشكل خاص، وقد نتج عن ذلك إعداد قائمة من واحد وستين معيارا، كان من أهمها المعايير الخاصة بمهارات الاستماع، والكلام، والقراءة، والكتابة، ومعايير عامة مثل الفصاحة، والتدرج، والتشويق، والخط وغيرها. وكما هو واضح، امتازت المعايير بأنها تعمقت في الجانب اللغوي الخاص بالمهارات، وهي إضافة جديدة لم يُبحث فيها من قبل، ولكنها بعدت قليلا عن الجوانب الفنية التقنية.

كانت هذه أغلب الدراسات المتوافرة والأدبيات التي اهتمت بتقييم تعليم العربية لغة ثانية بواسطة التقنية، وأول ما يلفت النظر هنا هو ندرتها الفائقة وشحها الشديد، إذ رغم مضي السنوات واهتمامِ الكثير من الباحثين بهذا المجال ودعوتهم إلى إجراء المزيد من الدِّراسات التقييمية النوعية كما فعل نور الدين (٢٠٠٧) مثلا قبل ما يزيد عن عشر سنوات، فإن الأمر يكاد يكون كما كان. وعلى كل حال، فإن أكثر الدراسات المنشورة - على قلتها - قد تركّز -كما رأى الباحث - في جوانب الحاسوب وبرمجياته والمواقع على الشبكة العالمية، ولم يجد

الباحث دراسة واحدة - حسب الجهد والاطلاع تناولت تقييم تطبيقات الجوال لتعليم العربية لغة ثانية/ أجنبية بصفة منهجية.

بالإضافة إلى ذلك فقد رأى الباحث أن أكثر المقاربات كانت عبر استخلاص قوائم سابقة كمقاربة نور الدين (٢٠٠٧)، أو إعداد قائمة خاصة وعرضها على المختصين كما عند عيد (٢٠٠٨)، وهداية والسحيباني (٢٠١١)، والصرامي (٢٠١٧). ومن خلال استقراء تلك المعايير فإنه يُلاحظ تكرار هذه المفردات لمعاييرَ أساسيةٍ؛ لتقييم تعليم العربية لغة ثانية باستخدام التقنية:

مفردات خاصة بالأهداف، مثل:

شمول الأهداف للجوانب المختلفة (المعرفية، الوجدانية، المهارية).

وضوح الأهداف بالنسبة للمتعلم.

مدى تحقق الأهداف.

مفردات خاصة باللغة المستخدمة، مثل:

مدى فصاحة اللغة.

مناسبة اللغة لمستوى المتعلمين.

مفردات خاصة بالتفاعل بين المستخدم والتقنية المستخدمة، مثل:

مدى تنوع أساليب التعقيب.

ترك مساحة للمتعلم لإبداء الرأي.

تعزيز التعاون بين المعلم والمتعلم.

مفردات خاصة بالمهارات اللغوية، مثل:

التكامل بين مهارات اللغة (استماع، كلام، قراءة، كتابة).

مفردات خاصة بعرض المحتوى، مثل:

دقة المحتوى وسلامته.

مدى تنوع مصادر النصوص.

مناسبة المحتوى لمستوى المتعلمين.

تحقيق المحتوى للأهداف المذكورة.

مفردات خاصة بالأنشطة، والتدريبات، والوسائل، مثل:

توفر أنشطة إثرائية للمتعلم.

تنوع الأنشطة بما يلبي ذكاءات المتعلم.

توافر بعض الوسائل السمعية والبصرية.

مفردات خاصة بالتدرج، مثل:

عرض المحتوى العلمي بطريقة مرتبة ومنطقية.

التدرج في عرض المهارات.

مفردات خاصة بسهولة الاستخدام مثل:

وجود إرشادات واضحة للمتعلم.

سهولة الدخول والخروج من التقنية (موقع، برمجية، برنامج)

إمكانية التحكم في سرعة وخطوات العرض.

٤- منهجية الدراسة

يعرف بعضهم التقييم بأنه الفحص المنتظم لجودة الشيء أو قيمته، غير أن هذا التعريف لا يجاوز أبسط أشكال التقييم، لوجود أمثلة وممارسات تقييمية أكثر تعقيداً من الفحص المجرد للجودة أو القيمة. ثمة التقييم اللغوي مثلاً المبني على معرفة الكفاية اللغوية ولا يمكن وصف ذلك بالجودة. وهناك التقييم المعلوماتي والتقييم التقني وتقييم الاحتياج وتقييم الأخطار التي تهتمّ بالصحة والفاعلية والحاجة والتهديدات تباعاً، لا بالجودة ولا بالقيمة. بينما يعرفه تروشيم Trochim

(Introduction to Evaluation, 2006) بأنه "الحصول المنظم على المعلومات وفحصها بغية تقديم تعقيب مفيد حول شيء ما". ورغم كون هذا التعريف أفضل من سابقه كثيراً إلا أنه يفتقد إلى ذكر أحد أهم أساسيات التقييم وهي المعايير المحددة سلفاً والتي يبنى على أساسها التقييم للخروج بنتيجة مفيدة.

ومن هنا يمكن أن يُقال: إن التقييم عملية وصفية تضم عدداً من الأدوات والمنهجيات الباحثة في الحكم على الأشياء أو النشاطات بناء على معايير وأساسيات محددة سلفاً. ولذلك فإن التقييم يصف عادة ما هو كائن قبل أن يشرح ما ينبغي أن يكون ويفسر الفرق بين الممارستين من خلال تلك المعايير التي يفترض أن تقود إلى نتائج محددة.

٤,١ تصميم المنهجية التقييمية

يتّبع تصميم هذه الدراسة منهجاً خليطاً من الممارسات البحثية الكيفية والكمية معاً، إذ تنتهج التحليل المقارِنَ بين المعايير السائدة والمعتمدة وبين الممارسات التعليمية اللغوية، في أسلوب بحثي يسمى دراسة الحالة، حيث تُحدد البيئة التي يُجرى فيها التقييم العلمي، وتحدد الشريحة المستهدفة حسب معايير علمية، ثم يُجرى الاختبار التقييمي، ومن جهة أخرى فهذا التحليل يستخدم أدوات إحصائية لوصف الممارسات الحالية في نمط رقمي؛ ليكوّن نتائج التقييم العلمي لتلك التطبيقات التي تقع في دائرة الاهتمام. هذا التصميم البحثي يقع ضمن المقاربات التفسيرية ويتقاطع مباشرة مع طرق البحث التقليدية في العلوم الاجتماعية (Stern، 2005).

لقد بيّن الباحث فيما مضى أهمية التعليم اللغوي بالجوال، وأشار إلى دخول تعليم العربية لغة ثانية هذا المجال مؤخراً (انظر المبحث ٢, ١, ٢)، وبناء على ذلك، فإن هذه الدراسة تهدف إلى إجراء علمي لتقييم التطبيقات التي تهتمّ بتعليم العربية لغة ثانية حسب المحددات التي اعتمدتْ عليها الدراسة والتي يذكرها الباحث أدناه. وتنبني الدراسة على سؤال مركزي هو: ما مدى ملاءمة تطبيقات تعليم العربية لغة ثانية بالهاتف الجوال للمعايير والممارسات المثلى في هذا المجال التقني واللغوي؟

وقبل الإجابة عن السؤال - السابق - يجب تحديد التطبيقات (عينة الدراسة) التي سيجري عليها التقييم، بالإضافة إلى تحديد المعايير التي على أساسها يمكن اعتبار هذا البحث علمياً ومنهجياً.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

٤,٢ معايير اختيار التطبيقات الخاضعة للتقييم

بناء على استعراض تطبيقات تعليم العربية لغة ثانية في أسواق تطبيقات الجوال الرئيسة (انظر المبحث ٢, ١, ٢)، فقد ارتأى الباحث أن تكون العينة التي تدخل في عملية التقييم مشتملة على أفضل ما في تلك الأسواق من تطبيقات تقدم خدمة تعليم العربية لغة ثانية. ومن هنا فإن الدراسة لا تهتمّ إلا بتطبيقات تشملها محدِّدات واضحة تشكل هوية عينة الدراسة وصفاتها، وتلك المحددات والشروط هي:

١. أن يكون التطبيق خاصاً بتعليم العربية لغة ثانية، أو يقدم تعليم العربية لغة ثانية بصفة منفصلة عن باقي اللغات التي يقدمها، إن وجدت.

٢. أن يعلم اللغة العربية الفصيحة لا العامية.

٣. أن يقدم تعليماً متكاملاً لا مجتزأ: بمعنى أن يكون التطبيق مشتملاً على مستويات (ولو مستوى واحداً) وليست عناصر متفرقة كتعليم الخط أو أشكال الحروف أو أصواتها أو القواعد أو المفردات كمهارات وعناصر منفردة دون نظام تنتظم فيه.

٤. أن يكون التطبيق موجهاً لتعليم الكبار لا الصغار.

٥. أن يكون تعليم العربية لغة ثانية لأغراض عامة أو أساسية لا لأغراض خاصة كالسفر ونحوه.

وبناء على هذه المحددات فإن تطبيقات تعليم المحادثة، وتطبيقات المعاجم والمفردات الشائعة، وتطبيقات تعليم الهجاء والحروف، والتطبيقات الموجهة للأطفال أو تلك الموجهة لأغراض دينية، بالإضافة إلى التطبيقات التي تعلم

اللهجات لا اللغة الفصيحة، كلها خارج نطاق الاهتمام لهذه الدراسة. ويتبقى إذن - بعد فحص أسواق التطبيقات الرئيسة - هذه التطبيقات التي تقدم تعليما مؤسسياً أو شبه مؤسسي وهي:

١. Learn Arabic Essentials (تعلم أساسيات العربية) من إنتاج شركة Renkara Media Group المتخصصة في المجال، وتقدم تعليم ١٤ لغة منها العربية على منصة آبل. أُصدر التطبيق عام ٢٠١٠، وحُدّث أخيرًا في ٢٠١٧.

٢. العربية التفاعلية Interactive Arabic من إنتاج معهد اللغويات العربية بجامعة الملك سعود في الرياض أُصدر التطبيق عام ٢٠١٠، وكان آخر تحديث له في عام ٢٠١٣.

٣. busuu من إنتاج شركة بوسو المهتمة بتعليم اللغات، وتقدم تعليم العربية إلى جانب إحدى عشرة لغة مختلفة على المنصتين آندرويد وآبل، أُصدر عام ٢٠١١، وحُدّث في ٢٠١٨.

٤. Learn 50 Languages (تعلم ٥٠ لغة) من إنتاج شركة LANGUAGES LLC50 المتخصصة في مجال تعليم اللغات الأجنبية، وطورت التطبيق على المنصتين لتتيح للمستخدم تعلم خمسين لغة من بينها اللغة العربية. أُصدر عام ٢٠١١، وحُدّث أخيرًا في ٢٠١٨.

٥. Rosetta Stone من إنتاج شركة روزيتا ستون الرائدة في هذا المجال والحائزة على عدد من الجوائز، وتقدم تعليم ٢٤ لغة أجنبية من ضمنها العربية على المنصتين، وقد أُصدر التطبيق عام ٢٠١٣، وحُدّث أخيرًا في ٢٠١٨.

٦. Learn Arabic - salaam (تعلم العربية – سلام) من إنتاج شركة Pangaea Learning بالتعاون مع موقع Polly Lingual المتخصص في تعليم اللغات، ويقدم التطبيق بنسخه المتعددة على منصة آبل تعليما لاثنتي عشرة لغة بجانب العربية. أُصدر عام ٢٠١٣، وقد حُدّث أخيرًا في ٢٠١٨.

٧. Learn Languages with Memrise (تعلم العربية مع ميمريز) من إنتاج شركة Memrise الفائزة بجائزة أفضل تطبيق لعام ٢٠١٧، وتقدم تعليم لغات متعددة منها اللغة العربية على المنصتين. أُصدر التطبيق عام ٢٠١٣، وحُدّث أخيرًا في ٢٠١٨.

٨. Learn Arabic for Beginners (تعلم العربية للمبتدئين) من إنتاج شركة Zeemish Labs المتخصصة في تطوير تطبيقات تعليم اللغات على منصة أندرويد، وهي تمتلك أكثر من أربعة وثلاثين تطبيقا لتعليم اللغات المختلفة، ويُعد تطبيق تعليم العربية الحاصل على تقييم مرتفع من أهم تطبيقاتها بجانب تعليم الإسبانية. أُصدر عام ٢٠١٤، وحُدّث أخيرًا في ٢٠١٨.

٩. Learn Arabic with kumu (تعلم العربية مع كومو) من إنتاج شركة Bernhard Summer المهتمة بتطوير تطبيقات تعليم اللغات على منصة آبل، وتقدم تعليم اللغة الإنجليزية، والألمانية والعربية. أُصدر التطبيق عام ٢٠١٥، وحُدّث أخيرًا في عام ٢٠١٦.

١٠. Beelinguapp تطبيق قراءة النصوص باللغة المراد تعلمها، من إنتاج شركة Beelinguapp Language يدعم اللغة العربية ضمن لغات أخرى. متوفر في أندرويد وآبل. مقيم على أندرويد٨, ٤، وعلى آبل ٦, ٤. أُصدر عام ٢٠١٦، وحُدّث أخيرًا في ٢٠١٨.

١١. Drops (نُقَط) من إنتاج language drops يساعد على تعليم إحدى وثلاثين لغة مختلفة بصفة منفصلة من ضمنها تعليم العربية، ويقدم ذلك بصورة بصرية إبداعية من خلال ربط المعنى بالصور والحركة المستمرة في التدريب لمدد قصيرة. تركيزه الأكبر على المفردات وطريقة نطقها ومعانيها، ويهتمّ كثيراً بالجانب الترفيهي في التعلم، متوافر في متجري آندرويد وآبل، ومقيّم على أندرويد ٨, ٤ وعلى آبل ٧, ٤. أُصدر عام ٢٠١٧، وحدث أخيراً في ديسمبر ٢٠١٨.

١٢. Learn Arabic Language Offline (تعلم اللغة العربية دون اتصال) من إنتاج شركة Kids Tube المهتمة بتطوير تطبيقات تعليم اللغات، وتطبيقات الأطفال على المنصتين، وتقدم تعليم عدد من اللغات بجانب العربية للكبار والصغار. التطبيق موجه للكبار وأُصدر عام ٢٠١٧، وحُدث أخيرًا في عام ٢٠١٨.

٤,٣ منهجية التقييم

ثمة تصور مختلف ومتعدد الأبعاد لمنهجيات التقييم التي يمكن تطبيقها على تقنيات تعليم اللغات بأنواعها، بحسب الأهداف والوسائل. بيد أنه يمكن لنا تمييز ثلاثة أنواع هي: تقييم المتخصصين، والتقييم المخصص، والتقييم النموذجي وهو أحدث تلك المنهجيات. وفيما يلي تفصيل هذه الأنواع.

أولًا: تقييم المتخصصين: تقوم هذه المنهجية على الاستعانة بمتخصصي تعليم العربية لغة ثانية باستخدام التقنية، إذ يعاني بعض من يرغب في إجراء التقييم من المؤسسات أو الأشخاص من شح المعرفة بالجوانب العلمية في كيفية التقييم،

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

أو ضعف المعرفة بجوانب جوهرية في عالم التقنية. ولكي تتكلل عملية التقييم بالنجاح المنشود فإن المؤسسة أو طالب التقييم يتوجه عادة إلى ذوي الخبرة والمعرفة والإمكانات اللازمة لإجراء التقييم، وغالباً يكون ذلك من خلال إعداد قائمة محددة بمعايير مختلفة بحسب الحاجة، والعهد بها إلى المتخصصين، بحيث يعطون آراءهم وتعقيباتهم حول القائمة، وتشمل في الغالب جوانب مختلفة كالأهداف التعليمية، والنظرية اللغوية، والمحتوى التعليمي، والطريقة التعليمية المستخدمة، والمنهج التعليمي...وغيرها. وبذلك، يمكن ملاحظة أن أغلب الدراسات التي استُعرِضَت قد اعتمدت على هذه المنهجية من خلال إعداد قائمة خاصة وعرضها على المتخصصين، والخروج بقائمة من المعايير المحكّمة على مستوى محدود بحدود تلك الدراسات.

ثانيًا: التقييم المخصص: ويعتمد هذا التقييم على تحديد جانب بعينه داخل التقنية المقيَّمة مثل: تقييم اللغة المستخدمة (التقييم اللغوي)، أو تقييم الطريقة التعليمية (التقييم التعليمي)، أو تقييم التقنية المستخدمة (التقييم التقني)، أو تقييم الاعتمادية وغيرها من الجوانب التي تهمّ المقِّيم. ويمكن مُلاحظة أن دراسة الصرامي (٢٠١٧) قد اعتمدت على هذا المنهج وتحديدًا التقييم اللغوي؛ لأن معاييره ركزت على جانب المهارات اللغوية.

ثالثًا: التقييم النموذجي: يعتمد هذا النوع على اختيار نموذج شهير ومعتمد لتقييم التقنية، لاستخلاص نتيجة نهائية وشاملة ومؤكدة. ويشمل التقييم النموذجي جميع جوانب التقنية والتعليم اللغوي غالباً دون الاقتصار على جانب معين. وباستعراض الدراسات السابقة في المبحث الثالث فإننا لم نجد سوى دراسة نور الدين (٢٠٠٧) السابقة، التي بناها على المنهجية النموذجية، إذ استخلص فيها معاييره من نموذج سابق. غير أن النموذج الذي اعتمده نور الدين كان قديما، واستُحْدِثت من بعده نماذج تهتمُّ بالجودة وتمتاز بالدقة العالية والتفصيل في جميع الجوانب كما تقدم هنا.

ولا يمكن بالطبع حصر النماذج التي استخدمت لهذا الغرض، وكان منها مشاريع ضخمة على مستوى دولي (Komáromi and Zárda، 2005)، فهي كثيرة جداً ومتنوعة التخصصات والأهداف وإن كان معظمها يصب في اتجاه واحد هو ضمان جودة التعليم الافتراضي بشكل عام.

ولكون الغرض في هذه الدراسة حديث النشأة نسبياً، قياساً بالتقنيات اللغوية والتعليمية وطرق تقييمها، فإن الباحث قد اعتمد هنا منهجيةً مؤلفةً من ثلاثة نماذج هي:

١- نموذج تقييم التعليم الإلكتروني Rubric for E-Learning Tool Evaluation من إعداد أنستي وواتسون(Anstey and Watson 2018) لحداثته، وشموليته، ونشوئه من حاجة لدى أساتذة جامعة ويسترن بكندا، التي اعتمدته في مناهجها التعليمية، بإزاء كونه قابلاً للتخصيص. ويتكون النموذج من ثماني فئات (eLearning Toolkit, 2018)، تضم كل فئة منها مجموعة من العناصر، ويقابلها ثلاثة معايير للحكم، هي: يعمل بكفاءة، ملحوظات صغيرة، مشكلات كبيرة، بالإضافة إلى خيار (لا ينطبق) في حال كون المعيار لا يصف شيئاً مناسباً.

٢- نموذج ريجينا-هيل Regina Heil وآخرين (٢٠١٦)، الذي استخدموه في مراجعة عدد من تطبيقات تعلم اللغات، بحيث يشكل إضافة مهمة فيما يخص تعليم اللغة الثانية تحديداً لنموذج أنستي وواطسون أعلاه. ويضم النموذج ثماني فئات شملت أربعة وعشرين سؤالاً تحتها مائة وتسعة وأربعون عنصراً فرعياً.

٣- نموذج تشين(Chen, 2016) الذي أعده في دراسته حول تقييم تطبيقات تعليم اللغة الثانية، ويشكل بمجموع عناصره السبعة (وهي جودة المحتوى، والترابط التعليمي لمهارات اللغة، والتعقيب والتصحيح الذاتي، والدافعية، وسهولة الاستخدام، والتخصيص، والمشاركة) تحديثاً جيداً للنموذج السابق.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

٤,٤ تحليل البيانات

بعد جمع البيانات من التطبيقات حسب المحدِّدات المذكورة في المنهجية (راجع المبحث ٢ , ٤)، كوّن الباحث فريقاً من متخصصَين في اللغة والتقنية، بحيث تُختبر المعايير في التحليل وفق النموذج المقترح مرات متعددة، وفي كل مرة يُحدَّث النموذج ويُحسّن حتى الوصول إلى نسخة نهائية مرضية ومعتمدة. وإذن، فالنموذج النهائي المعتمد أداةً للتحليل في هذه الدراسة مبني على النماذج الثلاثة المذكورة أعلاه، مضافاً إليها ما يهمّ هذه الدراسة بشكل أساسي لتتمّ عملية التقييم بصورتها المثلى، ويتألف النموذج من ست فئات وثلاثين معياراً كما هو مبين في الجدول ١

جدول ١ نموذج التقييم المعتمد في الدراسة

فئة التقييم	المعيار	المؤشر		
		2	1	0
الخصائص الوظيفية للتطبيق	واجهة الاستخدام	تقدم تجربة بديهية جيدة للمستخدم	متوسطة	غير جيدة ولا بديهية
	الحفظ وتقارير الاستخدام	يمكن الحفظ وإصدار التقارير	يمكن الحفظ أو إصدار التقارير	لا يوجد
	التعليمات والدعم الفني	إرشادات ودعم فني متكامل	دعم فني محدود	لا يوجد
	الوسائط الفائقة	الفيديو والصورة والصوت والنص	٣ وسائط من ٤	أقل من ذلك

فئة التقييم	المعيار	المؤشر		
		2	1	0
الخصائص الفنية للتطبيق	منصات الاستخدام	منصتان فأكثر	منصة واحدة	غير موجود بالمتاجر
	مخصص للأجهزة المتنقلة	الجوالات واللوحيات	الجوالات أو اللوحيات	غير مخصص
	نوع الإدخال	اللمس والكتابة والتحدث	٢ من ٣	اللمس فقط
	متطلبات تقنية إضافية	لا شيء	تطبيقات أو ملفات أخرى	أجهزة أخرى
	آخر تحديث	خلال هذا العام	خلال العام الماضي	قبل ذلك
	العمل بلا اتصال	ممكن	ممكن جزئياً	غير ممكن
	مشاركة التقدم والتطبيق	مشاركة مفصلة على مستوى النظام	مشاركة محدودة	لا يوجد مشاركة
التكلفة	تكلفة الاستخدام امتلاك/ اشتراك سنوي	من ٠ إلى ٥ دولار	مجاني جزئياً أو إعلانات	أكثر من ٥ دولار
إضافات مميزة للتطبيق	حجم التحميل من المتجر أو نتائج البحث	أكثر من ١٠٠ ألف أعلى ٥ نتائج	أكثر من ٥٠ ألف أعلى ١٠ نتائج	أقل من ذلك ليست من ال١٠ الأولى
	تقييم المستخدمين	٤,٥	٤	أقل من ذلك
	وسائل التواصل	ثلاث وسائل فأكثر	وسيلتان	وسيلة أو لا يوجد

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

فئة التقييم	المعيار	المؤشر		
		2	1	0
تعليم اللغة الثانية	أدوات المعلم	تحكم وأدوات متعددة	تحكم وأدوات محدودة	لا يوجد
	دعم الفصل اللغوي	دعم كامل	دعم محدود	لا يوجد
	الاختبارات اللغوية	المهارات اللغوية والتداولية وصحة النطق	المهارات اللغوية	المفردات فقط أو لا يوجد
	التواصل المباشر مع متحدثين أصليين	تواصل فعلي ومباشر	تواصل جزئي	لا يوجد
	المواءمة للمنهج والمواد التعليمية	مناسبة المواد التعليمية للميزات التقنية وميزات التجوال (مواءمة تامة)	مواءمة جزئية	لا يوجد
	الفروق الفردية وتخصيص التعليم	يراعي حاجات المتعلمين ولغاتهم الأصلية	يراعي بعضها	لا يراعيها
	طريقة التعلم	التواصلية الحديثة أو المهات اللغوية	القواعد والترجمة أو السمعية الشفوية	غير معروف

فئة التقييم	المعيار	المؤشر		
		2	1	0
تعليم اللغة الثانية	مستويات التعلم	نظام عالمي (الإطار الأوروبي مثلا)	نظام خاص	لا يوجد
	التوافقية	المستوى متوافق مع أهداف التعلم	متوافق نسبياً	غير متوافق
	المهارات اللغوية	جميع المهارات	بعض المهارات	مهارة واحدة
	العناصر اللغوية	المفردات والأصوات والقواعد والحروف	٣ عناصر من ٤	أقل من ذلك
	يُدخل المتعلم كتابةً	الحروف والكلمات والجمل	الحروف والكلمات	الحروف أو لا شيء
	تحليل التعلم ومتابعة التقدم	متابعة كاملة	متابعة ناقصة	لا يوجد
	التعقيب والتصحيح	تعقيب تام	متوسط	ناقص أو معدوم
	تحفيز التعلم	تحفيز جيد	متوسط	لا يوجد

بعد ذلك، عمل أفراد الفريق بشكل منفرد لتحليل التطبيقات وتقييمها حسب نموذج التقييم في نسخته المعتمدة. ثم قارنوا النتائج بحيث تكَوَّنت لدينا مجموعتان:

أ- مجموعة تطبيقات تتشابه نتائجها في التحليل المنفرد لدى أفراد الفريق، بحيث لا تزيد درجة الاختلاف عن ٣ درجات (أي ما يساوي ٥٪) في المجموع العام: وحينها يؤخذ متوسط النتائج.

ب-مجموعة تطبيقات تختلف نتائجها لدى أفراد الفريق، بحيث تزيد عن ٣ درجات (٥٪) في المجموع العام وحينها يُعاد تقييم التطبيق مع بحث أسباب الاختلاف، وتُكرر العملية حتى تُضم التطبيقات في هذه المجموعة (ب) إلى المجموعة (أ) فتعامل المعاملة نفسها.

٥- النتائج

في الحقيقة لم تكن نتائج التقييم صادمة، فكثير من المطلعين هم على علم مسبق بوجود ضعف عام في تطبيقات تعليم العربية لغة ثانية كما ناقشتُ في فصول سابقة، لكن النتائج كشفت بشكل علمي هذه المرة الوضع الحقيقي لتلك التطبيقات وأولوياتها التعليمية والتقنية أو الترفيهية أحياناً. وبغض النظر عن ضعف المستوى العام الذي حقق متوسطاً قدره ٣٢،٤٢ من مقياس التقييم ذي الستين (٦٠) درجة، أي ما يساوي ٥٤،٠٣٪، فقد تميزتْ بعض التطبيقات دون بعضها الآخر لأسباب ستُناقش أدناه. وسجّلتْ بعض العناصر ارتفاعاً في درجات فئات محددة - ضمن نموذج التقييم - دون أخرى وهو ما يعكس اهتماماً واضحاً ببعض الفئات دون بعض أيضاً. يوضح الجدول ٢ التطبيقات الاثني عشر، ومتوسط درجة التقييم، بالإضافة إلى النسبة المئوية التي تساعد على تحديد موقع التطبيق ضمن المصفوفة كلها.

جدول ٢ نتيجة التقييم العامة لتطبيقات تعليم العربية لغة ثانية مرتبة حسب الأفضل

اسم التطبيق	المتوسط (الدرجة العليا ٦٠)	النسبة المئوية ٪
روزيتا ستون Rosetta Stone	٥٣,٥	٨٩,١٧
بوسو busuu	٥٣	٨٨,٣٣
دروبز Drops	٤٢,٥	٧٠,٨٣
(تعلم العربية مع ميميرز) Memrise	٤٠	٦٦,٦٧
(تعلم ٥٠ لغة) Learn 50 Languages	٣٩,٥	٦٥,٨٣
بيلينغو Beelinguapp	٢٨,٥	٤٧,٥٠
تعلم العربية دون اتصال Learn Arabic Lang Offline	٢٤	٤٠,٠٠
(تعلم العربية – سلام) Learn Arabic Salaam	٢٣,٥	٣٩,١٧
(تعلم العربية للمبتدئين) Learn Arabic for Beginners	٢٢,٥	٣٧,٥٠
العربية التفاعلية Interactive Arabic	٢٢	٣٦,٦٧
تعلم أساسيات العربية Learn Arabic Essentials	٢٠,٥	٣٤,١٧
(تعلم العربية مع كومو) Kumu	١٩,٥	٣٢,٥٠

٥,١ نتيجة التقييم: نظرة كلية

ويمكن من خلال نظرة كلية – للجدول ٢ أعلاه وإلى الرسم البياني في الشكل ١ أدناه – تقسيم التطبيقات بناء على نتائج هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام:

١ – تطبيقات متميزة: استطاعت الحصول على ٨٠٪ فأعلى، وهي تلك التطبيقات التي حققت معادلة رائعة بين ثلاثة محاور: الجوانب التقنية، والجوانب التعليمية، والجوانب اللغوية. وقد نوقشت سلفاً صعوبة هذه المعادلة وتداخلها عند الحديث عن الدراسات السابقة وعن منهجية التقييم التي اعتُمِدَت لهذه الدراسة. وتتسم هذه التطبيقات بتوجهها الأساسي نحو البيئات المؤسسية أو مجتمعات التعليم الحديث، ويمكن لمخططي تعليم اللغات الأجنبية اعتماد هذه التطبيقات لتعليم العربية لغة ثانية بكل ثقة. وكانت التطبيقات التي حققت هذه المعادلة هي Rosetta Stone (روزيتا ستون)، وتطبيق busuu (بوسُو).

٢ – تطبيقات جيدة: استطاعت الحصول على درجة بين ٦٠٪ و٨٠٪، وهي تطبيقات توافرت على عدد من المزايا في جوانب وفئات مختلفة في التقييم، وخاصة في فئة تعلم اللغة الثانية، ويمكن للمسؤولين في الجهات التعليمية وواضعي السياسات اللغوية تقدير ما إذا كان بعض هذه التطبيقات صالحاً لهم خاصة من ناحية التعلم الذاتي ودعم التعلم المنهجي، أو حتى التوصية ببعضها، لفروقات التكلفة التي تميل لصالح هذه التطبيقات في مقابل التكلفة العالية للتطبيقات المتميزة. وتميل هذه التطبيقات في الغالب لتكون موجهة ناحية الأفراد بشكل أساسي، مع إمكان الاستفادة منها في المؤسسات التعليمية والتدريبية اللغوية. وهذه التطبيقات، هي: تطبيق Drops (دروبز)، وتطبيق Memrise (تعلم العربية مع ميمريز)، وتطبيق Learn 50 Languages (تعلم ٥٠ لغة).

الشكل ١ تقييم تطبيقات تعليم العربية لغة ثانية

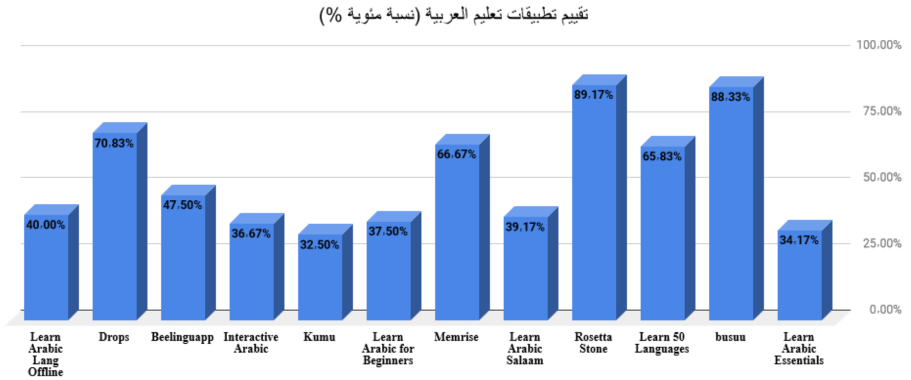

٣- تطبيقات متوسطة أو ضعيفة: تحتاج إلى درجات متفاوتة من العمل والتحسين ليمكن الاستفادة منها بالشكل المطلوب سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات. فمن تلك التطبيقات ما يميل إلى الجوانب التقنية ويهمل الجوانب اللغوية والتعليمية، أو العكس بحيث يبقى التطبيق نسخة لا تختلف كثيرًا عن السلاسل التعليمية الورقية التقليدية. وتشكّل هذه التطبيقات الأغلبية ضمن نتائج هذه الدراسة.

لقد كان من الواضح للباحث من خلال نتائج التقييم أن من أهم أسباب تميز بعض التطبيقات خاصة في القسم الأول توافرها على عدد من المزايا ومن ذلك:

- اهتمامها بالمحاور التي تتجاذب هذه الصناعة جميعاً دون الميل لأحدها على حساب الآخر، بحيث تأتي متوازنة الاهتمام بالجوانب التعليمية، والفنية التقنية، واللغوية على حد سواء.

– الإرث التاريخي والخبرة العملية التي تحملها الشركة المنتجة طوال عقود مضت صاحبت بواكير العلاقة بين التقنية وتعليم اللغات الأجنبية، وتطورت الخبرة مع تطور تلك العلاقة ونهضتها مؤخرا.

– الإبداع في مواءمة المواد التعليمية، والبدء من حيث انتهى الآخرون، وابتكار التقنيات وتوظيف المفاهيم الحديثة في تعليم اللغات كمفهوم الترفيم ومفهوم التعلم التعاوني المتنقل.

– اتباع نظام معتمد في المستويات والوحدات والدروس اللغوية، كالإطار المرجعي الأوروبي المشترك لتعليم اللغات (CEFR)، أو المجلس الأميركي لتعليم اللغات الأجنبية (ACTFL)، وهو ما يكفل لها اعتمادية وقبولاً مؤسسياً عالمياً.

– تقديم تعليم لغوي متكامل من جهة بحيث يشمل العناصر والمهارات اللغوية، مع المرونة من جهة أخرى بحيث يمكن للمتعلم تخصيصه بالتركيز على مهارات دون أخرى، ملبيةً بذلك حاجة المتعلم اللغوية.

– اعتماد أحدث طرق تعليم اللغات الأجنبية والبعد عن تلك التي أثبتت النظريات الحديثة ضعف جدواها.

– تقديم شكل من أشكال الدعم للفصول اللغوية إلى جانب الاهتمام بالتعلم الفردي.

– الاستفادة من الخصائص الحديثة للجوالات كمزايا التنقل المستمر، والتواصل الهاتفي المصوّر، وبناء المجتمعات الصغيرة للاهتمامات المشتركة، بوصفها خصائص ألصق بطبيعة الجوال لتقديم خدمات تعليمية مثل التواصل المباشر والحقيقي مع المتحدثين الأصليين، والتشارك الاجتماعي في التعلم اللغوي.

- تقديم تجربة سهلة وممتعة وبديهية في تعلم اللغة العربية لغة ثانية واستخدام فنون التصميم والألوان والواجهات والتنقل وطريقة عرض المادة بأسلوب محترف.

- استخدام الوسائط الفائقة بحيث يتعرض المستخدم أثناء تعلم العربية لغة ثانية إلى الصور ذات الدقة الفائقة والعلاقة الوطيدة بالمفهوم اللغوي، والفيديوهات الهادفة، والمقاطع الصوتية والنصوص المختارة بعناية والتي تخدم كلها في النهاية أهداف التعلم اللغوي.

- مراعاة الفروق الفردية سواء من خلال الاهتمام بلغة المتعلم الأولى وثقافته، أو بتنوع المهارات والتبديل بين الدروس والوحدات والاختبارات والتدريبات، بالإضافة إلى إمكانية التخصيص والتركيز على مهارات أو أغراض محددة.

- الاهتمام بالتصحيح المستمر والتعقيب الذكي بواسطة تحليل التعلم وتقديم رسوم بيانية لتقارير التقدم في الكفايات اللغوية.

- التحفيز الدائم، بحيث لا يفقد المتعلم رغبته في المواصلة، وتوفير ما يجذب المتعلم ويزيد من دافعيته نحو التقدم لمستويات أعلى، وقد يكون ذلك أثناء التعلم على التطبيق أو حينما يبتعد المتعلم وقتاً عن التطبيق، وتستثمر التطبيقات المتميزة أساليب التحفيز من خلال الرسائل البريدية أو التنبيهات المباشرة push notifications.

- تلمس احتياجات المتعلم من خلال تقديم الدعم الفني وتوفير آليات التواصل والتعليمات لكيفية البدء سواء في التطبيق ككل أو في الوحدات والتدريبات الجديدة.

- التحسين المستمر سواء بعلاج المشاكل التقنية الصغيرة (bug fixes) أو بتوفير التحديثات لمواكبة جديد التقنيات، وتحقيق الرغبات.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

٥,٢ تطبيقات الجوال لتعليم العربية ل٢: نظرة تفصيلية

تلك كانت نظرة كلية للنتائج، أما من الناحية التفصيلية لفئات التقييم فيُفيد الجدول ٣ والشكل ٢ أدناه بأن أفضل التطبيقات في فئة الخصائص الوظيفية للتطبيق هي دروبز وروزيتا ستون وبوسو حيث حققت جميعها الدرجة العليا في هذه الفئة التي تهتمّ بالتصميم والواجهات وسهولة التعامل مع التطبيق وتوافر الدعم الفني والإرشادات واستخدام الوسائط الفائقة.

وكما هو واضح في فئة التكلفة، فاز التطبيقان «العربية التفاعلية» و«تعلم ٥٠ لغة» اللذان يمنحان المستخدم تعليماً لغوياً جيداً بأقل التكاليف أو ربما بلا مقابل. وأما في فئة الإضافات المميزة وهي التي تراعي نتائج البحث عن التطبيق في المتاجر وتقييم المستخدمين وتوافرها على وسائل التواصل، فقد برز كل من روزيتا ستون، ودروبز، وBeelinguapp في تحقيق الدرجة العليا للفئة.

جدول ٣ تطبيقات تعليم العربية لغة ثانية حسب فئات التقييم

فئات التقييم	الخصائص الوظيفية	الخصائص الفنية	التكلفة	إضافات مميزة	تعليم ل٢	تعلم ل٢
الدرجة العليا	8	14	2	6	12	18
Learn Arabic Lang Offline	1	11	1	3	1	7
Drops	8	11	1	6	3	13
Beelinguapp	4	11	1	6	1	5
العربية التفاعلية	4	4	2	1	3	8
Kumu	2	6	1	0	2	8

فئات التقييم	الخصائص الوظيفية	الخصائص الفنية	التكلفة	إضافات مميزة	تعليم ل٢	تعلم ل٢
Learn Arabic for Beginners	2	8	1	3	2	6
Memrise	6	13	0	4	6	11
Learn Arabic Salaam	3	10	1	2	2	5
Rosetta Stone	8	12	1	6	11	15
Learn 50 Lan-guages	4	12	2	3	6	12
Busuu	8	14	1	5	10	15
Learn Arabic Essentials	3	8	1	3	1	4

وقد فاز التطبيقان روزيتا ستون وبوسو في حصد أعلى الأرقام في كل من فئتي تعليم وتعلم العربية لغة ثانية، وكان البون شاسعاً بين أقرب المنافسين لهما خاصة في فئة تعليم العربية لغة ثانية وهي تلك الفئة التي حوت التنقيب عن أدوات المعلم ودعم الفصل اللغوي ونوعية الاختبارات ومواءمة المواد التعليمية ومراعاة الفروق الفردية وغيرها.

وفيما يتعلق بمعدل كل فئة على مستوى التطبيقات عموما تميلُ التطبيقات – كما يظهر الجدول ٤ – إلى الاهتمام بالخصائص الفنية التي حظيت بنسبة عالية (٧٢٪)، وهو ما يشير إلى غلبة الفنيين والتقنيين في معادلة إنتاج هذه التطبيقات، فيما تراوحت باقي الفئات في منطقة وسطى بين ٥٢٪ و٥٨٪. وكانت فئة تعليم اللغة الثانية الأقل حظا، ربما بسبب توجه معظم التطبيقات للتعلم الذاتي ولأفراد المتعلمين، وقلة اهتمامها بالمنهج، أو لكون بعضها إنتاجاً لشركات ليست متخصصة في تعليم اللغات الأجنبية، وطريقة تدريسها وعرضها.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

الشكل ٢ تقييم التطبيقات حسب مجموع كل فئة

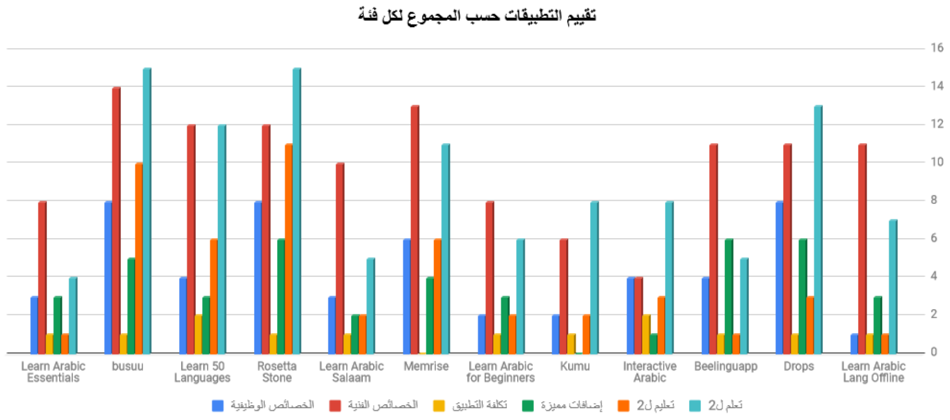

جدول ٤ معدلات فئات التقييم على مستوى التطبيقات

فئة التقييم	معدل الفئة على مستوى التطبيقات ١٢
الخصائص الوظيفية	٪٥٥
الخصائص الفنية	٪٧٢
تكلفة التطبيق	٪٥٤
إضافات مميزة	٪٥٨
تعليم اللغة ثانية	٪٣٤
تعلم اللغة الثانية	٪٥٢

٦ - خاتمة

منذ بدأ تعليم اللغة الأجنبية علاقته بالتقنية، كانت العربية - رغم كونها إحدى اللغات الست المعترف بها دوليا - في الصفوف الخلفية. وليس ذلك من بأس باللغة ذاتها لكن جهود أهلها في نشرها تقنياً بقيت حتى الساعة كما أشارت نتائج هذه الدراسة أقل من المطلوب بكثير.

لقد استعرضت الدراسة عينة من التطبيقات التي تعِدُ بتعليم العربية لغة ثانية سواء للأفراد أو للتعاون مع المؤسسات، بلغت في مجموعها اثني عشر تطبيقا، يكاد يجزم الباحث ألا وجود لغيرها مما تنطبق عليه محددات العينة في المتاجر المتاحة حين كتابة هذه الورقة. ومن المؤسف أن يكون معظم هذه التطبيقات إنتاجاً غريباً عن اللغة العربية وعن الإنسان العربي وعن الوطن العربي، والأشد أسفاً أن تكون التطبيقات التي ينصح باستخدامها بحسب هذا التقييم أجنبية تماماً.

وعلى كل حال فقد كان مستوى أغلب التطبيقات ضعيفاً لم يتجاوز ٦٠٪، بيد أن بعضها تميز بمزيج متوازن لكل من الجوانب التقنية، والتعليمية، واللغوية. وتوصي هذه الدراسة باستخدام «التطبيقات المتميزة» (انظر نتائج التقييم) التي استطاعت الحصول على ٨٠٪ فأعلى، خاصة للمؤسسات، فيما توصي الدراسة في الدرجة الثانية باستخدام «التطبيقات الجيدة» التي حصلت على درجة أعلى من ٦٠٪ للأفراد والمؤسسات على السواء.

ويأمل الباحث أن يفيد راسمو سياسات تعليم العربية لغة ثانية من نموذج التقييم المعتمد في هذه الدراسة - والذي بذل فيه الباحث جهداً كبيراً - في تقييم التطبيقات، فيوصون بها المعلمين والمتعلمين سواء داخل الفصل اللغوي أو خارجه.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

لقد لاحظ الباحث أثناء تقييمه مشكلات مختلفة ومتعددة في تلك التطبيقات منها ما يكون واجهة غير حقيقية للتطبيق بحيث يستدعي صفحات الويب لعرضها على المتعلم كما لو كان يتصفح موقع التطبيق على الإنترنت. ومنها ما يفتقد إلى الدعم الفني والتحديثات لحل المشكلات التقنية باستمرار، ومنها ما يفتقد لعناصر أساسية في التعليم الجوال كاستخدام الصور والأصوات والمقاطع المصورة والاتصال المباشر. ورغم أن الباحث يثمّن تلك الجهود بلا شك إلا أنه من غير المقبول ظهور الكتابة في اتجاه معاكس للاتجاه العربي، أو استخدام أصوات آلية تنطق الكلمات والجمل العربية بشكل غير صحيح، أو الاعتماد التام على الترجمة في التعليم اللغوي، أو خلو التطبيق من أي اختبار لغوي على الإطلاق؛ وتلك مجرد أمثلة لبعض الأخطاء والمشكلات التي واجهها الباحث.

بعد هذا فإنه غني عن القول، إن من الضرورة بمكان اهتمام الجهات المختصة في الوطن العربي بإنتاج وتطوير تطبيقات ذات مستوى عال لتعليم العربية لغة ثانية، لما لها من فوائد كبرى قد تغني عن الجهود التقليدية بصفة أساسية أو ثانوية. ومع التقدم التقني الذي نشهده فإنه لا مجال لتأخرنا عن تعليم لغتنا بأيدينا، إذ ينتج عن تركنا ذلك تشويه لغوي وتعليمي لا حد له.

ورغم أن من محددات هذه الدراسة كون التعليم اللغوي موجهاً للكبار من غير الناطقين بالعربية، فإن الباحث يرى ضرورة توجه دراسات أخرى إلى تقييم التطبيقات الموجهة للأطفال سواء من أطفال العرب في المهجر أو الأطفال غير العرب، فمتاجر التطبيقات تمتلئ بها ويبدو معظمها خلوا من أساس علمي سواء فيما يتعلق بتعليم الطفل أو فيما يتعلق بتعليم اللغة الأجنبية.

المراجع العربية:

- الجهني، محمد عيد مرزوق الحافظي. (٢٠١٥). تقويم برمجيات تعليم اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى وفق معايير استخدام التقنية في التدريس. رسالة ماجستير، معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

- الصرامي، عبد الرحمن. (٢٠١٧). معايير تقييم مواقع تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها على الشبكة العالمية في ضوء المهارات اللغوية. مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، (٤). ٧٣-١١٠.

- بنت ناوي، أماني (٢٠١٥). تقويم برنامج تفاعلي في تعليم التعبيرات الاصطلاحية في اللغة العربية لدى الدارسين الناطقين بغيرها باستخدام برنامج الوسائط المتعددة. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات. (٨). ٢٧١-٣٠٤

- علي، أسامة زكي السيد. (٢٠١٦). استخدام تطبيقات APPS الهاتف الجوال في تنمية مهارات تلقي اللغة وإنتاجه لدى متعلمي اللغة العربية الناطقين بلغات أخرى. المؤتمر الدولي الرابع للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد. الرياض: الريتز كارلتون

- علي، أسامة زكي السيد. (٢٠١٦). تعليم اللغة بالهاتف الجوال. الرياض: مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية.

- علي، هداية هداية إبراهيم الشيخ والسحيباني، صالح بن حمد. (٢٠١١). مواقع تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها على الشبكة العالمية « الإنترنت»: دراسة مسحية وصفية. عالم الكتب،٣٢(٣أ٤).٣١٦-٢٧٣.

- عيد، أيمن عيد بكري محمد. (٢٠٠٨). تقويم برمجيات تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها وتصور مقترح لها في ضوء معايير الجودة التكنولوجية. مجلة القراءة والمعرفة، (٨٤). ٣٤-٨٣.
- محمد، ممدوح نور الدين عبد النبي، (٦-٧ مارس،٢٠٠٧)، دراسة وصفية تقويمية لبعض برامج الحاسوب في تعليم العربية، بحث مقدم إلى ندوة تقنية المعلومات والعلوم الشرعية والعربية، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

المراجع الأجنبية:

- Andersson, Gustav. (2018) An evaluation of Duolingo as a CALL resource for upper-secondary English L2 classrooms in Sweden. thesis, Department of Humanities, Education and Social Sciences: rebro University. Accessed 20 Nov 2018 at http://www.diva-portal.org/smash/record.jsf?pid=diva2%3A1253544&dswid=-6103
- Andujar, A. (2016). Benefits of Mobile Instant Messaging to Develop ESL Writing. System, 62, 63–76.
- Anstey L. and Watson G. (2018) A Rubric for Evaluating E-Learning Tools in Higher Education accessed in 03/12/2018 at https://er.educause.edu/articles/2018/9/a-rubric-for-evaluating-e-learning-tools-in-higher-education
- Bax, S. (2003). CALL – Past, Present and Future. System, 31, 13–28.

- Bitter G. and Wighton D. (1987). The most important criteria used by the Educational Software Evaluation Consortium. The Computing Teacher, 14(6), pp 7-9.
- Chen, Xiaojun (2016) "Evaluating Language-learning Mobile Apps for Second-language Learners," Journal of Educational Technology Development and Exchange (JETDE), 9, (2), pp 39-51.
- Chinnery,George.(2006)"EMERGING TECHNOLOGIES Going to the MALL : Mobile Assisted Language Learning". Language Learning & Technology. 10, (1), pp. 9-16.
- eLearning Toolkit (2018) eLearning Toolkit Evaluations, accessed in 03/12/2018 at https://elearningtoolkit.uwo.ca/rubric.html
- Gangaiamaran R. and Pasupathi, M. (2017) Review on Use of Mobile Apps for Language Learning. International Journal of Applied Engineering Research, 12, (21) pp. 11242-11251. Accessed at https://www.ripublication.com/ijaer17/ijaerv12n21_102.pdf
- Grace,A. Kemp,N .Martin, F & Parrila, R. (2013). Undergraduates Attitudes to Text Messaging Language Use and Intrusions of Textisms Into Formal Writing. New Media & Society, 17, 5: pp 792-809. Retrieved Dec 29,2018, from https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/1461444813516832

- Green, N., & Haddon, L. (2009). Mobile communications: An introduction to new media. Oxford: Berg.
- Huang, L.-L., & Lin, C.-C. (2011). EFL learners' reading on mobile phones. The JALT CALL Journal, 7 (1), 61–78.
- Jamieson, J. Chapelle, C. and Preiss, S. (2005). CALL Evaluation by Developers, a Teacher, and Students. CALICO Journal. 23, (1), pp. 93-138
- Kemp, N. (2010). Texting versus txtng: Reading and Writing Text Messages, And Links with Other Linguistic Skills. Writing Systems Research, 2 (1), 53–71.
- Kétyi, A. (2015). Practical Evaluation of A Mobile Language Learning Tool in Higher Education. In F. Helm, L. Bradley, M. Guarda, & S. Thouësny (Eds), Critical CALL – Proceedings of the 2015 EUROCALL Conference, Padova, Italy (pp. 306-311). Dublin: Research-publishing.net. http://dx.doi.org/10.14705/rpnet.2015.00035
- Komáromi, L. and Zárda, S. (2005). QUIS analysis projects on Quality in e-learning. Available at: http://www.tisip.no/quis (accessed 04/12/2018).
- Kukulska-Hulme, A. and Viberg, O. (2018). Mobile collaborative language learning: State of the art. British Journal of Educational Technology, 49, (2), pp 207-
- Meeker M. (2018) INTERNET TRENDS 2018. Report ac-

cessed in 7/12/2018 at kleinerperkins.com/InternetTrends

- Prensky, M. (2001). Digital Natives, Digital Immigrants. On the Horizon, 9 (5), 1–6.
- Regina Heil, C. & Wu, J. & Lee, J. & Schmidt, T. (2016) A Review of Mobile Language Learning Applications: Trends, Challenges and Opportunities. The EUROCALL Review, 24, (2).
- Rosell-Aguilar, F. (2018). Autonomous language learning through a mobile application: a user evaluation of the busuu app. Computer Assisted Language Learning,
- Rosen, L. Chang, J. Erwin, L. Mark,L. & Cheever, N.(2010). The Relationship Between “Textisms” and Formal and Informal Writing Among Young. Communication Research, 37, (3): 420-440. Retrieved Dec 29,2018, from https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/0093650210362465
- Saberi,D.(2016). Intrusions of Textism into Students’ Formal Writing: Reality or Myth? Pertanika Journal of Scholarly Research Reviews, 2, (3): pp 55-61.
- Statista.com (2016). “Number of Smartphone Users Worldwide from 2014 to 2020”. https://www.statista.com accessed in 24 Nov 2018.
- Stern, Elliot (2005) Evaluation Research Methods, Edited Book, New York: SAGE Publications Ltd.

- Stockwell, G. (2008). Investigating learner preparedness for and usage patterns of mobile learning. ReCALL, 20 (3), 253–70.
- Stockwell,G. (2013). Mobile-Assisted Language Learning. In Michael Thomas, HayoReinders, Mark
- Traxler, J. (2007). Defi ning, discussing, and evaluating mobile learning: The moving fingerwrites and having writ. . . . International Review of Research in Open and Distance Learning, 8 (2), 1–12.
- Trifanova, A., Knapp, J., Ronchetti, M., & Gamper, J. (2004) Mobile ELDIT: Challenges in the transitions from an e-learning to an m-learning system. Trento, Italy: University of Trento.
- Trochim, W. (2006) Research Methods Knowledge Base. Online Resource. Accessed in 12-11-2018 at https://socialresearchmethods.net
- Verheijen, L. (2013). The Effects of Text Messaging and Instant Messaging on Literacy. English studies, 94, (5), pp 582-602. Retrieved Dec 29,2018, from https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/0013838X.2013.795737?src=recsys&-journalCode=nest20

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

اللغة والاستثمار الاقتصادي

(استثمار العربية في المجال الاقتصادي في المملكة العربية السعودية أنموذجا)

د. خالد بن سليمان القوسي[1]

ملخص

ناقش البحث العلاقة بين اللغة والاقتصاد، واتخذ من المجتمع السعودي أنموذجا للبحث. وتكمن فرضية البحث في معرفة حجم العلاقة بين اللغة والاقتصاد، وقياس ذلك في المجتمع السعودي، عن طريق قياس حجم الاستثمار في أربعة مجالات حيوية هي: التجارة، والتعليم، والتقنية، والترجمة، عن طريق المنهج الوصفي الاستقرائي. وتوصل البحث إلى نتائج منها أن العلاقة بين اللغة والاقتصاد علاقة مترابطة جدا، فكلاهما نظام اجتماعي مؤثر جدا في تطور الأمم، ونهوض أحدهما مرتبط بنهوض الآخر. وقد ظهر عن طريق استطلاع الواقع السعودي أن الدولة تؤمن بهذه الحقائق، وتبذل جهدا كبيرا لتحقيق هذه المعادلة، غير أن القطاع الخاص لم يقم بالجهد الكافي، ولم يستثمر رأس المال اللغوي لتحقيق المكاسب الاقتصادية المتاحة.

الكلمات الافتتاحية:

اللغة، الاقتصاد، الاستثمار اللغوي، الاقتصاد اللغوي.

١- الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

مقدمة:

العلاقة بين اللغة والاقتصاد علاقة وثيقة، وكلما قويت اللغة في أمة ما كلما قوي اقتصادها. فاللغة وسيلة التفاهم والتبادل الاقتصادي والثقافي والحضاري. فعن طريق التجارة يبدأ التواصل بين مجتمع لغوي وآخر، فينتج عن ذلك نشأة لغة تفاهم مشتركة.

والاقتصاد القوي بحاجة إلى لغة مرنة واسعة تلبي مطالبه، وتوصله إلى الأطراف الأخرى بكفاءة عالية. وبناء على ذلك فإن قيمة اللغة يتم تحديدها تبعا للقيمة الاقتصادية لها (كولماس، ٢٠٠٠: ١٠٦). وهناك توازٍ بين تطور اللغة وتطور العملة، كما أن هناك تشابها بين استخدام الكلمات واستخدام النقود، فكلاهما قيمة وحاجة ونظام اجتماعي، وكلاهما يستمد قيمته من التبادل.

وسيسعى الباحث في هذه الدراسة إلى مناقشة العلاقة بين اللغة والاقتصاد، وسيتخذ من المجتمع السعودي أنموذجا للبحث، عن طريق النظر في الجهود السعودية لاستثمار اللغة العربية في المجالات الحيوية التالية: التجارة، والتعليم، والتقنية، والترجمة.

المبحث الأول: ثنائية اللغة والاقتصاد:

أولا: علاقة اللغة بالاقتصاد:

إن الكلمات تُصنع وتُسكّ كما تصنع النقود، فالأولى عبارة عن أداة لتبادل السلع المعنوية، والثانية أداة لتبادل السلع المادية. والمتكلم يصدر الكلمات الجميلة كما يصدر الكلمات القبيحة، كما أن الخزانة تُصدر النقود الثمينة وتُصدر النقود

الأقل قيمة. إن اللغة هي القاسم المشترك بين التجارة والتواصل. وكما أن النقود لا تستمد مكانتها من قيمتها الورقية، فإن اللغة لا تستمد مكانتها من قيمتها الصوتية؛ فالنقود ليست إلا أوراقا، والكلمات ليست إلا أصواتا، وإنما يستمدان مكانتهما من قيمتهما المعنوية. (كولماس، ٢٠٠٠: ٥ ــ ١١).

وبناء على القيمة اللغوية وتأثيرها في المجال الاقتصادي فلن يكون مدهشاً أن نجد تشابهاً قوياً بين ترتيب تلك العملات والترتيب العالمي للغات البلاد المعنية.

وتبعا لذلك فإن العلاقة بين أي جماعتين لغويتين ــ من حيث التبادل اللغوي ــ علاقة غير متوازية، فالنمط العام نمط من العلاقة المعكوسة للاستيراد والتصدير، فكلما كانت الجماعة اللغوية أقل قدرة على تصدير لغتها كانت مجبرة أكثر على استيراد لغات أخرى. (كولماس، ٢٠٠٠: ١٠٤).

إن قطاع التجارة والاقتصاد من أكثر ميادين الصراع اللغوي. إذ هناك علاقة مطّردة بين اللغة والاقتصاد. فليس من صراعٍ حضاري لغوي إلا ووراءه صراعٌ اقتصاديٌّ، وليس من صراع اقتصادي إلا وخلفه منازعات ثقافية ولغوية.(المسدي، ٢٠١١: ٤٨).

يقول المستشار الألماني الأسبق ويلي براندت: "إذا أردتُ أن أبيعك بضاعتي يجب أن أتحدث لغتك وإذا أردتَ أن تبيعني بضاعتك فعليك أن تتحدث بالألمانية" (نقلا عن بيومي، ١٤٢٣هـ: ١٤٩). وهناك نص مشهور منسوب للرئيس الفرنسي الأسبق جورج بومبيدو يتناول فيه الطلبة الأجانب الذين يدرسون في فرنسا، يقول: (علموهم الفرنسية ليشتروا بضاعة فرنسية).

إنها مقولات توجز حجم العلاقة. فاللغة تستعمل لتسهيل تبادل السلع أو الأصول الفكرية، وتقوم بدور الوسيط التواصلي التجاري بين الأطراف كافة،

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

فهي وسيلة التعامل والتفاهم، وعلى ذلك فإن قيمة اللغة يتم تحديدها تبعا للقيمة الاقتصادية لها. (كولماس، ١٠٦:٢٠٠٠).

اللغة - إذن - تخدم الاقتصاد، فكل ما كان عدد المتحدثين بلغة ما أكثر كان التسويق لهم أيسر، وأقل كلفة، وكانت السلعة أكثر مبيعا. ولذلك فالبلاد المجزأة لغوياً - بشكل كبير - بلاد فقيرة غالباً.

ونتيجة لهذه الحقيقة بات كثير من الدول يؤمن بأن توحيد اللغة وقوتها بداية لبناء وتعزيز اقتصادها؛ والتجربة الألمانية خير مثال على ذلك، حيث استطاعت أن تفرض نفسها - اقتصادياً - على المستوى العالمي، حيث تحتل المركز الرابع من حيث الناتج المحلي الإجمالي بعد الولايات المتحدة والصين واليابان. وتميّزت في عدة مجالات من بينها صناعة السيارات، الصناعات الميكانيكية والإلكترونية، وقد كانت اللغة الألمانية حاضرة بالثقل في جميع المجالات السالفة الذكر بما فيها لغة البرمجيات والصناعات الحديثة، وغيرها.

وهذا التقدم الاقتصادي كان مدعوما باهتمام وإنفاق على المجال اللغوي. حيث قام الألمان بجهود كبيرة جدا، شارك فيها العلماء والأدباء والمثقفون ورجال الدين والإدارة من أجل تكوين وعي لغوي بأهمية العمل من أجل لغة ألمانية حديثة وموحدة. وتعد ألمانيا ثاني أكثر دولة إنفاقاً في هذا المجال، فوزارة الخارجية الألمانية - مثلاً - لديها قسم "لترويج اللغة الألمانية"، يخصص حوالي ٥٠ ٪ من الميزانية الثقافية لوزارة الخارجية، أي حوالي ٥٠٠ مليون مارك ألماني في العام لإعانات التصدير اللغوي. ويتم هذا باستعمال هيئات وسيطة لتحقيق هذا الهدف، مثل: معهد غوته، والهيئة الألمانية للتبادل الأكاديمي DAAD، والمكتب المركزي للمدارس الألمانية في الخارج. وليس هذا هو المبلغ الإجمالي للنفقات الحكومية لترويج اللغة الألمانية في الخارج، لأن بعض الهيئات الوسيطة المذكورة

تتلقى أيضاً تمويلاً من أقسام أخرى. (كولماس، ٢٠٠٠: ٢٦٠ ـ ٢٧١).

ومثل ذلك ما تقوم به الهند من جهود حثيثة لتوحيد لغاتها، وبسط اللغة الهندية على كل شبه القارة الهندية؛ لتحويل الهند إلى سوق واحدة، وهو ما يوفر لها مبالغ كبيرة.

وفي المقابل فإن للاقتصاد دورا مهما في انتشار اللغات. فكلما نشط اقتصاد أمة من الأمم كلما أدى إلى نشاط لغتها وانتشارها. فاللغة تسير في خط مواز مع السلعة، ويمثّل ذلك واقع اللغة العربية في عصور ازدهارها السياسية والاقتصادية، ويمثّله واقعها الحالي، حيث تنازلت عن موقع الريادة العالمية لأسباب من أبرزها انخفاض الواقع الاقتصادي للدول العربية. ويمثّله ــ أيضا ــ واقع اللغة الإنجليزية اليوم. حيث أضحت اللغة الأولى عالميا؛ نتيجة لأسباب يأتي من أبرزها التقدم الاقتصادي للولايات المتحدة.

ويمكننا القول إن الحضارة ــ بما تحمل من ثقافة وفكر ولغة ــ هي بمثابة رأس المال المعرفي، وهي قيمة أكبر وأكثر تأثيرا من نسبة رأس المال المادي (كورتل، ٢٠٠٩م: ١٥٩). فالاقتصاد العالمي يتجه نحو الاعتماد على الاقتصاد المبني على المعرفة. واللغة هي وعاء المعرفة العلمية والتقنية (علي وحجازي، ٢٠٠٥ : ٤٠).

إن استعمال اللغة بمردود جيد وكفاءة عالية عاملٌ أساسيٌ لتحقيق النمو الاقتصادي، وضروريٌ في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالكلمات تُسَكُّ كما تُسَكُّ النقود، واللغة كالنقد من الناحية الاقتصادية، فالنقد يستعمل لتسهيل تبادل السلع أو الأصول المادية، ورفع كفاءة هذا التبادل وإنتاجيته. واللغة تستعمل لتسهيل تبادل السلع أو الأصول الفكرية، ومن ثَم المعرفة ومنها العلوم والتقنية. فهي تقوم بدور الوسيط التواصلي التجاري بين الأطراف كافة، فهي وسيلة التعامل والتفاهم؛ ولذا لابد لها من مسايرة تطور الحياة في جميع مناحيها،

فالتطور الاقتصادي في أمة من الأمم يماثله ــ عادة ــ تطور لغوي؛ كي تستطيع هذه اللغة تلبية حاجة المتكلمين بها، فالاقتصاد القوي بحاجة إلى لغة مرنة واسعة تلبي مطالبه، وتوصله إلى الأطراف الأخرى بكفاءة عالية (مراياتي، ٢٠٠٦).

وقد تنبّهت كثير من الدول إلى الدور الاقتصادي للغة ، فاستثمرته، وسعت إلى إقامة تكتلات اقتصادية وسياسية وثقافية مبنيّة على اللغة، مثل تكتلات: الكومنولث، والفرانكفونية، والجامعة العربية.

وتشير إحدى النظريات إلى أن بقاء اللغة مرهونٌ بما يُتداول فيها من إبداع وابتكار علمي وتقني وثقافي. وهذا كله يستدعي اختيار دعم الترجمة العلمية والتقنية، ويستدعي تعليم العلوم والتقنية باللغة المستهدفة حتى تكون لغة حيوية فاعلة.

ونتيجة لاستشعار هذه الأهمية نشبت في أواخر الثلاثينيات من القرن التاسع عشر الميلادي حرب لغوية، أطلق عليها «حرب المعاجم»، وفيها استعرت حدة المنافسة التجارية في مجال اللغة، وأسفرت في النهاية عن تأكيد استقلال الجمهورية الفتية «أمريكا»، والحفاظ على هويتها من التأثر غير المحدود ببريطانيا العظمى (كولماس، ٢٠٠٠: ٨٨ ــ ٩٦).

ثانيا: مجالات الاستثمار في اللغة العربية:

إن سوق اللغة العربية سوق رائجة، وميدان استثماري واسع وخصب. والمستثمرون يُغفلون استثمار فرص تجارية كبيرة في الجانب اللغوي، يمكن أن تعود عليهم بالكثير من المنافع، ومن تلك الفرص:

١ - الاستثمار في التعليم :فهو يشكل نشاطا ربحياً شديد الإغراء، لا سيما التعليم العالي، وتعليم العربية لغة ثانية (زيتون، ٢٠١٣ : ٢). إذ يشهد مجال تعلم العربية إقبالا رائعا، من قِبل غير العرب، سواء من يعيش في الدول العربية للعمل، أو من يعيش في الدول غير العربية. إنه لأمر مدهش أن تعرف أن دولة كوريا - مثلا - يوجد فيها ستون جامعة ومعهدا يعلّمون فيها اللغة العربية. ومن المدهش أن تعرف أن دولة روسيا - مثلا - يوجد فيها قرابة الثمانين جامعة ومعهدا يعلّمون فيها اللغة العربية. والمطّلع على الوضع يعرف أن آلافا من الكوريين والصينيين والروس وغيرهم يقدمون إلى الدول العربية لتعلم العربية. وما يُلاحظ؛ أن هذه الدول لا يوجد فيها أعداد كبيرة من المسلمين. فالغرض من التعلم - غالبا - ليس غرضا دينيا، بل هو اقتصادي ثقافي. فالعربية تمنحهم فرصا وظيفية مغرية في بلدانهم، وفي البلدان العربية.

كما أن عمق الحضارة الإسلامية والعربية يغري كثيرا من الناس لتعلّم العربية، للوصول إلى كنز هذه الحضارة والثقافة.

٢- التعريب، والترجمة من العربية وإليها: يشهد العالم العربي حاجة ملحّة وكبيرة للتعريب، فالإنتاج العلمي والصناعي والتجاري والحاسوبي يُمطر العالم العربي من كل حدب وصوب، وتفقد هذه المنتجات كثيرا من قيمتها العلمية والاقتصادية إذا لم يتم تعريبها أو ترجمتها، كما أن حضارتنا وهويتنا ولغتنا ستفقد الكثير من قيمتها إذا دخلت هذه المنتجات على مجتمعاتنا بلغات منتجيها الأصلية.

كما أن لدينا منتجا حضاريا ثقافيا يمكن أن يُنقل إلى الثقافات واللغات الأخرى، يتمثّل في الحضارة الإسلامية والعربية. وهو منتج مطلوب ورائج جدا، في الدول الإسلامية وفي غيرها.

وكلا المجالين: التعريب والترجمة إلى العربية، ومن العربية مجالان اقتصاديان

مهمان، من المؤكد أنهما سيعودان على المستثمرين بأرباح مغرية.

٣- مجال البرمجة الحاسوبية بالعربية: كبرمجة الأنظمة، والمعالجة اللغوية، والأرشفة والخطوط، والعلوم، والأحكام الشرعية، كصفات العبادات مثل الصلاة والحج وغيرها، والقضايا الفقهية كالمواريث والقضاء وغيرها، والألعاب الإلكترونية، وبرامج المحادثات ونحوها. كل تلك المجالات يمكن الاستثمار فيها على مستوى الدول العربية، وأحسب أنها يمكن أن تعود بنفع كبير على المستثمرين.

إن اللغة العربية ــ وهي رأس المال المعرفي ــ تتمتع بقدرة عالية في المرونة والتطور واستيعاب كل جديد، عن طريق التعريب والاشتقاق والنحت والتوليد ونحوها، مما يساعد على نجاح الأفكار السابقة.كما أنها تتمتع بكونها رأس مال مطلوب ورائج لدى عشرات الملايين من الناس، وهو ما يضمن سهولة تغطية تكاليف الإنتاج.

ومن الجدير بالذكر أن الاستثمار في العربية يتجاوز مسألة الأرباح والمكاسب المالية المباشرة، فبعض الكسب المادي قد لا يأتي بشكل مباشر. فانتشار لغة ما بين شريحة واسعة من الناس كفيل برواج السلع المنتجة بتلك اللغة. وبناء على ذلك فإن ما يتم إنفاقه على نشر لغة ما سيعود بالنفع الاقتصادي الكبير، على المدى البعيد.

المبحث الثاني: الرأسمال اللغوي في المملكة العربية السعودية:

إن أي تنمية بشرية تسعى إلى تطوير كيان الإنسان وكيان الأوطان تحتاج إلى سياسة وتخطيط محكمين. ولا يختلف تخطيط السياسة اللغوية ــ في أسسه وأصوله

ـــ عن تخطيط السياسة الاقتصادية أو أية سياسة أخرى، فهو ينبني على مسح الحاجات وتحديد الأولويات، ورسم الأهداف القريبة والغايات البعيدة، واختيار الوسائل والسبل الملائمة، وفق تقنيات محددة، في الكلفة، والزمن، والآلية (حجازي، ٢٠٠٨: ١٥).

وتهدف السياسة اللغوية إلى توحيد اللغات المحلية، فتقوم بتحديد لغة مرتبطة بتاريخها وحضارتها القومية، فتدعم هذه اللغة، وتجعل منها لغة وطنية، وتسعى إلى حمايتها وتطويرها، بحيث تكون حاملة للهوية القومية والسياسية للأمة، ووافية بمتطلبات الحياة المعاصرة، وذات سيادة في مجالات الحياة المختلفة.

وتتوزع جهود الأمم نحو استثمار لغتها اقتصاديا في اتجاهين؛ الأول يقوم على تعزيز مكانة اللغة، ودعمها، وجعلها اللغة الرسمية للدولة، ويمثّل هذا الاتجاه الخطوة الأولى في الاستثمار اللغوي. أما الاتجاه الثاني فيقوم على تحويل هذه اللغة إلى سلعة اقتصادية يتم جلب الأرباح عن طريقها.

وبالتأمل في السياسات اللغوية لكثير من الدول سنجد أن كثيرا منها اكتفى بالاتجاه الأول، ولم تستطع تفعيل الاتجاه الثاني بشكل ظاهر. وتكاد تكون اللغة الإنجليزية والفرنسية والإسبانية هي الأمثلة الواضحة على الانتقال للاتجاه الثاني.

وإذا ما تأملنا في السياسة اللغوية للمملكة العربية السعودية فسنجد الاتجاه الأول هو الاتجاه الواضح، حيث تقوم على الرفع من شأن العربية، وعلى إعطائها موقع الصدارة في كل مناحي الحياة، ويظهر ذلك جليا ابتداء من اسمها الرسمي، فهي المملكة العربية السعودية، فالصفة الأولى للمملكة هي العربية. وهذا إعلان صريح وواضح لمدى انتماء هذا البلد لعروبته وعربيته.

فالعربية هي اللغة الرسمية للبلاد، في المستويات كافة؛ فهي اللغة الرسمية

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

للتعليم والثقافة والإعلام، والمعاملات الحكومية، وهي اللغة الرسمية في المجال التجاري والصناعي وغيرها.

والمملكة- منذ إنشائها - لم تفتأ تخط السياسات اللغوية القائمة على تمييز العربية ودعمها، عن طريق القرارات والأوامر والتنظيمات التي تصدرها، من المستويات الإدارية كافة.

وأبرز تلك القرارات ذلك الأمر الملكي السامي، ذي الرقم أ/ ٩٠ ، المادة (١) من النظام الأساسي للحكم، بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢ هـ، ونصه: "المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله - تعالى- وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض". (مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، ١٤٣٦: ٤٥).

تلك نماذج عامة للتوجه السياسي اللغوي للملكة العربية السعودية. وسأتناول في بحثي هذا التقاطع اللغوي الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، عن طريق التركيز على أربعة ميادين، هي: التجارة، والتعليم، والتقنية، والترجمة.

أولا: جهود المملكة في تعزيز العربية في المجال التجاري:

يستند الاستخدام اللغوي في المجال التجاري على سياسة لغوية واضحة، تُعلي من قيمة العربية، وتؤمن بكونها رأسمال معرفي مهم، وقيمة اقتصادية فاعلة. ويبرز في هذا السياق توصية مجلس الشورى الصادرة بالتاريخ ٢٤/ ٣/ ١٣٤٦ هـ، ونصها: "أن الواجب يقضي بأن يُعتنى باللغة العربية اعتناء تاما؛ ... وبالأخص في التجارة التي تدور بين الدوائر، ويحتم لزوم المحافظة على أساليبها الفصحى، مع انتقاء الألفاظ اللغوية ومراعاة القواعد العربية". (مدونة قرارات اللغة العربية

في المملكة العربية السعودية، ١٤٣٦، ص ٤٥). (مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، ١٤٣٦: ٨).

ومن ذلك – أيضا– القرارات الصادرة من النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء (رئيس مجلس القوى العاملة)، ذي الرقم ٢ / م ١٦/ ١٤٠٤ هـ، والتاريخ ٧ / ٧ / ١٤٠٤ هـ، ومنها:

أ – يجب استخدام اللغة العربية كأساس للتعامل في المؤسسات والمصالح، مثل: المستشفيات والفنادق والمطارات والبنوك وما شاكلها، ويجوز استخدام اللغة الأجنبية في المصطلحات عند الضرورة.

ب – التأكيد على الشركات بأن تكون اللغة العربية لغة العقود والإعلانات.

جـ – التأكيد على الشركات المورِّدة بكتابة أسماء البضائع وأوصافها باللغة العربية.

د – التأكيد على وزارة التجارة ووزارة الشؤون البلدية والقروية بعدم الترخيص لأي محل أو مؤسسة تحمل اسما أجنبيا.

هـ – قصر استخدام العاملين في الوظائف ذات الاتصال المباشر بالجمهور (كموظفي الاستقبال ... في الفنادق والمطارات ...والمستشفيات وغيرها) على المتحدثين باللغة العربية.

و – تشجيع غير العرب على تعلّم العربية، بإيجاد الوسائل الملائمة لذلك، عن طريق برامج التلفزيون.

ز – على جميع الجهات الحكومية المعنيّة تنفيذ ما ورد أعلاه. كل فيما يخصّه). (مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، ١٤٣٦: ٣٨).

ويبرز في هذا السياق- أيضا - توصية مجلس الشورى الصادرة بالتاريخ ٢٤/ ٣/ ١٣٤٦ هـ، ونصها: " أن الواجب يقضي بأن يُعتنى باللغة العربية اعتناء تاما؛ لأنها اللغة الرسمية للحكومة ... وبالأخص في التجارة التي تدور بين الدوائر، ويحتم لزوم المحافظة على أساليبها الفصحى، مع انتقاء الألفاظ اللغوية ومراعاة القواعد العربية". (مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، ١٤٣٦: ٨).

ومن ذلك القرار الصادر من المقام السامي بالرقم ٢٦٦/ ٥ ، والتاريخ ٣٠ / ٧ / ١٤٠٤ هـ، ونصه: "إلزام الدوائر الحكومية، والشركات والمؤسسات الأهلية والفنادق وسواهم ممن درج في مخاطباته ومكاتباته على غير العربية بجعل العربية هي الأولى في المخاطبة والمكاتبة، ومنع استعمال لغة أخرى إلا فيما تقتضيه الضرورة، وإقامة معاهد لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها". (مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، ١٤٣٦: ٣٩).

ومن ذلك القرار الصادر من نائب رئيس مجلس الوزراء بالرقم ٢٦٦، والتاريخ ٢١/ ٢/ ١٣٩٨هـ، ونصه: "على الشركات والمؤسسات الأجنبية وفروعها ومكاتبها العاملة على إقليم المملكة العربية السعودية استعمال اللغة العربية في مراسلاتها مع الجهات الحكومية. كل من يخالف الحكم السابق؛ يعاقب بغرامة مالية ..." (مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، ١٤٣٦: ٢٥).

ومنه القرار الصادر من وزير الداخلية بالرقم ٣/ ٢٢٨٧٨، والتاريخ ١٨/ ٦/ ١٣٩٩ هـ، وجاء فيه: "إلزام الشركات والمؤسسات العاملة بالمملكة باستعمال اللغة العربية في جميع أمورها داخل المملكة". (مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، ١٤٣٦: ٢٧).

والقرار الصادر من وزير المالية والاقتصاد الوطني ذو الرقم ٢٥٢٨/ ٤٠١، والتاريخ ١٨/ ٥/ ١٤٠١ هـ، وجاء فيه: "وجوب التقيّد باللغة العربية مع إمكانية إثبات المصطلحات الفنيّة باللغة الإنجليزية المتعارف عليها عالميا بين قوسين، إضافة إلى ذكرها بالعربية". (مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية

السعودية، ١٤٣٦: ٣١).

ومن ذلك – أيضا– قراره الصادر بالرقم م/ ٣٥، المادة ١٥ من قواعد تنظيم لوحات الدعاية والإعلان، التاريخ ٢٨/ ١٢/ ١٤١٢ هـ، وجاء فيه:" ... وأن تراعي قواعد اللغة العربية الفصحى في نص الإعلان...". (مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، ١٤٣٦: ٤٤).

ومن ذلك القرار الصادر من مدير عام الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس بالرقم، والبند ٤/ ٨ من المواصفة القياسية ذات الرقم ١/ ١٣٩٣ هـ. والتاريخ ١٣٩٣ هـ، ونصه: "يجب أن تكون اللغة العربية من بين اللغات المستعملة في بطاقات المواد الغذائية والبيانات الإيضاحية المصاحبة لها فيما يتعلق بما يلي:

" اسم المادة الغذائية المعبأة. - صافي المحتويات. - قائمة المكونات". (مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، ١٤٣٦: ٢١).

ومن ذلك ما ورد في شروط استخراج السجلات التجارية والتراخيص ـ رخص البلديات - ترخيص فتح محل - استخراج رخصة محل تجاري، حيث تشترط الجهات الرسمية اثني عشر شرطا لاستخراج شيء من التراخيص السابقة، وينص الشرط السابع منها على ما يلي: "يجب أن يكون الاسم التجاري باللغة العربية". (بوابة وزارة الشؤون البلدية والقروية، قائمة اللوائح والاشتراطات).

ونتيجة لذلك فإن المشهد اللغوي العام تسود فيه العربية، فاللوحات التوجيهية في الشوارع والمطارات والأسواق والمستشفيات تكتب بالعربية، والمنتجات تكتب بالعربية وحدها، أو بالعربية والإنجليزية، وأدلة الاستخدام في الأجهزة والمنتجات المستوردة تلتزم باستخدام العربية ولغة المنتج الأصلية.

وفيما يتعلق بأسماء المحلات فإن المحلات تُلزم باستخدام العربية في لوحاتها،

ويستثنى من ذلك المحلات ذات العلامات التجارية العالمية، التزاما بالقرار الصادر من ديوان رئاسة مجلس الوزراء، بالرقم ٦٩٠ / م ب، والتاريخ ٢٩ / ١ / ١٤٢٧ هـ، حيث جاء فيه: "تعميد كافة أمانات المناطق، ورؤساء بلديات المدن والمجمعات القروية في كافة أنحاء المملكة بإلزام كافة المحلات التجارية والشركات والمؤسسات باعتماد كتابة الاسم باللغة العربية في لافتاتها ولوحاتها بشكل واضح، وإذا رغبوا كتابة الاسم باللغة الإنجليزية أو الأجنبية فيكون ذلك تحت الاسم الموجود باللغة العربية، وألا يطغى - بأي حال من الأحوال - على الاسم باللغة العربية، مع التشدّد في تطبيق هذا الأمر ومراقبته ومتابعته بشكل دوري ومستمر، مع الحرص كل الحرص على ذلك، ومعاقبة من لم يلتزم به، فأكملوا ما يلزم بموجبه". (مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، ١٤٣٦: ٦٨).

وقراره الصادر بالرقم ٣/ م/ ١٥٥٠١، والتاريخ ١/ ٧/ ١٤٠٢ هـ، بشأن التأكيد على كتابة اللافتات الخاصة بالشركات والمؤسسات الأجنبية باللغة العربية، حيث جاء فيه: "كما أن الاعتبارات الوطنية تقتضي بأن لا ترفع لوحات إلا بلغة الدولة التي تقيم فيها تلك الشركات أو المؤسسات". (مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، ١٤٣٦: ٣٢).

أما الفواتير التجارية، فقد تبنّت وزارة التجارة نظاما يلزم المحلات والمعارض والشركات بتعريب جميع الفواتير، وبطاقات الأسعار، والإعلانات، والعقود، وعروض الأسعار، وجميع المطبوعات، وشهادات الضمان، مع إمكانية استخدام اللغة الإنجليزية كلغة ثانية، ابتداء من تاريخ ١/ ١/ ١٤٣٤ هـ. (موقع وزارة التجارة)

وتضمن النظام فرض عقوبة مالية على المخالفين تصل إلى ١٠٠ ألف ريال، على أن تضاعف الغرامة إلى الضعف، وإغلاق المحل لمدة تصل إلى سنة كاملة في حالة تكرار المخالفة.

ثانيا: جهود المملكة في تعزيز العربية في مجال التعليم:

العربية قيمة ثقافية حضارية، وقيمة اقتصادية نقدية، ولذا فإن تعليم العربية يشهد إقبالا منقطع النظير في كل مكان من هذه الدنيا. ويمكن تقسيم هذا المبحث إلى قسمين:

١ـ جهود تعزيز العربية داخل المملكة العربية السعودية:

قامت المملكة بجهود كبيرة في هذا المجال، أورد منها:

١ ـ ١ـ إنشاء كليات أقسام علمية متخصصة في الجامعات السعودية تُعنى بتعليم اللغة العربية وآدابها. كان في مقدمتها كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي أنشئت عام ١٣٧٤ هـ.

١ ـ ٢ ـ تعميم اللغة العربية على جميع مراحل التعليم. فقد جاء في سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في الباب الأول: من الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم أن الأصل هو أن اللغة العربية لغة التعليم في مواده، وجميع مراحله كافة، إلا ما اقتضت الضرورة تعليمه بلغة أخرى، ومن ذلك ما ورد في البند الرابع والعشرين من الأسس العامة لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، حيث جاء فيه ما يلي: "الأصل هو أن اللغة العربية لغة التعليم في كافة مواده، وجميع مراحله، إلا ما اقتضت الضرورة تعليمه بلغة أخرى". (سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، ١٤١٦: ٩).

١ ـ ٣ـ استقطاب المتميزين في تعليم اللغة العربية، من داخل وخارج المملكة.

١ ـ ٤ـ إنشاء مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، وذلك بقرار من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ـــ رحمه

الله – عام ١٤٢٩ هـ. وهو مركز يقوم على نشر الكتب والمجلات وإقامة الدورات والمؤتمرات التي تعنى بنشر العربية، ودعم البحث العلمي فيها.

١ ـ ٥ ـ إنشاء الجمعية العلمية السعودية للغة العربية:

أنشئت الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، وهي تُعنى بعلوم اللغة العربية في كافة مستوياتها التعليمية والبحثية والاجتماعية، ومن أبرز أهدافها تنمية الفكر العلمي في مجال التخصص، والعمل على تطويره وتنشيطه، والعناية بتعليم اللغة العربية، والتراث اللغوي وقضايا اللغة المعاصرة، وتأليف الكتب العلمية في اللغة العربية وترجمتها وما يتصل به من مجالات أخرى.

١ ـ ٦ ـ إنشاء كراسٍ علمية تعنى باللغة العربية في أكثر الجامعات السعودية.

١ ـ ٧ ـ إنشاء معاهد لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، داخل المملكة العربية السعودية. حيث أُنشئ أول معهد لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها في جامعة الملك سعود بالرياض بالمرسوم الملكي الكريم الصادر بتاريخ ٢٥ / ٦/ ١٣٩٤ هـ، ثم معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى في عام ١٣٩٥ هـ، ومعهد اللغة العربية بجامعة الإمام في عام ١٤٠١ هـ، وقبل إنشاء هذه المعاهد كان معهد تعليم اللغة العربية بالجامعة الإسلامية باسم" شعبة تعليم اللغة العربية لغير العرب" عام ١٣٨٦ هـ ثم عدّل اسمه في عام ١٤٢٢ هـ إلى (معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها). وتضطلع هذه المعاهد بدور عظيم في خدمة اللغة العربية، من خلال برامجها وأنشطتها المختلفة.

١ ـ ٨ ـ إقامة الندوات والمؤتمرات المعنية بتطوير ونشر العربية في الجامعات السعودية والأندية الأدبية والمؤسسات الثقافية السعودية الحكومية والأهلية.

١ ـ ٩ ـ الاهتمام بالنشر العلمي المتعلق بالعربية، في كثير من المؤسسات الحكومية والأهلية، لاسيما الجامعات. (الحافي، ١٤٣٤: ٩٥ ـ ١١٤).

٢ ـ جهود تعزيز واستثمار العربية خارج المملكة العربية السعودية:

قامت المملكة العربية السعودية في تعزيز العربية والثقافة الإسلامية خارج المملكة، ويمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

٢ ـ ١ ـ إنشاء المعاهد الخارجية المختصة بتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها في الخارج. فقد انتهجت المملكة العربية السعودية خطة لفتح عدد من المعاهد والكليات المتخصصة في علوم اللغة العربية والشريعة الإسلامية في عدد من الدول في مختلف قارات العالم؛ ومنها: معهد العلوم الإسلامية والعربية في موريتانيا١٣٩٩ هـ، ومعهد العلوم الإسلامية والعربية في إندونيسيا ١٤٠١ هـ، والمعهد الإسلامي في جيبوتي ١٤٠١ هـ، ومعهد العلوم الإسلامية والعربية في رأس الخيمة بالإمارات العربية المتحدة١٤٠١ هـ،

والمعهد العربي الإسلامي في طوكيو١٤٠٢ هـ، ومعهد العلوم الإسلامية والعربية في أمريكا ١٤١٠ هـ.

٢ ـ ٢ ـ إصدار سلاسل وكتب تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ودعم طباعتها ونشرها وتوزيعها: حيث أصدرت الجهات الأكاديمية في المملكة أكثر من عشرين سلسلة متكاملة لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، انتشر كثير منها على مستوى العالم، وأصبح كثير من معاهد تعليم العربية ــ على مستوى العالم ــ يعتمد عليها منهجا دراسيا، ومنها على سبيل المثال :سلسلة (تعليم اللغة العربية)، من إصدار معهد تعليم اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وعددها أكثر من أربعين كتاباً متكاملاً. وسلسلة (العربية للحياة)، وهي مجموعة كتب من إعداد مجموعة من الأساتذة الخبراء في معهد اللغة العربية بجامعة الملك سعود في الرياض. وسلسة (العربية للناشئين)، من إصدار وزارة المعارف. وسلسلة (أحب العربية)، وهي كذلك منهج متكامل في تعليم العربية

للصغار الناطقين باللغات الأخرى، من إصدار معهد اللغة العربية بجامعة الملك سعود. وسلسلة (القواعد العربية الميسرة)، وهي سلسلة في تعليم النحو العربي لغير العرب، نشرتها ــ أيضاً ــ جامعة الملك سعود .وسلسلة (دروس اللغة العربية لغير الناطقين بها)، وهي مجموعة كتب تعليمية أصدرتها الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. وسلسلة (العربية لغتي الثانية)، من تأليف وإصدار عمادة التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد بالتعاون مع معهد تعليم اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢ ـ ٣ ـ إنشاء ونشر المجلات والنشرات الدورية المتخصصة باللغة العربية، وبأدبيات تعليمها، عن طريق الجامعات ومعاهد تعليم اللغة العربية، ومركز الملك عبدالله لخدمة اللغة العربية، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وغيرها.

٢ ـ ٤ ـ افتتاح الأكاديميات والمدارس السعودية في الخارج، التي انتشرت في كل من واشنطن، لندن، بون، موسكو، جاكرتا، مدريد، ملقا، فينا، أنقره، إسلام أباد، الرباط، كراتشي، كوالالمبور، جيبوتي، باريس، برلين، روما، اسطنبول، بكين، الجزائر، وغيرها.

٢ ـ ٥ ـ إنشاء الكراسي العلمية للدراسات العربية والإسلامية في عدد من الجامعات العالمية المرموقة، حيث يزيد عدد تلك الكراسي الخارجية عن أربعين كرسيا، تسعى معظمها إلى توفير الوسائل والسبل الكفيلة بدراسة اللغة العربية وتدريسها، وتسهم في نشر اللغة العربية في تلك الأقطار، ومنها: كرسي الملك فيصل للفكر والثقافة الإسلامية في جامعة جنوب كاليفورنيا (أمريكا). وكرسي الملك عبد العزيز بجامعة كاليفورنيا (أمريكا). وكرسي الملك عبد العزيز في جامعة بولونيا(إيطاليا). وكرسي الملك فهد بجامعة هارفارد (أمريكا). وكرسي الملك فهد بجامعة لندن (بريطانيا) .وبرنامج الملك فهد لدراسات الشرق الأوسط في جامعة

إركنساس (أمريكا).وكرسي الملك فهد في معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية في فرانكفورت بألمانيا .وبرنامج الأمير سلطان بن عبدالعزيز لدعم اللغة العربية في منظمة اليونسكو. وكرسي الأمير نايف بن عبد العزيز بجامعة موسكو (روسيا). (تطور التعليم في المملكة العربية السعودية، ١٤١٧ : ١١٩).

٢ ـ ٦ ـ إيفاد عدد كثير من المدرسين السعوديين المتخصصين في اللغة العربية والعلوم الإسلامية إلى مختلف البلاد العربية والإسلامية.

٢ ـ ٧ ـ المنح الدراسية لأبناء المسلمين وغيرهم في الجامعات السعودية. فالمملكة تستقطب الآلاف من الطلاب الوافدين؛ للدراسة في الجامعات والمعاهد السعودية. ويمثل نسبة هؤلاء الطلاب الوافدين من مختلف الجنسيات للدراسة في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ــــ مثلا ــــ ما يقرب من ٨٥٪ من مجموع طلاب الجامعة.

٢ ـ ٨ ـ دعم المدارس الإسلامية والمعاهد والجامعات التي تهتم بتدريس اللغة العربية والعلوم الشرعية، وتذكر أحد المصادر أن المملكة قد قدمت خلال عشر سنوات فقط دعماً مالياً كبيراً لجهات تعليمية يتجاوز عددها أكثر من ١٠٠٠ جهة في مختلف أنحاء العالم. (السحيباني، ١٤٣٤: ١١٥ ــــ ٢١٨).

٢ ـ ٩ ـ دعم المنظمات العربية والإسلامية الدولية التي تهتم بنشر اللغة العربية في مختلف الأرجاء، وتعمل على تعزيز وجودها في مختلف المحافل. وعلى سبيل المثال فالمملكة هي الداعم الأكبر لمكتب التربية العربي لدول الخليج، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الألكسو" ، والمنظمة الإسلامية للعلوم والتربية في المغرب.

٢ ـ ١٠ ـ إنشاء ودعم قرابة ٢٥٠ مركزًا إسلاميًا في الخارج؛ حيث اعتنت السعودية بهذا الموضوع كثيرا، في مختلف أنحاء العالم، لا سيما في بلاد الأقليات

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

الإسلامية، باعتبارها أهم الوسائل في نشر الثقافة الإسلامية وخدمة اللغة العربية. (السحيباني، ١٤٣٤: ٢١٨).

٢ ـ ١١ ـ إنشاء ودعم المعاهد والجامعات والمؤسسات التعليمية في دول متعددة، أو المشاركة في تأسيسها، وذلك مثل: جامعة الأخوين، ومكتبة الملك عبد العزيز في المملكة المغربية، ومعهد وتاريخ العلوم العربية والإسلامية في فرانكفورت بألمانيا، ومعهد العالم العربي في باريس، ومركز الدراسات الدولية والإسلامية بولاية كارولينا، ومركز الدراسات المقارنة بالجامعة الأمريكية، وبرنامج دراسات الشرق الأوسط بجامعة جون هوبكنز في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى مركز الدراسات العربية والأفريقية بجامعة هارفرد، والمركز العالمي للتربية والتعليم الإسلامي، والجامعة الإسلامية في النيجر، والجامعة الإسلامية في تايلند، والجامعة الإسلامية في باكستان، وغير ذلك من جامعات المنظمات العربية والإسلامية.

٢ ـ ١٢ ـ مشروعات التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد: تماشيا مع التطور التقني، وللإفادة من مقدراته فقد أنشأت المملكة «الجامعة السعودية الإلكترونية»، ومن ضمن برامجها برنامج تعليم العربية على الإنترنت Arabic-online.net ، وبرنامج اختبار العربية المعياري. (العقيلي، ٢٠١٨).

كما أن عددا من الجامعات السعودية تقيم برامج لتعليم العربية بنظام التعلم الإلكتروني أو التعليم عن بعد، وهي برامج مفتوحة للمتعلمين من داخل المملكة وخارجها، وتبرز في هذا الإطار جهود جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حيث يوجد لديها ١٣ مركز اختبارات لتعليم العربية عن بعد، خارج المملكة. (السحيباني، ١٤٣٤: ١١٥ ــ ٢١٨).

ثالثا: تعزيز العربية في مجال التقنية:

تقوم السعودية بجهود كبيرة جدا في استثمار العربية في المجالات التقنية، سواء على مستوى المؤسسات الحكومية أو المؤسسات التجارية أو المبادرات الفردية، وهذه نبذة موجزة عن بعض الجهود التي تقوم بها بعض الجهات الحكومية:

١ ـ مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية:

تدعم المدينة مشروعات ضخمة لتنفيذ مشروعات علمية تعزّز مكانة محتوى اللغة العربية على شبكة الإنترنت (موقع المدينة)، ومنها:

١ ـ ١ ـ مشروع حفظ الحقوق الفكرية للابتكارات التقنية.

١ ـ ٢ ـ إنشاء البنك الآلي السعودي للمصطلحات العلمية (باسم).

١ ـ ٣ ـ الإشراف على تنفيذ مبادرة الملك عبدالله للمحتوى العربي التي تعزِّز المحتوى العربي الرقمي إنتاجاً واستخداماً، لدعم التنمية والتحول إلى المجتمع المعرفي والحفاظ على الهوية العربية والإسلامية.

١ ـ ٤ ـ تصميم وتشغيل محرك بحث عربي مفتوح المصدر «نبع»، الذي يهدف إلى تطوير نواة لمحرك بحث يدعم الخصائص المتميزة للغة العربية.

١ ـ ٥ ـ تأسيس المقوم الآلي للنص العربي «عبر»، الذي يعنى بالتقويم الآلي لإكساب الطلاب مهارات الكتابة والتعبير، ومشروع تطوير نظام آلي للتدقيق على الأخطاء الإملائية وتصحيحها.

١ ـ ٦ ـ تصميم برنامج تفاعلي تطبيقي لتقويم رسائل الجوال باللغة العربية الفصحى والعامية أطلق عليه «صافي» ويهدف البرنامج إلى إيجاد برنامج تفاعلي

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

يقوم ذاتيا بتقييم رسائل الجوال النصية المرسلة للقنوات التلفزيونية وغيرها.

١ـ ٧ ـ تتعاون مدينة العلوم والتقنية مع شركات رائدة لإثراء المحتوى العربي كمحرك البحث «جوجل»، والموسوعة العالمية «ويكيبيديا»، وشركة إنتاج الوسائط المتعددة اليابانية «إندكس»، والناشر العالمي الإنجليزي «مجموعة نيتشر للنشر»، والناشر الفرنسي «موندادوري»، والناشر الألماني «شبرنجر»، والمنظمة العربية للترجمة، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومؤسسة الفكر العربي. وقد نتج عن هذه الشراكات وجود محتوى عربي علمي مفيد يخدم الناطقين بالعربية من الطفولة إلى طلبة التعليم العام، ثم طلبة الجامعات، والباحثين، والمتخصصين.

١ـ ٨ ـ صمّمت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية نظاما آليا للتعرف على الوثائق العربية المطبوعة على حواف الصفحة وإزالتها من المستندات، والتعرف على الأسطر في كل عمود، وفصل الأسطر الملتصقة عن بعضها البعض في كل عمود، والتعرف على الترتيب الأمثل للأعمدة الكتابية آليا في الصفحات التي تحتوي على أكثر من عمود، كما عملت المدينة على مشروع بناء محرك آلي للتعرف على الحروف العربية المطبوعة، بهدف تطوير محرك للتعرف على صورة النص العربي باستخدام الشبكات العصبية.

١ـ ٩ ـ وطورت المدينة بالتعاون مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات نظامًا تجريبيًا يقدم خدمة البريد الإلكتروني بالعناوين العربية، أطلق عليه «رسيل» عبارة عن بريد إلكتروني يتيح استخدام الحروف العربية في العنوان البريدي الإلكتروني.

١ـ ١٠ ـ مشروع «اسمي» وهو شبكة اجتماعية لأجهزة الجوال، ومشروع «سيما نور» الذي يضم المناهج الدراسية لعدد من الدول العربية، بالإضافة إلى برامج أخرى لتسهيل فهمها، ومشروع «الوسيط العالمي للابتكارات».

١ـ ١١ ـ مشروع المدونة اللغوية العربية: وهي مدونة تحوي الكلمات العربية، من العصر الجاهلي إلى العصر الحديث، في مختلف المناطق والبلدان، وفي كل أوعية النشر (مخطوطات، صحف، كتب، مجلات، دوريات علمية، ونحوها)، وقد بلغ عدد النصوص الكلي ١٨٥, ٣٢٣, ١ نصا، وبلغ عدد الكلمات ٦٣٣, ٥١٥, ١٨٢, ١ كلمة حتى الآن. (موقع المدينة)

٢ ـ مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية:

سعى مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية إلى تكوين عدد من قواعد البيانات المتعلقة بمجالات اللغة العربية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، عن طريق جمع بيانات معلوماتية حديثة ودقيقة لعدد من المجالات، وتوفيرها للباحثين والمهتمين باللغة العربية في مجالاتها المختلفة. وقد أنجز المركز ـ حتى الآن ـ ثلاث قواعد بيانات، أتاحها في بوابته الإلكترونية، وهي:

٢ـ ١ ـ قاعدة بيانات مؤسسات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية (بناء ١):
تسعى هذه القاعدة إلى جمع بيانات جميع مؤسسات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى بيانات الباحثين والأبحاث العلمية فيها، وإتاحتها للجميع.

٢ـ ٢ ـ قاعدة بيانات المؤسسات المعنية باللغة العربية في العالم (بناء ٢):
تهدف هذه القاعدة إلى حصر المؤسسات المعنية باللغة العربية في جميع أنحاء العالم، وجمع بياناتها التفصيلية، وإتاحتها للجميع؛ للإفادة منها في التواصل والشراكات العلمية والعملية، في كل ما من شأنه خدمة اللغة العربية علماً وتعليماً وبحثاً ونشراً، والإسهام في إظهار الصورة الحقيقية لوجود العربية والاهتمام بها في العالم.

٢ـ ٣ ـ قاعدة بيانات مصادر تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها (بناء ٣):

تحاول هذه القاعدة أن تجمع بيانات المصادر الخاصة بتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وأيا كان نوع المصدر الذي يتم من خلاله تعليم العربية للناطقين بغيرها، وإتاحتها للجميع للإفادة منها واستثمارها في كل ما يخدم اللغة العربية.

كما يرعى المركز عددا من البرمجيات والنظم التي تخدم اللغة العربية منها:

موسوعة الحرف العربي: وهي موسوعة تفاعلية إلكترونية، تشمل كل ما يخص الحرف العربي من معلومات، ومن مسارات عمل تقنية وجمالية وعلمية وتعليمية.

٢ـ ٤ ـ تمويل المشاريع: حدد المركز ثلاثة مسارات موضوعية للتمويل وهي:

أ ـ حوسبة اللغة العربية.

ب ـ تطبيقات اللغة العربية في المجالات الاجتماعية والعلمية والسياسية والاقتصادية والحاسوبية والإعلامية.

جـ ـ التخطيط والسياسات اللغوية. (بوابة المركز الإلكترونية).

٣ ـ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف:

يقوم المجمع بجهود كبيرة في مجال استخدام التقنيات لنشر المصحف الشريف (بوابة الخدمات الحاسوبية لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف)، ومن ذلك:

٣ ـ ١ ـ موسوعة قرآنية إلكترونية: تعرض المصحف بالرسم العثماني، مع مجموعة من الخدمات المميزة، مثل التفسير وغريب القرآن، وإعراب مشكل

القرآن، وأسباب النزول، والترجمات، والاستماع لمجموعة من التلاوات.

٣ ـ ٢ ـ محرك بحث نصي اشتقاقي فريد: وهو محرك يشتمل على محلل صرفي اشتقاقي عام، ويشمل ذلك المصحف الشريف وكتب التفسير، وغيرها.

٣ ـ ٣ ـ خدمة متطورة لتحفيظ القرآن الكريم:

وتمكّن المستخدم من نطق الآيات المراد حفظها، ومرات التكرار، مع ترك فاصل زمني للحافظ ليكرر الآيات.

٣ ـ ٤ ـ تطبيق «لمصحف المدينة النبوية» على منصتي: (IOS), Android، يتضمن كتب التفسير التي أعدَّها المجمع من التفسير الميسَّر، والميسَّر في غريب القرآن الكريم، وتسجيلاً صوتياً لأربع روايات قرآنية في تسعة مصاحف مرتلة، وسبعَ ترجمات نصِّية إلكترونية، وسبعَ ترجمات صوتية كاملة من ترجمات معاني القرآن الكريم التي أصدرها المجمع، ويدعم ثلاث عشرة لغة عالمية.

ويحتوي على خاصية البحث السريع، والإشارة المرجعية، والقراءة الليلية، وعلى مشاركة صفحات المصحف عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والتذكير بقراءة سورة من السور، ومتابعة الورد اليومي، والأسبوعي، والشهري للتلاوة، وإمكان الانتقال إلى صفحات المصحف على مستوى الصفحة، أو السورة، أو الربع، أو الحزب، أو الجزء.

ويضم التطبيق كذلك عدداً من الكتب العلمية الصادرة عن المجمع، مع خيار تنزيلها أو خيار التصفح لها فقط دون تنزيل.

٣ ـ ٥ ـ إنجاز تطبيق (مصحف المدينة النبوية للنشر المدرسي): هو أداة حاسوبية لعرض مصحف المدينة النبوية والبحث عن نصوص الآيات القرآنية، وإدراجها

في برامج النشر المكتبي على هيئة خط حاسوبي True type Font .

رابعا: تعزيز العربية في مجال الترجمة والتعريب:

التعريب والترجمة من العربية وإليها ضرورة ملحة، فهما مجالان اقتصاديان واستثماريان مهمان ومربحان. والإنتاج العلمي والصناعي والتجاري والحاسوبي ونحوها يشهد حركة دؤوبة في العالم، والشركات لا تفتأ تنتج الجديد والمفيد. وهذه المنتجات ستفقد قيمتها العلمية والاقتصادية ما لم تصل إلى المستفيد بلغة يفهمها. فضلا عن كون الترجمة وسيلة للتفاعل الحضاري والتواصل الفكري والاجتماعي. فالحضارة الإسلامية والثقافة العربية منتجان مطلوبان ورائجان جدا في العالم أجمع.

وقد ورد ضمن سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، الصادرة بقرار مجلس الوزراء، ذي الرقم ٧٧٩ في ١٦-١٧/ ٩/ ١٣٨٩هـ، المادة ١١٤، وتنص على "ترجمة العلوم وفنون المعرفة النافعة إلى لغة القرآن، وتنمية ثروة اللغة العربية من المصطلحات بما يسد حاجة التعريب، ويجعل المعرفة في متناول أكبر عدد ممكن من المواطنين". (سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، ١٤١٦: ١٢). كما جاء في المادة ١٤٠ ما يلي: "تنشأ دائرة للترجمة تتابع الأبحاث العلمية في المواد كافة، وتقوم بترجمتها لتحقيق تعريب التعليم العالي". (سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، ١٤١٦: ١٤).

لقد آمنت المملكة العربية السعودية بهذه القيمة الحضارية، وبالارتباط الوثيق بين اللغة ومناحي الحضارة المتنوعة، العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية ونحوها، وأولت موضوع التعريب والترجمة عناية كبرى، عن طريق مجموعة من المؤسسات الحكومية، مثل: معهد الملك عبدالله للترجمة والتعريب، والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وأقسام

ومراكز الترجمة في الجامعات السعودية، ومجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الذي يقدم ترجمات متعددة لمعاني القران وتفسيره . إضافة إلى مشروع الترجمة الذي تبنته وزارة التعليم العالي لترجمة أبرز الكتب والمقررات الجامعية لمختلف دول العالم في تخصصات أكاديمية، وجائزة خادم الحرمين الشريفين للترجمة، وهي جائزة دورية سنوية عالمية، وشعبة الترجمة التابعة لمجلس الوزراء السعودي وما تقوم به هذه الشعبة من مراجعات وجهود في مجال الترجمة. وكل تلك الجهود قامت بأداء دور كبير في إثراء حركة الترجمة على الصعيد المحلي والعربي والعالمي في مجالات العلوم الإنسانية والطبيعية.

وسأستعرض ــ بإيجاز شديد ــ شيئا مما تقوم به تلك المؤسسات:

١ــ مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية:

وتقوم بجهد كبير جدا في مجالات الترجمة والتعريب، ومن ذلك:

١ ـ ١ ـ المعجم الحاسوبي التفاعلي: وهو معجم عربي حاسوبي تفاعلي مفتوح المصدر، ومتاح للجميع. (بوابة المدينة الإلكترونية).

١ ـ ٢ ـ بناء محرك آلي للتعرف على الحروف العربية المطبوعة:

وهو محرك آلي يعطي نتائج موثوقة للتعرف على الحروف والمستندات العربية آلياً، يستطيع المستخدم ــ عن طريقها ــ تدريب نظام التعرف وأداة أخرى للتحقق من نتائجه وتصحيحها في حال دعت الحاجة لذلك باستخدام النماذج اللغوية المناسبة.

١ ـ ٣ ـ سلسلة كتب التقنيات الإستراتيجية والمتقدمة: تقوم المدينة بترجمة سلسلة من أشهر الكتب العالمية وأحدثها في التقنيات الإستراتيجية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

١ ـ ٤ ـ سلسلة كتيبات التوعية العلمية:- تصدر المدينة بانتظام كتيبات ثقافية علمية مترجمة، تحت عنوان "سلسلة الكتيبات العلمية"، وصدرت من هذه السلسلة مجموعة كبيرة من الكتب.

١ ـ ٥ ـ كتب الثقافة العلمية: تعمل المدينة على ترجمة كتب موسوعة الجيب في السلسلة الثقافية الفرنسية المشهورة للعلوم والتقنية "ماذا أعرف"، وقد تم إصدار ترجمة مجموعة من الكتب. كما تعمل المدينة مع المجلة العربية السعودية على ترجمة ١٥ كتابا للمستويات من الأطفال إلى البالغين، وقد صدر منها حتى الآن مجموعة من الكتب.

١ ـ ٦ ـ قاعدة الكتب العلمية العربية: تركز القاعدة على حصر الكتب المتخصصة في جميع مجالات العلوم الطبيعية، ومجالات العلوم التطبيقية والتقنية، وتحتوي القاعدة حتى نهاية العام ٢٠١٤م مائة وستين دار نشر في مختلف أنحاء العالم، وثلاثة وخمسين ألف كتاب أتيحت للباحثين على شكل تسجيلات ببلوجرافية .(القفاري: ١٤٣٥).

١ ـ ٧ ـ البنك السعودي للمصطلحات:

عملت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية على إنشاء البنك الآلي السعودي للمصطلحات "باسم"، حيث تم تصميم استمارة البيانات بالتعاون مع بعض بنوك المصطلحات المعروفة في أوروبا ومع منظمة المقاييس الدولية في جنيف ومكتب معلومات المصطلحات الدولي "إنفوتيرم" في فيينا. ويضم البنك أربع لغات هي العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية. ويستقي البنك مادته من المجامع العلمية واللغوية ودور النشر ويشمل السجل المصطلحي تعريف للمصطلح بالإضافة إلى الكلمة الرئيسية والمرادف والمصدر. ويحتوي البنك على أكثر من ٥٥٣ ألف سجل مصطلحي في مختلف الفروع العلمية والتخصصية. (بوابة المدينة الإلكترونية).

٢ ـ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة:

يقوم المجمع بمهمة عظيمة، وهي ترجمة معاني القرآن الكريم إلى لغات كثيرة ومتعددة، لضمان وصول معاني القرآن الكريم إلى الناس كافة، بصورة صحيحة، منذ إنشاء المجمع، عام ١٤٠٥ هـ، حيث أنشأ مركز الترجمات بالمجمع، وأصدر ترجمات لمعاني القرآن الكريم إلى ٤٤ لغة حية؛ ثنتين وعشرين لغة آسيوية، وثلاث عشرة لغة أوروبية، وتسع لغات أفريقية. (بوابة المجمع الإلكترونية).

ويجري إعداد ثماني ترجمات إضافية، إحداها الترجمة إلى اللغة العبرية؛ كما أن المجمع أصدر ترجمة للقرآن الكريم بلغة الإشارة.

٣ـ معهد الملك عبدالله للتعريب والترجمة:

أنشئ المعهد عام ١٤٣٣ هـ، ويقوم بخدمات الترجمة والتعريب للكتب والمجلات العلمية والدوريات والأبحاث المتميزة، وبالتدريب على أدوات وطرق الترجمة، وإعداد المترجمين، وبالبحث والتطوير في هذا المجال. كما يقيم الندوات والمؤتمرات الدولية المتخصصة. (بوابة المعهد الإلكترونية).

٤ـ جائزة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمية للترجمة:

انطلقت هذه الجائزة في عام ١٤٢٧هـ، وهي جائزة سنوية، تقوم بمكافأة وتكريم أفضل الأعمال في الترجمة للعربية، وتبلغ قيمة الجائزة لمشروعات الترجمة مبلغ ٧٥٠ ألف ريال سعودي (بما يعادل ٢٠٠ ألف دولار أمريكي) لكل جائزة. كما تبلغ قيمة الجائزة لجهود الأفراد مبلغ ٥٠٠ ألف ريال سعودي (بما يعادل ١٣٣ ألف دولار أمريكي) لكل جائزة. (بوابة الجائزة الإلكترونية).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

وعودا على بدء، أقول: إن هذه الجهود يمكن أن توضع في خانة الاتجاه الأول نحو الاستثمار الاقتصادي للغة، وهو تعزيز مكانة العربية، وجعلها لغة التفاهم ولغة الاقتصاد، ولغة الحياة.

ويبرز هنا السؤال المهم: هل لهذا الاتجاه قيمة اقتصادية؟ والجواب: نعم، وبكل تأكيد. فاللغة الموحدة توفر على الدول مبالغ طائلة، فلغة الخطاب الجمعي الموحدة تقلل من تكلفة بناء الخطاب التعليمي، والخطاب الإعلامي، وتقلل من كلفة الخطاب الإعلاني والتجاري والثقافي والسياسي والاجتماعي وغيرها. فضلا عن قيمة الهدر المالي الذي يتسبب فيه كون تلك الخطابات بغير اللغة الأم، وهي العربية. فالذين يتسربون من كليات الطب والهندسة والحاسب والعلوم وغيرها يشكّلون ظاهرة كبيرة، وتتحرم الدولة من جهودهم وإسهامهم في التنمية والإنتاج. وللمتأمل أن يفكّر في تكلفة التعليم في مجتمع ما، لو كان مبنيا بعدة لغات، أو في تكلفة الخطاب الإعلامي أو الإعلاني أو السياسي ونحوها. حتما ستكون التكلفة مضاعفة بعدد اللغات التي تُبنى بها الخطابات. لا سيما وأننا نتحدث عن قطاعات جوهرية في كل دولة. وميزانية هذه القطاعات تشكل نسبة كبيرة من الإنفاق الحكومي فيها. وبناء على ذلك فإن أحادية اللغة في المجتمع السعودي يوفر إنفاقا حكوميا قد يبلغ مليارات الريالات.

أما عن تفعيل الاتجاه الثاني من اتجاهات الاستثمار الاقتصادي للغة في المجتمع السعودي، وهو تحويل اللغة إلى سلعة تجارية تجني أرباحا مادية؛ فالحق أن الأمر يبدو دون المأمول. وقد قمت بالتواصل مع الجهات الاستثمارية الحكومية، مثل وزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة التجارة والاستثمار، والهيئة العامة للاستثمار، وقمت بمراجعة مواقعها وبعض منشوراتها فلم أجد معلومات أو أرقاما أو إحصائيات واضحة تسير في هذا الاتجاه. وربما كان هذا بسبب الانشغال بسلع تجني أرباحا أكثر، وربما كان بسبب أن الفكر العام في هذه الدولة المباركة يقوم

على تقديم الخير والعطاء، والمساهمة في خدمة قضايا الأمة دون انتظار للربح المادي.

خامسا: استثمار القطاع الخاص للعربية:

إذا تأملنا في واقع القطاع الخاص، ومدى استثماره للرأسمال اللغوي فإننا سنجد أن جهوده في دعم تلك القيمة تبدو أقل من الجهود الحكومية، غير أن إفادته الاقتصادية تبدو أكثر. وقد تواصلت مع الغرفة التجارية، واطلعت على منشوراتهم وموقعهم فلم أجد أرقاما أو بيانات إحصائية دقيقة حول هذا الموضوع. غير أن ملاحظة الواقع تثبت أن القطاع الخاص أفاد من الرأسمال اللغوي في عدة جوانب، يبرز منها:

١ ـ الترجمة: حيث يشهد السوق التجاري حركة ترجمة دائبة إلى العربية، مما ينتج في العالم من إصدارات علمية وثقافية، وابتكارات تقنية، وإنتاجات برامجية، ونحوها. وتشكل تلك الترجمات سوقا ربحية عالية. والمتأمل في سوق النشر العلمي والأدبي والثقافي سيجد أن حركة الترجمة تشهد نشاطا كبيرا ومربحا.

٢ ـ إنتاج البرمجيات الحاسوبية والتطبيقات التقنية باللغة العربية: ويبرز منها تطبيقات الجوال، لا سيما ما يتعلق منها بالقواميس العربية، أو تطبيقات تعليم قواعد العربية، أو شيء من مهاراتها، كالقراءة والكتابة ونحوها.

٣ ـ تعليم العربية: حيث تستثمر المدارس الأهلية وبعض معاهد تعليم العربية هذه القيمة، وتحقق منها أرباحا جيدة.

وأحسب أن القطاع الخاص لم يستثمر الرأسمال اللغوي بالطريقة المثلى. ولا يزال الميدان خصبا للكثير من الأفكار الاستثمارية للرأسمال اللغوي. فالمعاهد التجارية المتخصصة في تعليم العربية محدودة جدا، مقارنة بحاجة السوق، خاصة إذا تذكرنا

أنه يَقدُم إلى هذه الدولة المباركة ملايين العاملين من غير العرب، وهم محتاجون إلى تعلم هذه اللغة، بصفتها ضرورة حياتية. فضلا عن ملايين الزائرين لهذا البلد، من الحجاج والمعتمرين. كما أن حركة الترجمة للمنتجات، كالأجهزة والبرامج ونحوها دون حاجة السوق، لا سيما أن السوق السعودي يشكّل قوة شرائية كبيرة. وتَوفُّر المنتجات بلغة هذه السوق يشكّل دافعا كبيرا لزيادة المبيعات.

وأحسب أن من أهم ما يدفع لازدهار الاستثمار اللغوي العمل على دعم الوعي الجمعي بالقيمة الثقافية والحضارية للعربية. فالمشتري هو صاحب الكلمة الفصل في النشاط التجاري، ومتى ما دعم المنتجات التي تُقدّم بلغته فإن المستثمر سيضطر لوضعها في الاعتبار، سواء في الإنتاج أو التسويق. فأبناء اللغة هم من يستطيع تحديد مسارها صعودا وانخفاضا، ومتى ما شعر أبناؤها بقيمتها ونصروها في صراعها الحضاري فإنها ستكون قيمة اقتصادية مهمة ومؤثرة.

أبرز النتائج:

بعد هذا العرض السريع يمكن للباحث أن يخرج بالنتائج التالية:

١ ـ العلاقة بين اللغة والاقتصاد علاقة مترابطة جدا، فكلاهما نظام اجتماعي مؤثر جدا في تطور الأمم، ونهوض أحدهما مرتبط بنهوض الآخر.

٢ ـ اللغة رأس مال اقتصادي مؤثر جدا في نهضة الأمم والحضارات.

٣ ـ اللغة قيمة اقتصادية يمكن استثمارها وجني الأرباح الطائلة من ورائها، لا سيما إذا كانت لغة مرنة غنية، كما هو الحال بالنسبة للعربية.

٤ ـ أظهرت الدراسة أن الحكومة السعودية تملك وعيا مميزا بالقيمة الاقتصادية والحضارية للغة العربية، وأنها تبذل جهدا كبيرا لتحقيق معادلة الثنائية اللغوية

الاقتصاديـة.

٥ ـ السياسـة اللغويـة للمملكـة واضحـة وظاهـرة، تقـف دائـما في صـف اللغـة العربيـة، ولا تفتـأ في سـنّ السياسـات التـي تدعمهـا وترعاهـا وتعـزّز مـن شـأنها.

٦ ـ اسـتثمار اللغـة اقتصاديـا ذو اتجاهـين؛ الأول يقـوم عـلى تعزيـز مكانـة اللغـة، ودعمهـا، وجعلهـا اللغـة الرسـمية للدولـة، ويمثّـل هـذا الاتجـاه الخطـوة الأولى في الاسـتثمار اللغـوي. أمـا الاتجـاه الثـاني فيقـوم عـلى تحويـل هـذه اللغـة إلى سـلعة اقتصادية يتـم جلـب الأربـاح عـن طريقهـا.

٧ ـ اسـتعراض الواقـع الاسـتثماري للغـة في المملكـة العربيـة السـعودية يظهـر أن المملكـة بذلـت جهـدا كبـيرا في اتجـاه تعزيـز مكانـة العربيـة، لكنهـا لم تصـل إلى المأمـول في الاتجـاه الثـاني، وهـو تحويـل اللغـةإلى سـلعة اقتصاديـة مربحـة.

٨ ـ تركيـز الجهـود الحكوميـة عـلى اتجـاه توحيـد اللغـة، وتعزيـز مكانتهـا العربيـة يوفـر مبالـغ ماليـة طائلـة.

٩ ـ القطـاع الخـاص لم يقـم بالجهـد الـكافي، ولم يسـتثمر رأس المـال اللغـوي لتحقيـق المكاسـب الاقتصاديـة المتاحـة.

١٠ ـ نحن نملك سلعة اقتصادية رائجة، لكننا لم نستثمرها كما يجب.

١١ ـ يقـوم اقتصـاد المعرفـة عـلى إنتـاج المعرفـة بالبحـث العلمـي والتقنـي المبـدع ونـشر المعرفـة بالتعليـم والتعلـم الميسر باللغـة الأم للطالـب.

١٢ ـ المكـون الاجتماعـي بحاجـة إلى مزيـد مـن التوعيـة بالقيمـة الحضاريـة والاقتصاديـة للغـة العربيـة.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

التوصيات:

١ ـ السياسة اللغوية للمملكة سياسة جيّدة ومشرّفة. فالمملكة أصدرت عشرات القرارات والأوامر التي تحدد السياسة اللغوية للمملكة. غير أني أحسب أن جزءا من تلك القرارات يحتاج إلى وضع خطط تفصيلية زمنية تحدد آليات التنفيذ.

٢ ـ الإفادة من تجارب الدول الأخرى التي نجحت في تنفيذ سياسات لغوية مميّزة، وفي الاستثمار اللغوي. ومن ذلك التجربة الأمريكية والفرنسية.

٣ ـ أن يقوم علماء العربية والمتخصصون فيها والغيورون عليها والمثقفون والمفكرون بدورهم في توعية المجتمع ــ بشكل عام ــ وصنّاع القرار ــ بشكل خاص ــ بقيمة العربية، وارتباطها بالحضارة والهوية الوطنية والدينية والسياسية والاقتصادية للمجتمع. وأن يسعوا إلى ربط أواصر التواصل والتعاون مع الجهات المؤثرة في تشكيل الوعي الجمعي، كالتجارة والإعلام ونحوها، وأن يمدوا يد العون لتلك الجهات لرسم خطط عملية لخدمة العربية. فالعزلة بين العلماء وصناع القرار والحدث لا تأتي بخير.

٤ ـ كما أن على تلك الجهات أن تُشرك العلماء والمفكرين في رسم سياساتها وخططها. فالحضارات لا يمكن أن تقوم بمعزل عن العلم والمعرفة. والدول المتقدمة تدرك ذلك جيدا، وتطبقه. فالواقع اللغوي يوجب تكاتف الجهات الحكومية مع المؤسسات العلمية والثقافية لتوعية الإنسان السعودي بالثروة الثقافية اللغوية التي يملك، وبالرابط المباشر الذي يربط اللغة بالاقتصاد وبالانتماء الوطني. إن هذا التفاعل المأمول قادر على خلق واقع حضاري اقتصادي جيّد.

٥ ـ توعية وتثقيف العاملين على تنفيذ السياسات اللغوية للملكة. فوعي المنفّذ كفيل بسلامة التنفيذ، والتفاعل الجيّد معه.

٦ ـ تطوير برامج تعليم العربية للعرب ولغيرهم، والإفادة من الاستثمار في الوسائل والتقنيات الحديثة، كالتعليم الإلكتروني، والتلفازي، والتعليم بالجوال، ونحو ذلك.

٧ ـ أن تقوم الجهات المعنيّة بحثّ المقيمين من غير العرب على تعلّم العربية، وأن تقوم الجهات التعليمية الحكومية والخاصة بزيادة المعاهد التي تقوم بهذا الدور. فعدد معاهد تعليم العربية لغير الناطقين بها في المملكة في حدود العشرة معاهد فقط، وهي مخصصة لطلاب المنح في الجامعات.

٨ ـ أن تقوم وزارة التعليم بفرض العربية لغة للتعليم في كل التخصصات، ومنها الطب. فاللغة التي حملت كلّ العلوم مئات السنين، وأوصلتها إلى الغرب لن تكون عاجزة عن تلقّيها من الغرب وحملها مرة أخرى. وإذا كانت أكثر الأمم ــ في يومنا هذا ــ تعلّم الطب والهندسة وغيرها بلغاتها المحلّية، فما بالنا نحسب أن العربية تعجز عن ذلكّ!!

٩ ـ دعم الإنتاج العلمي باللغة العربية، ومن ذلك ترجمة الإنتاج الأجنبي، والتأليف باللغة العربية، ومنها التأليف للأطفال كالقصص ونحوها.

١٠ ـ أن تقوم الجهات التجارية كالبنوك والشركات بالاستثمار في المشاريع التي تعنى بنشر العربية وتعزيز قيمتها.

١١ ـ أن يقوم القطاع الحكومي والخاص بدوره في تبنّي وتكريم أصحاب الأفكار الإبداعية الخلاقة، والتي تخدم العربية في المجالات كافة، كالبرامج الحاسوبية، والبرامج الإعلامية (تلفزيونية، إذاعية، برامج تواصل اجتماعي، وغيرها)، والابتكارات الهندسية والصناعية وغيرها.

المراجع:

١ ــ كتب وبحوث عربية ومترجمة:

- بيومي، سعيد أحمد. (١٤٢٣). أم اللغات: دراسة في خصائص اللغة العربية والنهوض بها. القاهرة: مكتبة الآداب.
- الحافي، خالد بن عايش. (١٤٣٤).« الجهود الحكومية وغيرها في خدمة اللغة العربية داخل المملكة العربية السعودية». جهود المملكة العربية السعودية في خدمة اللغة العربية. الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. ٩٥ ــ ١١٤.
- حجازي، محمود فهمي. (٢٠٠٨). رؤية مجمعية من أجل سياسة لغوية، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، ١١٢.
- زيتون، محيا. (٢٠١٣). التجارة بالتعليم في الوطن العربي: الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- السحيباني، صالح بن حمد. (١٤٣٤). جهود المملكة العربية السعودية في خدمة اللغة العربية في الخارج، جهود المملكة العربية السعودية في خدمة اللغة العربية، الرياض: مركز الملك عبدالله لخدمة اللغة العربية. ١١٥ ــ ٢١٨.
- علي، نبيل، وحجازي، ناديا. (٢٠٠٥). الفجوة الرقمية، القاهرة: سلسلة عالم المعرفة.
- العقيلي، عبدالمحسن بن سالم. (١٤٣٩، ربيع الثاني، ١٩). جهود المملكة في تعليم العربية لغير الناطقين بها: الجامعة السعودية الإلكترونية. جريدة الجزيرة، على الرابط: http://www.al-jazirah.com/2018/20180106/rj3.htm

- القفاري، عبدالله سليمان. (١٤٣٥). جهود مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في نشر الثقافة العلمية والتعريب والترجمة. مؤتمر الاستثمار في اللغة العربية ومستقبلها الوطني والعربي والدولي، دبي: المجلس الدولي للغة العربية.
- كورتل، فريد. (٢٠٠٩ مايو). اقتصاد المعرفة وضرورة التنمية الشاملة في البلدان العربية. منتدى الأستاذ. قسنطينة: المدرسة العليا للأساتذة. ٥ و٦.
- كولماس، فلوريان. (٢٠٠٠). اللغة والاقتصاد. (ترجمة أحمد عوض). (مراجعة عبدالسلام رضوان). سلسلة كتب عالم المعرفة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- المسدي، عبد السلام. (٢٠١١). العرب والانتحار اللغوي. لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- مراياتي، محمد. (٢٠٠٦، تشرين الثاني). تأثير اللغة في النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية، مجلة المعلوماتية، تصدر عن الجمعية السورية المعلوماتية، المحتوى الرقمي. ع ٩.

٢ـ إصدارات حكومية:

- بوابة وزارة الشئون البلدية والقروية، قائمة اللوائح والاشتراطات، تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٢/ ٤/ ١٤٤٠، على الرابط:

https://www.momra.gov.sa/generalserv/forms.aspx

- مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. (١٤٣٦). مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية: الأوامر والقرارات والأنظمة واللوائح والتعاميم. الرياض.
- مركز المعلومات الإحصائية والتوثيق التربوي بوزارة المعارف. (١٤١٧). تطور التعليم في المملكة العربية السعودية" تقرير وطني". الرياض: مطابع الفرزدق التجارية.

- وزارة المعارف. (١٤١٦). سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. الرياض: مطابع البيان. ط٤.

٣ـ مواقع إلكترونية:

- بوابة جائزة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمية للترجمة، تمت الزيارة بتاريخ ٢٦/ ٤/ ١٤٤٠ هـ، على الرابط:

ttp://www.translationaward.org.

- بوابة الخدمات الحاسوبية لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، تمت الزيارة بتاريخ ٢٥/ ٤/ ١٤٤٠ هـ، على الرابط:.http://mushaf-services .qurancomplex.gov.sa.

- بوابة مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية الإلكترونية، تمت الزيارة بتاريخ ٢٤/ ٤/ ١٤٤٠هـ، على الرابط: https://www.kacst.edu.sa/arb.

- بوابة مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية الإلكترونية، تمت الزيارة بتاريخ ٢٤/ ٤/ ١٤٤٠هـ، على الرابط:

https://www.kaica.org.sa.

- بوابة معهد الملك عبدالله للتعريب والترجمة، تمت الزيارة بتاريخ: ٢٥م/ ٤/ ١٤٤٠ هـ، على الرابط: http://kaitaimamu.com.

- بوابة وزارة التجارة الإلكترونية، تمت الزيارة بتاريخ ٢٢/ ٤/ ١٤٤٠ هـ، على الرابط:
https://mci.gov.sa/MediaCenter/News/Pages/news_1835.aspx

- بوابة وزارة الشئون البلدية والقروية الإلكترونية، قائمة اللوائح والاشتراطات، تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٢/ ٤/ ١٤٤٠، على الرابط:
https://www.momra.gov.sa/generalserv/forms.aspx#

عرض كتاب: السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي من عصر القومية إلى عصر العولمة[1]

أ.محمد مفلح الشهراني[2]

عرض عام للكتاب وأهميته

تنطلق المؤلفة سو رايت (Sue Wright) في كتابها «السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي: من عصر القومية إلى عصر العولمة» (Language Policy and Language Planning From Nationalism to Globalisation) من نظرة تتمثل في أن عملية صياغة السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي ما هي إلا عمليةُ تنميةٍ حديثةٍ نسبيا بالنسبة لتاريخ البشرية؛ إلا أنها في الوقت ذاته تُعَدُّ قديمة قِدم اللغة ذاتها، وذلك باعتبارها نشاطا عاميا، وبما أن اللغة وسيلة تضمين واستثناء فهي تلعب دورا مهما في تكوين وبناء المجتمعات عبر توظيف النُّخب للغةِ بهدف تحديد وتوزيع السلطة داخل مجتمعاتهم، ودورها أيضا في عملية السيطرة لتُستخدم في عمليات الإكراه والتنظيم وحماية الحدود، وكيفية السماح بالاتصال والاندماج أو إحباطه، كلُّ ذلك يكون عن طريق اللغة. ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب، فلم يعد الأمر مقتصرا في هذا المجال على اللغة ذاتها فقط بل هناك أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية، كما تظهر أهميته أيضا في شموليته فلم يقتصر في استعراضه النظري على تعليم اللغة فقط بل تضمَّن إشارات من التاريخ، والقانون، والأنظمة الدولية، والعلوم السياسية والاقتصادية، والعلوم الاجتماعية،

١- عنوان الكتاب: Language Policy and Language Planning From Nationalism to Globalisation ، تأليف: سو رايت Sue Wright ، ترجمة: د.أحمد بن عبد الله البنيان، الطبعة الثانية، (٢٠١٨)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، معهد الملك عبد الله للترجمة والتعريب.

٢- باحث دكتوراه بجامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم اللغة العربية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

إضافة إلى تناوله حالاتٍ ونماذجَ لغوية.

يعالج هذا الكتاب الموضوعات الجوهرية للسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، وبما أن هذا المجال يُعَدُّ مجالا واسعا فقد أشارت مؤلفة هذا الكتاب إلى أنها ستنطلق من التعريف الواسع جدا لمفهوم تخطيط اللغة وسياستها كما هو مذكور أعلاه. تناول الكتاب ثلاثة مواضيع ارتأت صاحبته مدى أهميتها، وأنها تُعَدُّ من أكثر الموضوعات أهمية في هذا الصدد؛ فجاء الموضوع الأول ليتكلم عن كيفية توظيف اللغة ودورها في عملية بناء الأمة؛ والموضوع الثاني عن تأثير عمليات العولمة وإسهامها في خلق عملية تواصل بين مواطني الدول القومية؛ أما الموضوع الثالث فيعرض النهضة الحديثة للجماعات الصغيرة وذلك في ظل تعايش إحياء اللغة مع العولمة، وكيف استطاعت هذه الجماعاتُ التي فقدت لغاتها أثناء بناء الأمة الانخراطَ في عملية إحياء هذه اللغات.

عرض فصول الكتاب

ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء يندرج تحتها ثلاث عشرة فصلا؛ ابتدأتها المؤلفة بمقدمة باعتبارها الفصل الأول؛ تناولت فيها ماهية اللغة، وأسباب وجود كثير من اللغات، وتناولت في هذا الفصل أيضا الهويةَ وعمليةَ التواصل، وتطورَ تخطيط اللغة وسياستها بوصفها فرعا من فروع المعرفة لتختتم مقدمتها بوجهة نظر لها، وخطة لهذا الكتاب.

اندرج تحت الجزء الأول ثلاثة فصول؛ عالجتْ فيها عملية بناء الأمة، فجاء هذا الجزء موسوما بـ «المجتمع ودور اللغة القومية»، تناولتْ فيه آلية تكوين العالم من الناحية اللغوية قبل قدوم عصر القومية، كما بحثتْ بعد ذلك عن كيفية تبدل أنماط التطبيقات اللغوية وأساليب توظيفها بصورة كبيرة في العصر الحديث،

إذ يُعدُّ التخطيط للغة من أكثر عناصر النجاح في عملية بناء الأمة. فجاء أول فصل تحت هذا الجزء باعتباره الفصل الثاني في الكتاب ليتناول مرحلة تطور اللغة في المجتمعات الأوروبية من فترة الحكم الإقطاعي إلى عصر القومية، وبما أن الغالبية العظمى من الأوروبيين في القرون الوسطى هم في الأصل مزارعون فقد كانت الصورة اللغوية أكثر محلية؛ لأنهم قلما يفكرون في المغامرة بالخروج من هذه المجموعة لارتباطهم الوثيق بالأرض ما لم يجبرهم سيدهم الإقطاعي على الالتحاق بالحملات العسكرية، أو ذهابهم للأماكن المقدسة. ففي هذه الحقبة كان هناك انقسام بين المجموعات اللغوية التي تنتمي إلى تشعبات مختلفة والتي يربط بينها حدود لغوية واضحة، فكان هذا الانقسام بمثابة خرق لسلسلة التواصل، فكان لا بد من تطبيق ثنائية اللغة بين الأفراد ضمن هذه الحدود لضمان إتمام عمليتي التواصل والاتصال؛ ولأجل ذلك توسعت الذخيرة اللغوية المحدودة للفلاحين في القرى عند ذهابهم إلى أسواق البلدات؛ لأن ذلك يتطلب أن يكونوا متعددي اللهجات. وعلى أيِّ حال فإن غالبية الفلاحين في القرون الوسطى كانوا يعيشون في مجتمعات تواصل صغيرة؛ إذ يبدو أنه من المنطقي الاعتقاد بأن أغلب هذه الفئة كانوا أحاديي اللغة، فكانوا يستخدمون لهجة تختلف اختلافا بسيطا عن لهجات من يجاورهم. وعلى العكس من ذلك، ما كان عند الطبقة الحاكمة، ورجال الدين، وطبقة النبلاء؛ فقد استعرضت المؤلفة موجزا تاريخيا عن الطبقة الحاكمة الإقطاعية في أوروبا وطريقة اختيارها للتزاوج فيما بينها وبين العائلات ذات النفوذ الأكبر، فكانت عقود الزواج والتحالفات تتم بين عدد محدود من أفراد السلالة الحاكمة الملكية مما أدى إلى وجود تعددات لغوية معقدة في هذه العوائل. وكانت الجماعات الدينية تتمتع أيضا بثنائية اللغات، إضافة إلى تمتعهم بالثقافة والمعرفة.

وقد أشارت مؤلفة الكتاب إلى اختلاف البعد اللغوي لهذا المجتمع عن الحقبة التي تليها وهي القومية. فعندما تَقوَّض النظام الإقطاعي في بلدان أوروبا الغربية

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

بين القرنين السادس عشر والثامن عشر قامت السلالات الحاكمة بترسيخ حدود أقاليمها، وبدأت الرغبة في إقامة أرض قومية بالتنامي؛ فتأصلت فكرة الهوية القومية، وتحديدا بعد عملية الإصلاح والحروب الدينية التي حدثت في القرن السادس عشر والتي انتهت بعقد معاهدات شجعت التجانس القومي. ووفقا لمفهوم السلطة السياسية الحديثة فإن مفهوم الشرعية أصبح مستمدا من الشعوب، ولأنَّ المجتمعاتِ في بداية الحقبة الحديثة كانت متصدعة من الناحية اللغوية، كما كانت تفتقر إلى الهوية الوطنية؛ تعيَّنَ على هذه الشعوب المشرِّعة أنْ تتطورَ لتصبحَ كياناتٍ مميزةً ومستقلةً، فكانوا يعتقدون أنَّ المركزيةَ والتمدُّن والتصنيع والتعليم عملياتٌ لها دورٌ في التحام الجماعات المختلفة؛ لتصبحَ أممًا متماسكة. وقد أشارت المؤلفةُ إلى أنه عند الرغبة في فهم الصورة اللغوية لأوروبا الحالية وكيفية نشوئها فلا بد من فهم وإدراك طبيعة هذه الدول القومية وكيفية نشأتها وتطورها. فتناولت كيفيةَ إتمامِ ترسيخ الحدود في كل من إسبانيا والبرتغال وفرنسا وبريطانيا والسويد والدنمارك وهولندا -باعتبارها دولًا قومية- ، وقد استغرق ذلك وقتا طويلا إذ لم ينته الأمر إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد أشارت أيضا إلى دور الوحدة الدينية، فقد تُرجمتِ النصوص الدينية الأساسية للغات العامية، كما أشارت إلى دور الطباعة، وأن هذا الأمرَ كان له انعكاساتٌ لغويةٌ كبيرةٌ، فقد استخدم العاملون لغةَ المناطقِ المتحضرةِ التي انحدروا منها في الأصل. ولأن الأولويةَ لدى العاملين النجاح التجاري وإيجاد أسواق كبيرة لمنتجاتهم؛ فلم يكن لديهم الميل الكبير لتغيير النوع اللغوي ليتماشى مع اختلاف اللهجات؛ لذا فقد بدأوا بالترويج للتوحيد القياسي للغات العامية، وإلى دور علماء اللغة والمؤلفين في توضيح التراث الثقافي واللغوي للدول، ودور المحطات الإذاعية وتأثيرها اللغوي وأنها كانت أكثر تأثيرا من الصحف، وأشارت أيضا إلى الدور السياسي، فبات يُطلق على الولاء للملك والسلالة الحاكمة مصطلح «حب الوطن»، وكان لهذا دور في الشعور بالانتماء للقومية فقد أصبح استخدام اللغة القومية فعلا وطنيا،

كما أصبح هدف مسؤولي الحكومة البيروقراطيين التوحيد اللغوي داخل الدولة؛ مثَّلتِ المؤلفةُ على ذلك بالحدِّ من استخدام اللغات العامية المحلية أو اللغة اللاتينية في فرنسا وتوظيف لغة العاصمة والملكية، وكذلك في بريطانيا وذلك بفرض اللغة الإنجليزية في المحاكم القضائية في مقاطعة ويلز الكلتية، فكانت فكرة اللغة الواحدة تتمثل في قدرتها على تعزيز التماسك والمؤاخاة المطلوبة، وأن بوسع اللغة الواحدة فقط تحقيق مساواة الفرص التي تحتاجها الحكومة الاستحقاقية.

أما الفصل الثالث من الجزء الأول فجاء بعنوان: تخطيط اللغة في قوميات الدول ودول القوميات، فقد تبنت اللغة القومية عددا من الأدوار الفاعلة في عملية بناء الأمم إذ غدت وسيلة التواصل التي سمحت للدول بممارسة نشاطاتها السياسية والاقتصادية وخاصة عندما أخذت الديموقراطية بالتنامي؛ ومن هذه الأدوار أيضا تعزيز التماسك والترابط وإسهامها في منح الدول فرصة تطوير ثقافة مشتركة؛ وكذلك عند امتلاكها لغة متَّسمة بالترابط الداخلي ومختلفة عن لغات جيرانها فإن ذلك يعطيها استقلالا.

أشارت صاحبة الكتاب إلى قيام العالم الأمريكي النرويجي إينار هاوجن Enar Haugen بتصنيف المناهج التي اتبعها القادة آنذاك للتدخل في الاختيارات اللغوية لمواطنيهم، وكذلك في سلوكهم اللغوي إلى فئتين: تخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط المدونة اللغوية؛ علما أن كوبر Cooper أضاف فئة جديدة إلى هذا التصنيف، تتمثل في تخطيط الاكتساب اللغوي، علما أن هذه الفئات الثلاث لدراسة تخطيط اللغة وسياستها تُشكِّل المحور الأساس لهذا الفصل، فقد كان عنصر اللغة عنصرا مهما ومركزيا في عملية تأسيس قوميات الدول خاصة وأن تخطيط اللغة الرسمي أمر يعقب تماما عملية تأسيس الدولة. ومما تجدر الإشارة إليه أن المؤلفة أشارت إلى أن مصطلح تخطيط الوضع اللغوي مصطلح مغلوط في مفهوم قوميات الدول؛ فلم يتم فرض اللغة الرسمية عبر إملاء التخطيط. والتنوع الذي نجح فعليا في أن

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

يصبح اللغة المسيطرة على أرض دولة معينة قد امتاز بفعل عملية سياسية طويلة تطوَّرت مع تطور القوة السياسية والاقتصادية لمتحدثي هذه اللغة. إن تخطيط الوضع في هذا السياق ما هو إلا اعتراف بوضعٍ راهن معين.

خاصة وأن العديد من دول أوروبا الغربية لم تُحدَّد اللغة الرسمية فيها فعليا بهذه الصورة الواضحة على الإطلاق، مثال ذلك أنَّ الحكومة الفرنسية لم تُعلن اعتماد اللغة الفرنسية بصفتها لغة الجمهورية الرسمية إلا عام ١٩٩٢م.

أنهت المؤلفة هذا الفصل بخاتمة أشارت فيها إلى ارتباط اللغة بالهوية القومية، وأن هناك من يحبِّذ ضرورة وجود التفريق اللغوي لتعزيز الحدود بين الدول. كما أظهرت العديد من الأعمال الحديثة التي تناولت موضوع اللغة والقومية، فقلَّما تجد المشاكل التي عُرضت على أنها مشاكل لغوية متعلِّقة فعلا بموضوع اللغة، إذ غالبا ما يُكتشف بأنها مؤشرات على المنافسة والتوتر والصراعات في الميادين الأخرى.

يناقش بعد ذلك الفصل الرابع كيفية إسهام اللغة في بناء الأمة في القارات الأخرى، فعقب انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية خلال النصف الثاني من القرن العشرين بدأت حقبة جديدة -ما بعد الحرب- شهدت تأسيس العديد من الدول الحديثة التي اتخذت نموذج الدول القومية مثالا، ولكنْ عليهم مواجهة التحديات اللغوية والثقافية، وكيفية تحقيق الوحدة الوطنية، وكيفية ضمان وصون الاستقلال، وكيفية تعليم شعوب هذه الدول بصورة فاعلة. استشهدت المؤلفة بحالتين: الأولى في إفريقيا وتحديدا تنزانيا ولغتها الكيسواحيلية، والثانية في إندونيسيا ولغتها باهاسا إندونيسيا، وكيف حرَّضت النُّخب السياسية في هاتين الدولتين على تطبيق التخطيط اللغوي على كافَّة المراحل الرئيسة (تخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط المدوَّنة اللغوية، وتخطيط الاكتساب اللغوي) التي بلغت ذروة التخطيط

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

اللغوي الواعي والمدروس، وقيام هذه النُّخب بحملة أيديولوجية ضخمة هدفت إلى تبديل لغة «الأمة» لتصبح اللغة القومية، ودور معاهد تخطيط اللغة الرسمية في تقنين اللغة، وتوحيدها قياسيًّا، كما استعرضت في هذا الفصل كيفية قدرة كلِّ دولة من الدول في تحقيق إنجاز جزئي في هذا المجال، فقد نجحت عملية اعتماد لغة قومية في هاتين الدولتين إلى درجة مقبولة، وبيان سبب اقتصار هذا النجاح على جزئية معيَّنة. أنهت المؤلفة هذ الفصل باستنتاجات؛ أبرز ما ذُكر فيها أنَّ هاتين اللغتين لا يمكن اعتبارهما مهارتين لغويتين كافيتين، فالذخيرة اللغوية الضرورية للارتقاء الاجتماعي لا بد أن تكون متضمنَّة اللغة الإنجليزية -بحسب منظورها-؛ نظرا لدور اللغة الأساسي في عملية التعليم، وفي الحصول على الوظائف اللائقة، خاصة وأن الشعبين التنزاني والإندونيسي في أواخر القرن العشرين أصبحا متأثرين بالشبكات العالمية الواسعة وبالترابط العالمي المتنامي في المجال الاقتصادي والسياسي، ومواكبتهم للعولمة المتزايدة. لقد ركَّز الكتاب في جزئه الأول على الضغوطات التي سادت المجتمعات؛ رغبة في خلق تجانس لغوي، فكان الجدل الدَّائرُ يتلخَّص في أن التحدث بلغة واحدة هو فعل وطني وتواصلي، فقد أدرك واضعو السياسات اللغوية ومخططوها في حقبة تأسيس الأمم أهمية ذلك، إذ كانوا على دراية بدور اللغة في خلق تماسك اجتماعي وثيق محكوم بنظام سياسي موحَّد، وعلى العكس من ذلك هنالك من رأى بأن عملية وضع سياسات محدَّدة للُّغة يكون الهدف منها تغيير السلوكيات اللغوية، وفرض السلطة على المجموعات، وما هي إلا تصرفاتٌ الغرض منها السيطرة، ومع ذلك لا يمكن التغافل عن أنه لو لم يكن هنالك إجماع شعبي وتقبل لذلك لما نجحت هذه السياسات في تبنِّيها لهذه الأيديولوجيات القومية داخل مجتمعات هذه الدول وخاصة أوروبا.

أما الجزء الثاني من الكتاب فجاء موسوما بـ«نظرية الاستعلاء وتعلم اللغة»؛ إذ يرصد إسهام عمليات العولمة في خلق تواصل أكبر بين مواطني هذه الدول

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

القومية، فهو يحاول معالجة مسألة التواصل بين النَّاطقين الذين ينتمون إلى مجتمعات لغوية مختلفة، وبين سبل تحقيق التواصل خارج نطاق الحدود اللغوية. اندرج تحت هذا القسم خمسة فصول بدءا من الفصل الخامس، وانتهاء عند الفصل التاسع.

فجاء الفصل الخامس ليتناول لغات التواصل واللغات المشتركة مستعرضا بصورة مقتضبة تاريخ الجماعات اللغوية التي حظيت بفرصة التواصل ببعضها، كما استعرض أيضا اللغات المشتركة واللهجات الهجينة التي نشأت في الماضي عند حدوث مثل هذا التواصل، وتناول أيضا لغات التجارة، فالمتحدثون بهذه اللغات ليسوا بالضرورة مجبرين على اكتسابها بصورة مباشرة، ولكنهم يدركون مدى الفائدة التي يمكنهم جنيها ومجتمعاتهم من وراء الاطلاع على المعلومات بهذه اللغة. كما تناول لغات الإمبراطورية، وكيفية قيامها باستقدام طبقة صغيرة من الشعب الخاضع للسيطرة، وتخصيصها لتكون بمثابة قناة اتصال لتعمل على نقل أوامر السادة لبقية الشعب، وقد تبنى هذه الإستراتيجية كل من الرومانيين والصينيين والأتراك والإسبانيين والبريطانيين والفرنسيين والهولنديين وعادة ما تنشأ في هذه البيئة ازدواجية لغوية والتي يتم التفريق من خلالها بين لغة السلطة الحاكمة (اللغة الراقية) ولغة فئات الشعب المحكومة (اللغة الدنيا) من خلال فرض استخدام اللغة الرفيعة على الشعب في كافة الأعمال التي يؤديها، وتناول أيضا اللغات المشتركة الرفيعة، وتعلم اللغات الطوعي، فهناك لغات يتم اكتسابها نظرا لكونها تُسهِّل الاطلاع على أفكار جديدة وثقافة راقية واختراعات مفيدة، مثال ذلك لغات الأفكار والثقافة. فالسبب الرئيس الذي دفع أدباء عصر النهضة إلى تعلُّم الصيغ الكلاسيكية للغتين اللاتينية والإغريقية؛ الاطلاع على فلسفة العالم القديم وأدبه. كما تعيَّن على العلماء تعلُّم اللغة العربية؛ بغية استيعاب المفاهيم العلمية التي تم تطويرها في عصر الخلافة الإسلامية. كذلك من أراد

فهم أفكار حركة التنوير الفلسفية فعليه تعلُّم اللغة الفرنسية، ومثال ذلك أيضا اللغات المقدسة، فاللغات المرتبطة بالأديان التي انتشرت بصورة واسعة في جميع أرجاء العالم باتت جميعها لغات مشتركة إلى حد ما. فالفرضية التي قام عليها هذا الفصل تتمثَّل في أنَّ تعلُّمَ الشعوب لغات المجموعات الأخرى يكون بسبب القوى السياسية والمصالح الاقتصادية والحاجة سواء كانت هذه الحاجة ماديّة أو ثقافية أو دينية.

وجاء الفصل السادس من الجزء الثاني موسوما بـ «اللغة الفرنسية: مراحل ارتقاء اللغة المشتركة الرفيعة وانحدارها» واستعرضت المؤلفة كيفية نشأة اللغة الفرنسية بصفتها لغة مشتركة، وأسباب تطوِّرها وكيفية انهيارها، كما استعرضت المبادرات الحديثة المتعلِّقة بالسياسة اللغوية التي اتَّخذتها الحكومة الفرنسية لحماية مكانة لغتها بوصفها لغة مشتركة، ولوضع حدٍّ لعملية تقليصها؛ تمثَّل ذلك في توظيف القانون لحماية احتكار اللغة الفرنسية في الميادين العامة في فرنسا، وقيامهم بالضغط على الاتحاد الأوروبي لتطوير نظام يضمُّ تنوُّعا لغويًّا؛ لأن ذلك من شأنه إضعاف دور اللغة الإنجليزية في نظام التعليم الفرنسي، كما قاموا بتمويل البلدان النَّامية التَّابعة للبلدان الفرانكفونية؛ بغية زيادة أعداد الأفراد الَّذين اكتسبوا هذه اللغة، علما أنَّها فشلت في تحقيق آثار ملموسة على أرض الواقع، وقد مثَّلت المؤلفة على ذلك بعدم القدرة على الاحتفاظ بالدَّور الأساسي في نظام التعليم الفتنامي بصفتها لغة مشتركة. ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ انتشارَ هذه اللغة في القرنين السابع عشر والثامن عشر بصفتها لغة مشتركة أوروبية أساسية سبق إقرار المواطنين الفرنسيين بأن اللغة القومية للبلاد هي اللغة الفرنسية، وكان لذلك عوامل ساهمت في انتشارها في تلك الحقبة من قوَّة عسكريَّة، واقتصادية، وثقافيَّة، وتفوُّقهم في العلوم السياسية والطبيعية، إضافة إلى كونها لغة الدِّين. تشير صاحبة الكتاب إلى أنَّ العوامل السَّابقة هي السبب في جعل اللغة الفرنسيَّة لغة مشتركة،

إذ كان نتاج قرارات تراكمية أطلقها متعلِّمو اللغة غير الأصليين، وليس بفضل سياسات المتحدِّثين الأصليين، فلم يتم وضع سياسات للارتقاء بها باستثناء مساعي بعض الملوك مثل لويس الرابع عشر؛ ولذلك رصدت المؤلفة في الجزء الثاني من هذا الفصل مسألة تقييم إلى أيِّ مدى يمكن توظيف تخطيط اللغة وسياستها، بعيدا عن الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية التي تجعل النَّاس يعتمدون لغات مشتركة معيَّنة في زمن محدَّد، وتصل إلى نتيجة مفادها أن أسباب انتشار اللغة الفرنسية بصفتها لغة مشتركة لم تكن ناجمة عن تخطيط متحدِّثي هذه اللغة، بل تمَّ تعليم هذه اللغة واستخدامها بسبب العوامل المذكورة أعلاه. فلم يتم وضع سياسات للارتقاء بها بهذا الشكل.

وجاء الفصل السابع بعنوان: «اللغة الإنجليزية: من لغة الإمبراطورية إلى لغة العولمة»؛ ليناقش هذا الفصل أسباب انتشار اللغة الإنجليزية كونها أصبحت اللغة المشتركة التي حلَّت محلَّ اللغة الفرنسية، وقد أشارت المؤلِّفة إلى أنَّ هنالك تشابها كبيرا بين تاريخ هاتين اللغتين إلَّا أنَّ الفارقَ بينهما يعود إلى كون اللغة الإنجليزية لغة الولايات المتحدة التي سيطرت على العالم بعد بريطانيا في كافة المجالات خاصة وأنَّها في نهاية القرن العشرين تجاوزت ما وصلت إليه جميع اللغات التي سادت قبلها. فمنشأ هذه اللغة كان منشأ مزدوجا، إذ لم يتلاش وجود هذه اللغة المشتركة بتلاشي الإمبراطورية البريطانية بل حلَّت السلطة الأمريكية وسيطرت على الرأسمالي الغربي، فقد غدتْ بمثابة المتعهد لخطابات الأيديولوجيات المسيطرة التَّابعة للدِّيمقراطية الغربية، ولرأسمالية السوق الحرَّة الجديدة، إضافة إلى كونها اللغة المشتركة للمجتمع العلمي الدَّولي، وتصديرها للمنتجات الثَّقافية المتناقلة عبر اللغة، والوسيلة الرَّئيسة للشَّبكات المرئيَّة والمسموعة الحديثة، وكذلك شبكات تقنية المعلومات. فبحلول الألفية الجديدة غدت اللغة الإنجليزية اللغة المشتركة المعتمدة في الميدان السياسي؛ كونها أبرز اللاعبين الفاعلين في العالم، ولغة

الأيديولوجيا المسيطرة. كما أنها أيضا تُسهِّل عملية ممارسة السلطة المشتركة داخل قوَّات حفظ السَّلام.

فلم تَعُدْ هذه اللغة المشتركة تُستخدم في التفاعل بين متحدِّثيها الأصليين مع المتحدِّثين غير الأصليين فقط، بل أصبحت لغة مشتركة ومستخدمة في أوساط النَّاطقين غير الأصليين لها إلى درجة أنَّ أعداد النَّاطقين بهذه اللغة بوصفها لغة ثانية بات أكبر من أعداد متحدِّثيها الذِّين اتَّخذوها لغتهم الأولى. ومما تجدر الإشارة إليه أنه بدا جليًّا تنامي وجود أشكال متنوِّعة للغة الإنجليزية، رصدت المؤلفة أمثلة على ذلك ببلدان لم توجد الإنجليزية فيها منذ مدَّة طويلة، وهم يستعينون في تسويق إعلاناتهم ولافتاتهم وشعاراتهم بهذه اللغة إلا أن هذه النصوص قد كُتبت بأسلوب يصعب على النَّاطق الأصليِّ للغة فهمُها، مثل: جنوب شرق آسيا؛ بانكوك، وجاكرتا، وفي بولندا، وهنغاريا، وجمهورية التشيك، وغيرها من بلدان الكتلة الشرقية سابقا. وهنا تشير المؤلفة إلى أنَّه يصعب الافتراض بأنَّ هذا الاستخدام الرَّمزي والمعتمد للغة الإنجليزية قد أسهم بصورة كبيرة في تحسين إمكانيات هذه اللغة، ولكنَّ هذه الطبيعةَ اللغويَّةَ المتحوِّلةَ إلى الإنجليزية تحمل تأثيرات نفسية كبيرة، إذ إنها تجعل هذه اللغة وسيلة طبيعية ولربَّما مقبولة أيضا لفهم علم الإشارة الخاص بمثل هذه البلدان. أمَّا الفصل الثَّامن فقد وُسِمَ بـ «لغات الألفية الحديثة المشتركة» إذ تفترض صاحبة هذا الكتاب في هذا الفصل احتمالا واردا، وهو احتمالية نشوء قوَّةٍ جديدة تؤدِّي لغتُها دورَ اللغة المشتركة العالمية، خاصة وأنَّ السياقاتِ السياسيَّةَ والاقتصاديَّة والتقنيَّة والثَّقافيَّة في تغيُّرٍ مستمر؛ فقد رصدتْ في هذا الفصل انحسارَ دور السلطة الغربيَّة، وذلك مع حلول الأزمة الماليَّة عام ٢٠٠٨م ففي هذا السِّياق الاقتصادي فقدت الولاياتُ المتَّحدة، والغربُ المكانةَ والسلطة التي كانا يتمتَّعان بها بالرَّغم من بقاء مكانتها وسلطتها، في حين كانت هناك اقتصاداتٌ تشهد نموًّا في الحجم الاقتصادي في

عـدد مـن الـدُّول، مثـل البرازيـل وروسـيا والهنـد وإندونيسـيا والصِّـين، وهنـا تطـرح المؤلِّفـةُ تقييـمًا تخمينيًّـا نظريًّـا بمـدى إمكانيَّـة الصِّـين في أن تغـدو لغتُهـا لغـةً مشـتركة عالميـة وذلـك بنـاء عـلى مـا أشرنـا إليـه في الفصـول السـابقة مـن هـذا الكتـاب بـأنَّ اللغـات المشـتركة دائـمًا مـا ترتبـط بالسـيطرة السياسـيَّة والقـوَّة الاقتصاديَّـة والتفـوُّق التِّقنـيِّ والسـطوةِ العسـكريَّةِ والتَّقبُّـلِ الثَّقـافيِّ، وإذا مـا رجعنـا إلى الصِّـين فسـنجدُ أنَّهـا تتمتَّـعُ بهـذه القـوى؛ ولذلـك قامـت المؤلِّفـةُ باسـتعراضِ مقدِّمـةٍ تاريخيَّـةٍ حـول مـدى اسـتخدام وإمكانيـة انتشـار هـذه اللغـة، إذ أشـارت إلى الجوانـبِ السياسـيَّة والاقتصاديَّة، ودورِ وسـائل الإعـلام فيهـا والإنترنـت، والتقنيـةِ ، ولكنَّهـا تختتـم هـذا الفصـل بنـاء على معطيـات أشـارت لهـا، بقولهـا: « ومـن هـذا المنطلـق فإنَّـه مـن اليسير نبـذ اللغـة الصينيَّة وعـدم اعتبارهـا لغـة مشـتركة بـأيِّ صـورة كانـت نظـرا لأنَّ الغـرب يعـارض النِّظـامَ السِّـياسيَّ في هـذا البلـد، علـما أنَّ بعـض (أو كثـير مـن) العوامـل التـي أثبتـت أهميتهـا خـلال نشـوء اللغـات المشـتركة الأخـرى تبـدو حـاضرة (أو مـن المحتمـل أن تكـون كذلـك) في حالـة اللغـة الصينيَّـة».

جـاء بعـد ذلـك الفصـل التاسـع عـن «العولمـة وإعـادة النَّظـر بمفهـوم اللغـة» إذ يفـترض هـذا الفصـل احتماليـة ابتعـاد اللغـة المشـتركة الحاليَّـة عـن الطَّبيعـة التـي عُرِفـتْ بهـا في أوسـاط متحدِّثيهـا الأصليـين، والتَّطـور بصـورة مسـتقلَّة بحكـم أنَّ هنالـك أعـدادا كبـيرة مـن متحدِّثـي اللغـة الإنجليزيَّـة غـير الأصليـين يحتاجـون إليهـا في مجالات متعـدِّدة، وحتـى في مـا بينهـم وذلـك للتواصـل خاصَّـة وأنَّ هـذه المجموعـة يمكـن أن يُركِّـزوا عـلى المحتـوى وليـس الصِّيغـة؛ لـذا فهـم يسـعون إلى النَّتائـج بغـضِّ النَّظـر عـن الوسـائل المسـتخدمة؛ ولأجـل ذلـك يُنـاقـش هـذا الفصـل عـدَّة قضايـا تتمثَّـل في: مراجعـة الحقائـق التـي تفـترض فقـدان الدَّولـة القوميـة لبعـض سـلطاتها الخاصـة التـي كانـت تمتلكهـا في المـاضي خاصـة وأنَّ غالبيَّـة النَّشـاطات البشريَّـة أصبحـتْ نشـاطات عالميـة أكثـر مـن كونهـا تأثـيرات قوميَّـة، فلـم تعـد هـذه الحكومـات القوميَّـة تتمتَّـع

بالسِّيادة السِّياسيَّة المطلقة ولا المانحَ الوحيد لحقوق مواطنيها، فقد أصبح هناك محاكم عدل دوليَّة، ومجالس، ومنظَّمات يمكن للمواطن عن طريقها الاعتراض على سياسة دولته، ولكنَّ ذلك يحتاج إلى نُخب وقانونيين وجماعة ضاغطة، وغيرها، وبالتالي فإنَّ هذا الأمر يحتاج إلى مهارات لغوية جيِّدة، وتعلُّم لغة مشتركة هي بالطَّبع اللغة الإنجليزية. أمَّا القضية الثَّانية فهي التَّدقيق في النَّشاطات التي تمَّ تنظيمها بصورة رئيسة على الصعيد الوطني، والتي تحدث بصورة متنوِّعة على صعيد عدَّة مستويات، إضافة إلى التساؤل حول طبيعة اللغات التي تسمح بهذه التَّرتيبات الجديدة. تمثَّلت القضيَّة الثَّالثة في تحرِّي نطاق الظَّاهرة بصورة عامة؛ هل يعمل الممثِّلون المتجاوزون للحدود القوميَّة بصورة تُخوِّلهم للتَّفاعل وفقا لمعيار يتخطَّى حدود التَّواصل القوميِّ المتَّفق عليه في الماضي؟ وهل النَّاس في ذلك يُعَدُّون شريحة أكبر من النُّخبة التَّقليديَّة؟ وقد ختمتْ هذ الفصل بملحوظات استنتاجيَّة؛ كان من أبرزها وجود تنوُّعٍ لُغَوِيٍّ نتج عن المواقف التي انتشرت فيها اللغة الإنجليزيَّة، إضافة إلى أنَّها لم تعد محكومة بقيود التَّوحيد القياسيِّ التي فرضتها المؤسَّسات النُّخبوية، كذلك أشارت المؤلِّفة إلى أنَّ النَّماذج التي تُركِّز على اللغة بصفتها ممارسات أو نظاما مستقلًّا ارتبط ارتباطا وثيقا مع العلاقات السلطوية، بينما التي تُركِّز على اللغة بصفتها ممارسة اجتماعيَّة ارتبطت باعتمادها على القرائن، والتَّفاعلات، والمواقف المنفردة، والبعد عن المعياريَّة؛ لأن الغرض الأساس عندهم هو التَّواصل.

جاء الجزءُ الثَّالثُ والأخير مُعنوَنًا بـ «عصر نهضة المجتمعات اللغويَّة الصَّغيرة وتنشيطها» ويحاول الإجابة عن كيفية قدرة الجماعات التي فقدت لغاتها أثناء بناء الأمَّة أن تسهم في عمليَّة إحياء هذه اللغات عندما بدأ سقوط عواصم الدُّول القوميَّة. ابتدأ هذا الجزء بالفصل العاشر الذي وُسِمَ بـ «الخطاب الحديث، والسَّندات القانونيَّة الحديثة، والسِّياق السِّياسيّ الحديث للأقلِّيَّات ولغاتهم»

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

وأشارت المؤلِّفة في بداية الفصل إلى دور القوميَّة في تعزيز إنشاء مجتمعات التَّواصل الكبيرة، فعندما تكون القوميَّة قوَّة أساسيَّة؛ فهي تميل إلى رفض استخدام لغات الأقلِّيَّات في الميادين العامة، بل إنَّ هناك دُولًا تميل إلى التَّنازل عن بعض سيادتها واستقلالها الاقتصادي رغبة في الانضمام للمجموعات الإقليميَّة العابرة للحدود القوميَّة؛ لضمان الازدهار وتوفُّر الأمن. بُني هذا الفصل على فرضيَّة مفادها أنَّ ما وراء السُّلطة القوميَّة والعولمة مرتبط بانتشار حقوق الأقلِّيَّات بما في ذلك حقوق اللغة، ويتمثَّل ذلك في التَّبادلات الرَّسميَّة داخل مؤسَّسات السُّلطة القوميَّة، وذلك بوضع أنظمةٍ استطاعت الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسيَّة، واحترام حقوق الأقلِّيَّات، وتقبُّلها، كما أسهمت العولمة في إزالة العديد من العوائق القديمة. إذ لم يعد مُهِمًّا انضمام الفرد للدُّول القوميَّة الكبيرة؛ ليصل إلى الأسواق، ولم يعد مهمًّا كذلك أن تمتلك دولةٌ جيشًا قادرا على حمايتها، فهذا كلُّه يتمُّ تنظيمه على مستوى ما وراء الحدود الإقليميَّة عبر وجود الأسواق المشتركة، ووجود المنظَّمات الدِّفاعيَّة، مثل حلف النَّاتو؛ وهذا من شأنه إزالة الدَّوافع التي من شأنها الضَّغط على المجموعات الصَّغيرة؛ لتقبُّل الضغوطات التي تهدف إلى صهرهم في المجتمع ثقافيًّا ولُغويًّا. فهذا الفصل يحاول التركيز على الإثباتات التي تؤكِّد هذه الافتراضات، إذ رصدت المؤلِّفة عمليَّة تطوُّر خطاب الأقلِّيَّات، ومن ثم عرضت التَّشريعات والوسائل القانونيَّة التي سبَّبها هذا الأمر.

أما الفصل الحادي عشر من هذا الجزء فجاء عن» الكيانات السِّياسيَّة الجديدة وبناء القوميَّة الحديثة« ذكرت المؤلِّفة فيه أن الأقلِّيَّات التي دُمجت في الدُّول القوميَّة الأوروبِّيَّة خلال القرون الماضية قد شرعت في المطالبة بإعادة سيادتها الذاتيَّة أو استقلالها عن هذه الدُّول، وقد تم عرض عدَّة حالات في هذا الفصل، منها على سبيل المثال الأقلِّيَّات في دولة إسبانيا، فقد تمَّ الاعتراف بحقوق الأقلِّيَّات المحلِّيَّة فيها تزامنًا مع إعادة تشكيل الدُّول القوميَّة المتمركزة؛ رغبة في التَّنازل عن الحكم

الذَّاتي السِّياسيِّ للمناطق، وإفساح المجال العام أمام اللغات الأخرى السَّائدة في إسبانيا، وقد أشارت إلى أنَّ الإطار القانوني والمواقف المجتمعيَّة الجديدة ما هي إلا بمثابة عوامل مساهمة في زيادة الحاجة لحماية اللغات الصَّغيرة من الانقراض.

رصدت المؤلِّفة الأحداث التي جرت في إسبانيا خلال ربع القرن الماضي باعتبارها حالة نموذجيَّة، إذ تُعدُّ توضيحا مهمًّا حول العملية الانتقالية، وإعادة مكانة اللغات إلى وضعها الطَّبيعي، فقد رفضت الشعوب الكاتالانيَّة، والباسكيَّة، والغاليسيَّة السِّياسات التي اتَّخذتها الدَّولة في كثير من الأساليب وبدرجات مختلفة. كما أن إعادة إدخال اللغات الكاتالانيَّة والباسكيَّة والغاليسيَّة في الحياة العامة والرَّسميَّة عقب الحكم الذَّاتي قد أثبت فاعليَّته في العديد من السِّياقات، كما واجه العديد من التَّحدِّيات. وقد ختمت هذا الفصل باستنتاجات، من أبرزها أنَّ هذه الحالات الثلاث تكشف لنا مدى صعوبة إصدار تشريعات حول حقوق اللغة.

رصدت المؤلِّفة في الفصل الثاني عشر «اللغات المهدَّدة بالانقراض»، وتناولت اللغات الأخرى العالميَّة غير الرَسميَّة، وأوردتْ ثلاث حالات على ذلك، هي: اللغة الألبانيَّة المحكيَّة في صقلِّية، ولغة المجتمعات التي تعتمد الصَّيدَ في الحدود الشَّماليَّة الغربيَّة لدولة الصِّين، ولغة المزارعين في السهول البوليفيَّة. أشارت إلى أهمية التنوُّع اللغوي ثمَّ بعد ذلك الأسباب التي تدعو إلى الحفاظ على اللغات وحمايتِها، وإسهام عمليَّة السِّياسة اللغوية والتَّخطيط اللغوي في حماية وصيانة هذه اللغات، ثمَّ تناولت الإجراءات الواجب اتِّخاذها في حال تقبُّل هذه الافتراضات، بالإضافة إلى تناول مشاكل المجموعات الصَّغيرة، وصعوبات تطبيق الحقوق اللغوية العالميَّة.

جعلت المؤلِّفة الخاتمة في الفصل الثالث عشر موسوما بـ «المجتمع ونظريَّة الاستعلاء» تناولت فيه الفردية والمجتمع؛ إذ أشارت فيه إلى أن الاتِّجاه المسيطر

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

للفلسفة الغربيَّة هي الرُّؤية التي تضع الفرد في قمَّة أولويَّاتها. وتناولت أيضا التعدُّديَّة الثُّنائيَّة النُّخبوية، وهي تقصد بذلك التَّعدُّديَّة اللغويَّة، وقد أشارت إلى أنَّ الذين ينتمون إلى البنى المتضمنة في المؤسسات الأوروبية والعالمية في القرن الحادي والعشرين، وأولئك الذين يشاركون في الشبكات والتدفقات والتبدلات العالمية؛ استطاعوا استخدام اللغة المشتركة المتداولة في هذه الميادين، والتي غالبا ما تتمثل باللغة الإنجليزية، وعلى صعيد مغاير يبدو أنه ما من انحدار في ولاء الشعوب للغات مجموعاتهم الأساسية، وأن هناك مساع جديدة تهدف إلى الحفاظ على اللغات التقليدية، أو إحيائها. تناولت بعد ذلك الثنائية اللغوية واسعة النطاق، فأشارت فيه إلى دور التَّقنيات الإلكترونية التي تعمل على تبديل نماذج الارتباط والسلوكيات الخاصة بجماعة معينة، ودور وسائل التواصل الاجتماعي، فقد أسهم الإنترنت في تجميع الناس؛ بغية العمل وقضاء وقت الفراغ والعائلة والصداقة، فهو مجتمع افتراضي يجمع الأعضاء المنتشرين في كل أنحاء العالم. ومما تجدر الإشارة إليه أن العامل الوحيد الذي يحدُّ من هذه التبادلات هو عامل المهارات اللغوية، فهناك أعداد ضخمة استطاعت امتلاك القدرة على تحقيق متطلبات التنقل عبر الإنترنت، ولكن السؤال هنا: كيف يمكن إتمام الأمر بالنسبة للاختيار اللغوي؟ تشير المؤلفة هنا إلى وجود دلائل تؤكد أن الناس تستخدم أي مصادر لغوية تحت تصرفها؛ رغبة في تحقيق التواصل العابر للحدود، وتشير أيضا إلى أن ابتكار الترجمة الآلية أدخل بُعدًا جديدًا في هذا المزيج المعقد. كما تناولت أيضا مجموعات الأقليات إذ تذكر أن أفراد الأقليات ممن يطمحون إلى الاحتفاظ بلغاتهم الأم، وإلى الوصول للشبكات العالمية؛ يواجهون مشكلة الحاجة لأنْ يكونوا ثلاثيي اللغة في حال كانوا يتقنون اللغة القومية لبلادهم علما أن إتقان اللغات القومية واستخدامها بدأت تقل تدريجيا تزامنا مع تزايد عدد متعلمي اللغة الإنجليزية، أو (الصينية)، وبناء على ذلك فإن هنالك احتمالية تسليط الضوء على ترجيح متكلمي لغات الأقليات لاستخدام الثنائية اللغوية التي تجمع بين اللغة المشتركة

ولغة الأقلية الأم عن مجرد استخدام الثنائية اللغوية التي تجمع بين اللغة القومية ولغة الأقلية الأم في حال خُيِّر لهم ذلك. تساءلت المؤلفةُ بعد ذلك عن إمكانية وجود مستقبل للتخطيط اللغوي وسياسته، فتجيب على ذلك وبناء على تغير المشهد السياسي، والنزعة العامة إلى ما وراء الحدود الوطنية بأنَّ ذلك له انعكاس على التخطيط اللغوي وسياسته، علما أن تاريخ السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي الذي عُرض في هذا الكتاب أظهر مدى ارتباطه بعملية تأسيس الدولة، ولكنْ مع ظهور البيئات الاقتصادية والسياسية المتغيرة، والأطر الأيديولوجية الجديدة التي تطورت معها؛ بدا وكأن فكرة إمكانية تخطيط اللغة وفرضها من هرم السلطة إلى الشعب فكرة صعبة التطبيق يوما بعد يوم، فالتغير النموذجي الذي جلبته حقبة ما بعد الحداثة إلى علم اللغويات الاجتماعية خلَّف إرثا علميا يعتقد بأن التنوُّعَ اللغويَّ أمر محتم. فالنموذج القديم -حسب رأي مؤلفة الكتاب- غالبا ما يتبع دولا قومية حديثة التشكيل، أو لأنظمة جديدة ما تزال تُقدِّم بحوثها المتعلقة بتخطيط الوضع اللغوي، والمدوَّنة اللغوية، والاكتساب اللغوي. وعلى اعتبار أن هدف الدولة التي تسعى لتطبيق تخطيط اللغة وسياستها خلق حالة من التقارب وعدم الاعتراف بالتنوع، فإن نموذج حقبة ما بعد القومية يعارض الأساس الذي تستند إليه هذه النشاطات؛ لذا فمن غير الممكن خلق حالة من التسوية بينهما. تنهي المؤلفة خاتمتها بنقطة أخيرة جعلتها بعنوان «التاريخ يعيد نفسه» تمثَّلت في فكرة مفادها أن الخيارات اللغوية والاستخدام اللغوي عاملان يحدثان وفقا للإطار اللغوي الذي يجد فيه الناطقون أنفسهم فيه، فتغير هذه الخيارات والاستخدامات مرتبط ارتباطا وثيقا بالسياقات السياسية والاقتصادية والتقنية والثقافية. ومما تجدر الإشارة إليه أنها تفترض احتمالية كبيرة لبروز اللغة الصينية، وأنه من المتوقع أن تغدو اللغة المشتركة المعتمدة في بعض أجزاء العالم. وتشير إلى أنه لا يزال مبكرا التخمين بمدى نجاح هذه اللغة بهذا الدور الجديد على المدى الطويل، لكنَّ ظهورَها بيِّنٌ بوضوحِ أنه ما من «نهاية للتاريخ».

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

إنَّ الكتابَ في مجملِه يضمُّ كمًّا معرفيًّا غزيرًا، وتنوُّعًا في المجالاتِ العلميةِ سواء في مجالِ تعليمِ اللغةِ، أو علمِ اللغةِ الاجتماعيِّ، أو التاريخيِّ، أو القانوني، أو السياسي، وحتى الاقتصادي. فقد أشارت سو رايت إلى أحداثٍ سياسية، واقتصادية، وثقافية، وتقنية، وإعلامية لا يُنظر إليها غالبا على أنها ضمنُ مجالِ التخطيط والسياسة اللغوية. فهو كتابٌ شاملٌ لا يقتصر على تعليم اللغة فقط كما هو مذكور أعلاه. يظهر عند مناقشتِها القضايا المدرجة في الكتاب أنها تسترسلُ في عرضِها لكثير من آراء العلماء، وفي استشهاداتها، فقد استطاعت ضربَ أمثلةٍ لحالات لغوية. فالمؤلفةُ دائما ما تفترضُ، وتتوقَّعُ، وتتساءلُ، وتناقشُ، وبناء على المعطيات الواردة تقومُ بإصدار حكمِها، وفي مواضعَ أخرى من الكتابِ تُبيِّنُ أنها لا تستطيعُ حسمَ هذه المسألةِ، وعندها تعطي تصوَّرا، لتتركَ الحكمَ للقارئ ولذا فشخصيتُها بارزة في هذا الكتاب.

نبذة عن بعض إصدارات المركز الحديثة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

صدر حديثًا

نحو بناء معجم للمتلازمات اللفظية في المعاجم العربية المعاصرة: دراسة تحليلية في ضوء مدونة لغوية

صدر عن مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية كتاب (نحو بناء معجم للمتلازمات اللفظية في المعاجم العربية المعاصرة: دراسة تحليلية في ضوء مدونة لغوية) لـ د. بدرية بنت براك العنزي، وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم نموذج لمعجم خاص بالمتلازمات اللفظية يستهدف متعلمي العربية من غير أبنائها. وتعد هذه الدراسة محاولة جديدة في الدراسات اللسانية العربية القائمة على المدونات(Corpus–based Linguistics) ؛ إذ إنها تربط بين ما تفيده المدونة الضخمة للمعجم العرب بشكل عملي بدلا من الاكتفاء بتحويل المعاجم الورقية إلى معاجم حاسوبية، وتستفيد قدر الإمكان مما تنتجه اللغويات الحاسوبية من برامج. وتتمحور قضية الدراسة في الفجوة الواضحة في الصناعة المعجمية للمتلازمات التي لم تحظ بعد بجسور تربط بين واقع التقييس المعجمي والواقع اللغوي، بما في ذلك المتلازمات اللفظية ومعالجتها آليا ومدى تمثيلها للاستعمال اللغوي الحي. لذا رأت الباحثة التصدي للمتلازمات اللفظية في المعاجم العربية ويمثلها المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومعجم العربية المعاصرة لأحمد مختار عمر، ومعجم اللغة العربية المعاصرة المكتوبة لهانزفير، ومقارنتها بواقع الاستعمال الفعلي للغة العربية الذي يؤدي السياق فيه دورا أوسع من نطاقات المعاجم ذاتها. والمدونة العربية وذلك بواسطة المقاييس الإحصائية والكشافات السياقية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ والذي ينقسم إلى مرحلتين؛ المرحلة الأولى، وتقوم على شقين: الأول: لغوي، وفيه تم استقصاء

المتلازمات اللفظية في المعاجم العربية (مواد الدراسة) مكونة قاعدة بيانات للمتلازمات اللفظية المعاصرة وفق معايير التلازم المحددة. الثاني: حاسوبي، وفيه تم البحث في المدونة العربية (مدونة الدراسة عن المتلازمات التي تم استخراجها في الشق الأول والأخذ بـ (١٠٠) متلازمة الأكثر تكرارا منها. ثم اختبارها في المدونة بواسطة القياس الإحصائي Log dice، والكشاف السياقي واستدراك ما لم يرد في المعاجم (مادة الدراسة) وقد ورد في المدونة، وما ورد في المعاجم ولم يرد في المدونة. أما المرحلة الثانية: فقد وضع نموذج تطبيقي لمعجم خاص بالمتلازمات اللفظية الشائعة يخدم متعلمي العربية. وقد جاءت هذه الدراسة في أربعة فصول، تسبقها المقدمة وتعقبها خاتمة، وهي على النحو التالي: الفصل الأول: الدراسة النظرية، وقد جاءت مباحث هذا الفصل على النحو الآتي:

المبحث الأول: المتلازمات اللفظية، وقد تعرضتْ فيه لمفهوم المتلازمات اللفظية عند القدماء والمحدثين، والمتلازمات اللفظية من منظور لسانيات المدونات، وعند المعجميين والبلاغيين والنحويين والصرفيين، والبنية اللفظية والدلالية للمتلازمات، والفرق بينها وبين الوحدات المعجمية الأخرى أما المبحث الثاني فعن لسانيات المدونات، وتعرضتْ فيه لمفهوم لسانيات المدونات، وتطور دراستها، ومجالات الاستفادة منها، ومعايير تصميم المدونات، وأنواعها، ووسائل جمع البيانات فيها. وجاء المبحث الثالث ليتناول المعالجة الآلية للمتلازمات اللفظية، وتعرضتْ فيه إلى اللغة والحوسبة، والمعالجة الآلية للغة وللمتلازمات اللفظية. أما الفصل الثاني فكان عن المتلازمات اللفظية في مواد الدراسة، واشتمل على مبحثين: الأول عن الدراسة المسحية للمتلازمات اللفظية في المعاجم (مواد الدراسة)، وتعرضتْ فيه إلى منهج المعاجم العربية -مواد الدراسة- في وضع المتلازمات، وقارنتْ في التعريف المعجمي بين المعاجم الثلاثة، وقد تم استقصاء المتلازمات في المعاجم الثلاثة وفق معايير محددة. أما الثاني فتناول الدراسة المسحية للمتلازمات اللفظية

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

في المدونة اللغوية العربية لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (المدونة العربية)، وقد تطرقتْ فيه إلى معايير تصميم المدونة العربية، ومصادرها، والصعوبات التي واجهت المدونة أثناء تصميمها، والأدوات التي زودت بها، ثم الدراسة التحليلية التطبيقية للمتلازمات وفق المقياس الإحصائي. وجاء الفصل الثالث ليتكلم عن الدراسة التركيبية والدلالية للمتلازمات اللفظية، وقد اشتمل عل مبحثين: الأول عن الأنماط التركيبية للمتلازمات اللفظية، وتعرضتْ فيه إلى التراكيب التي جاءت عليها المتلازمات اللفظية. أما الثاني فتناول الدراسة الدلالية للمتلازمات اللفظية، وتطرقتْ فيه إلى نظرية الحقول الدلالية، وصنفت المتلازمات اللفظية وفق هذه النظرية. وجاء الفصل الرابع ليتناول معجم المتلازمات اللفظية "نموذج معجمي"، وتضمن مبحثين: الأول عن منهج بناء معجم للمتلازمات اللفظية في العربية المعاصرة، وفيه تطرقتْ إلى الأسس التي يقوم عليها التأليف المعجمي، والخطوات الإجرائية لمعجم المتلازمات اللفظية في العربية المعاصرة. وكان المبحث الثاني عن معجم المتلازمات اللفظية "نموذج معجمي"، وفيه وضعتِ الباحثةُ خمسة نماذج معجمية لداخل المتلازمات اللفظية في المعجم المنشود. أما خاتمة الدراسة فقد اشتملت على نتائج الدراسة وعلى بعض التوصيات التي تُوصي الباحثة بها.

اللغة العربية في كوريا

صدر عن مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية كتابٌ بعنوان: «اللغة العربية في كوريا» وقد عمل المركز على تقديم بعض البرامج العلمية والدورات التدريبية في كوريا الجنوبية، ويعمل على التخطيط للمزيد منها. فقد اجتهد المركز في التنسيق لتكوين فريق من الباحثين الكوريين ليقدموا تصورا عن حال العربية في كوريا؛ ليكون مفتاحا من مفاتيح التواصل بين الجانبين، ونافذة بين الثقافتين العربية والكورية، كما رأى المركز دعم هذا الكتاب بملحقين مهمين يرصدان الجهات الخادمة للعربية في كوريا، والمختصين بالعربية فيها؛ تسهيلا لكل من يريد التواصل الثقافي، والتكامل المعرفي. وقد شارك في هذا الكتاب كل من الدكتورة يون أون كيونغ، والدكتور أو ميونغ كون، والدكتور كيم دونغ هوان. وقد قُسِّم الكتاب إلى أربعة محاور؛ كان الأول عن تاريخ اللغة العربية في كوريا لـ د. أو ميونغ كون تكلَّم فيها عن اهتمام الجامعات الكورية باللغة العربية عن طريق افتتاح الأقسام المتخصصة للغة العربية، وافتتاح قسم مستقل للترجمة يمنح درجتي الماجستير والدكتوراه، يضاف إلى ذلك برنامج الدراسات العليا لدرجة الماجستير والدكتوراه في جامعة هانكوك للدراسات الأجنبية وبرنامج لدرجة الماجستير في الجامعات الأخرى. كما أدخلت بعض الجامعات الكورية اللغة العربية ضمن برامجها الثقافية، كما أدخلتها تخصصا ثانيا يدرسه الطلاب بالإضافة إلى تخصصهم الأول. كما ظهرت بعض المؤسسات التعليمية الخاصة التي تدرس اللغة العربية ضمن برامجها الدراسية، فافتتح في كل من حي «كانغنام»، وحي «جونغ رو» معهدان خاصان يدرسان اللغة العربية للطلاب والموظفين. وتماشيا مع زيادة حجم التبادل الاقتصادي والثقافي بين كوريا والعالم العربي، ازداد اهتمام الكوريين بحضارة العالم العربي وثقافته مما دفع وزارة التربية والتعليم الكورية لاختيار اللغة العربية لتكون من اللغات الأجنبية الثانية رسميا ضمن مناهج

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

تعليم المدارس الثانوية منذ عام ٢٠٠٢م وقد اختارت الحكومة الكورية اللغة العربية مادة رسمية في امتحان القبول بالجامعات، فأصبحت لغة الضاد (اللغة العربية) لغة أجنبية ثانية في كوريا. كما لم يتوقف الاهتمام بالثقافة واللغة العربية في كوريا على الجامعات والمؤسسات التعليمية فقط، فقد تم افتتاح القسم العربي بالإذاعة الدولية الكورية (الكي بي ايس وورلد) راديو عام ١٩٧٥م وقد اختتم كلامه بأنهم في كوريا الجنوبية يبذلون قصارى جهدهم لتعليم الطلاب الكوريين الذين يمكنهم أن يتواصلوا مع العالم العربي ويقوموا بدور رائع، وأن يكونوا جسرا بين كوريا والعالم العربي، وسعيهم إلى إيجاد سبل التعاون والتبادل الفعالة لتعليم الشباب الكوريين والعرب في الملكة العربية السعودية والدول العربية.

وجاء المحور الثاني لتتكلم د. يون أون كيونغ عن تحديات اللغة العربية في كوريا، وابتدأت حديثها عن مكانة اللغة العربية في كوريا حيث تشهد زيادة كبيرة في عدد الطلاب الذين يدرسون اللغة العربية. وقد أشارت إلى المناهج التعليمية في قسم اللغة العربية بجامعة هانكوك للدراسات الأجنبية التي تعد أكبر وأفضل وأعرق جامعة في تعليم اللغة العربية في كوريا الجنوبية. كما ألقت نظرة على الخصائص اللغوية الاجتماعية للعالم العربي الحديث وقضية الازدواجية، كما ناقشت هذا الوضع في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، بالإضافة إلى بعض طرق تعليم اللغة العربية مثل الطريقة المعتمدة على فصحى التراث، والطريقة المعتمدة على فصحى العصر، والطريقة المعتمدة على اللهجات العامية، وغيرها، وتشير إلى أنه من أجل تحسين مهارات الدارسين في التحدث، فعلينا أن نطبق الطريقة الشاملة التي تجمع بين اللغة العربية الفصحى واللهجات العامية عند تعليم الطلاب غير الناطقين بالعربية. فبقدر الإمكان لابد من تقديم مختلف أنواع المواد التعليمية للطلاب طبقا لمستوياتهم ودوافعهم الدراسية. كما طرحت بعض المقترحات بهدف تطوير المناهج والكتب الدراسية. فمن المطلوب إعادة

المحاولة لإيجاد طرق للتدريس واستخدام أفضل الكتب والمؤلفين لكتب اللغة العربية للطلاب الكوريين باستخدام مختلف المواد البصرية والسمعية لتتناسب مع مستويات الطلاب وأغراض الدراسة. وختمت محورها بضرورة العمل على وضع خطط لمساعدة الجامعات الكورية والعربية على تطوير تبادل الثقافات بين كوريا والشرق الأوسط في عصر العولمة بأسرع وقت ممكن. وجاء المحور الثالث ليتناول اللغة العربية في المعاهد والجامعات العلمية في كوريا الجنوبية لـ د. كيم دونغ هوان، فأعطى خلفية عن إنشاء معاهد للشرق الأوسط في كوريا، ومن ثم عن تطورات أنشطة المعاهد والجمعيات العلمية، ومعلومات حول المعاهد والجمعيات الكورية لدراسات الشرق الأوسط. أما المحور الرابع فكان عن المقررات الدراسية في الجامعات والمدارس الكورية لـ د. يون أون كيونغ، تناولت في هذا المحور عن جامعة هانكوك للدراسات الأجنبية وتحديدا قسم اللغة العربية بكلية اللغات والثقافات الآسيوية بحرم سيول الرئيسي، وإشارتها إلى المقررات الدراسية والمناهج التعليمية، وعن قسم ترجمة اللغة العربية بكلية اللغات والترجمة بحرم يونغ إين الفرعي بعد ذلك تحدثت عن قسم الدراسات العربية في جامعة ميونغ جي، يلي ذلك قسم اللغة العربية بجامعة بوسان للدراسات الأجنبية، ثم قسم اللغة العربية بجامعة جوسون، بعد ذلك قسم دراسات الشرق الأوسط بجامعة دانكوك، وأخيرا قسم اللغة العربية بمدرسة وول سان الثانوية للغات الأجنبية. وانتهى الكتاب بملحقين: الأول جاء عن عناوين المؤسسات والمعاهد الخاصة باللغة العربية في كوريا. أما الملحق الثاني فقد احتوى على قائمة من الأساتذة والعلماء المتخصصين في اللغة العربية وآدابها في كوريا الجنوبية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

السياسة اللغوية: مفاهيم ومسارات

صدر عن مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية كتابٌ بعنوان: « السياسة اللغوية: مفاهيم ومسارات» لـ أ.د. محمد خطابي، تسعى هذه الورقة (المحاضرة) في قسمها الأول إلى تقديم (بعض عناصر) هذا الحقل المعرفي الحديث نسبيا ، وقد اعتمد الباحث ثلاث دراسات: الأولى لجيمس. و. طولفسن، النظرية النقدية في السياسة اللغوية (الفصل الثالث من كتاب مدخل إلى السياسة اللغوية، النظرية والمنهج؛ ترير طوماس ريسنتو، ٢٠٠٦، منشورات بلاكويل، أما الدراسة الثانية فهي جيمس، و. طولفسن، التحليل التاريخي البنيوي (الفصل الثالث عشر من كتاب طرائق البحث في السياسة اللغوية والتخطيط، تحرير فرانسيس هولت ودافيد كاسيلس جونسون؛ منشورات جون وايل وأولاده، ٢٠١٥ ،الملكة التحدة)، وجاءت الدراسة الثالثة لروث ووداك، التحليلات اللسانية في السياسات اللغوية (الفصل العاشر من الكتاب مدخل إلى السياسة اللغوية، النظرية والمنهج...). أما القسم الثاني فقد تعرض فيه الباحث لبعض القضايا والتساؤلات المتصلة باللسانيات في الجامعات العربية والبحث في السياسة اللغوية من جهة، ثم بعد ذلك إثارة استفهامات تهم السياسة اللغوية «المحتمَلة» في فضاء اللغة العربية قديما من جهة ثانية. واختتم هذا القسم ببعض محاور البحث التي عنت للباحث أثناء قراءة الأعمال السابقة، وأعمال أخرى موازية غيرها. وقد قُسِّمَ الكتاب إلى أربعة أبواب حيث جاء الباب الأول بعنوان: من المقاربة التاريخية البنيوية إلى النظرية النقدية في السياسة اللغوية. أشار الباحث في هذا الباب إلى المقاربة التاريخية البنيوية/ الكلاسيكية الجديدة، بعد ذلك تناول مفهومي التاريخي والبنيوي، ثم تناول رؤيةَ طولفسون عن سياقات البحث في المقاربة التاريخية البنيوية وقد قسمها إلى نوعين، بعد ذلك أشار إلى مستويات البحث ومعطياته. وجاء الباب الثاني ليتكلم عن النظرية النقدية في السياسة اللغوية، وقد ابتدأ هذا

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الباب بالإشارة إلى الارتباط النظري ومفهوم النقد حيث يربط طولفسون بين البحث في السياسة اللغوية النقدية وما سماه حقل اللسانيات التطبيقية النقدية، ثم تناول روافد النظرية النقدية في بحث السياسة اللغوية، ليجعلها في نوعين من الروافد، سمى الأول افتراضات، والثاني أفكارا. يلي ذلك تناوله مقاربات السياسة اللغوية النقدية، وإشارته إلى أن طولفسون قد أشار إلى أن الباحثين في السياسة اللغوية النقدية أنشأوا عددا من المقاربات، ولكنه حصرها في اثنتين، هما: المقاربة التاريخية – البنيوية، والمقاربة الحكامة Governamentality، ثم أنهى هذا الباب بخلاصات تحدث فيها عن الأساسين الفلسفي، واللساني النقدي؛ فقد تناول النظرية النقدية، والأساس اللساني النقدي. أما الباب الثالث فجاء بعنوان: التحليل اللساني للسياسة اللغوية، أشير في هذا الباب إلى مقدمات نظرية يلي ذلك الأجناس المعنية بالتحليل؛ أي ما هي الأجناس التي نتعامل معها ونحن نحلل النقاشات الدائرة حول السياسات اللغوية؟ ثم تناول بعد ذلك عناصر تصميم البحث وتنفيذه، وأخيرا تناوله في هذا الباب المقاربة التاريخية الخطابية. وجاء الباب الرابع والأخير عن اللسانيات وعلاقتها بالسياسة اللغوية: حالة المغرب، وأنهى هذا الباب باقتراحات.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو
تداولها تجارياً

التخطيط والسياسة اللغوية

تأتي مجلة التخطيط والسياسة اللغوية حاضنا مهما لمجموعة من البحوث العلمية المحكمة التي صنعت حضور المجلة ومواكبتها المعرفية في مجال تخصصها، حتى ترقّت في مسارات العمل الإداري والعلمي وحظيت مؤخرا بتصنيفها ضمن معامل التأثير العربي التابع لاتحاد الجامعات العربية وحصلت على (١,١) عن العام ٢٠١٨م.

مزيدا من الشكر والثناء للزملاء في هيئة التحرير ولجميع الباحثين والباحثات، ودعوة لا تنقطع للتواصل العلمي بالنشر والحوار والقراءة والتقويم.

المشرف العام على المجلة

أ.د. عبدالله بن صالح الوشمي

(ردمد) : ٧٤١٣ - ١٦٥٨

مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي
لخدمة اللغة العربية
King Abdullah Bin Abdulaziz Int'l Center for
The Arabic Language

ص.ب. ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣
هاتف: ٠٠٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٩ - ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢
mtsl@kaica.org.sa
http://www.kaica.org.sa